

الجزء الاول من :

شرح المختصر

لسعد الدين الفتازاني
على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
في المعاني والبيات والبيع

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهد
عبد المتعال الصعدي المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

حق الطبع محفوظ على هذا الترتيب

يطلب من

المكتبة اليهودية القارة بميدان الجامع الأزهر بمصر

طبع في شهر شوال - سنة ١٣٥٦ هـ

المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر

ص.ب ٥٠٥ مصر

ترجمة الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضي القضاة إمام الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب في القضاء بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين ابن صصري ، ثم ولي خطابة دمشق ، ثم قضاء القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاء القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضي بدر الدين بن جماعة ، فأقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاء دمشق .

وكان عالماً فاضلاً متفناً ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبي دلف العجلي ، وهو القائم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المعتصم بعده ، وكان أبودلف كريماً شجاعاً ذا وقائع مشهورة ، وصنائع مأثورة ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب البراة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، كانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزويني مع اشتغاله بالقضاء والفتيا يشغل بعلوم الأدب وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابه : (تلخيص المفتاح) في المعاني والبيان والبديع (والايضاح)^(١) وهو كالشرح للتلخيص . وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبع مائة .

(١) الايضاح للخطيب القزويني هو من أجل الكتب نفياً وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قمنا بشرحه شرحاً وافياً ويقع في أربعة أجزاء من هذا المقياس : ويطلب من جميع المكاتب .

ترجمة سعد الدين التفتازانى

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصرف والمعاني والبيان والاصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلانى أنه ولد سنة ثمانٍ عشرة وسبعمائة ، وأخذ عن القطب والعضد ، وتقدم فى الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العضد ، وشرحا التلخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التتقيح فى أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية فى علم الكلام ، والمقاصد فى علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية فى المنطق ، وشرح تصرف العزى ، والارشاد فى النحو ، وحاشية على الكشاف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة السام فى هذه البلاد ، ومع هذا كان فى لسانه لكمة تعجزه أحياناً فى المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور قلوبنا بلوامح
التيان من مطالع المثاني ، ونصلي على نبيك محمد المزيّد دلائل إعجازه بأسرار البلاغة
وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول
الفقيه إلى الله الغني ، مسعود بن عمر المدعي بسعد التفنّان في ، هداة الله سواء الطريق
وأذاقه حلوة التحقيق : قد شرحت في 'مضى تلخيص المفتاح' ، وأغنيت بالاصباح (١)
عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، ورشعته بلطائف فقر
سبكتها يد الأفكار ، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء
يسألوني صرف اللمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أسناره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
وبعد فإنه لما أعيد تدريس شرح السعد على متن التلخيص في المعاهد الدينية ، توجهت
نفسى إلى إبرازه في حلة نشية تقربه إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته
والاستفادة منه ، فعنيت بمطالعة وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من
بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وعلكت فيها سبيل الإيجاز حتى لا تبعث
الملل في نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشعرية والنثرية
ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمرة هذه العلوم .

(١) الاصباح الدخول في وقت الصبح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره
لشرح كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفضيل شرحه :

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوالم أنواره ، وتقاعدت عوائدهم عن استكشاف خبيثات أسرارها ، وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاز ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مراسهم كسحا ، علما مني بأن مستحسن الطبايع بأسرها ، ومقبول الأسماح عن آخرها ، أمر لا تسعه مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر ، وذهب رواؤه فماد خلافا بلا ثمر . حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وصالت بأعناق مطايا تلك الأحداث البطاح ، وأما الأخذ والانتهاز فامر يرتاح له اللبيب ، وللأرض من كاس الكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأتهار السائلون ، ومثل هذا فليعمل العاملون ، ثم ما زادتهم مدافعي إلا شغفا وغراما ، وظلما في هواجر الطلب وأواما ، فاتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١) ، ولعنات العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جهود القرينة بصير البليات ، وخمود الفطنة بصير النكبات ، وتراعى البلدان في والاقطار ، ونبو الوطن عن والاطوار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الأرجاء وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء .

يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبَاثُ مُذَيَّبٍ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ (٢)

ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف اللثام .

سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى واجابت الآمال

وتبسم في وجه رجائي المطالب ، بأن توجهت لتقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصاها ثانيا ، وفيما بعده اسم فاعل من تى

بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والحذيب والخليصاء مواضع بالحجاز ، ويريد المأرب تشبيه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألق هذا الشرح في حال متعبة .

الانام في ظل الامان ، واقاض عليهم سجال العدل والاحسان ، ورد بسياسة الغرار
إلى الاجفان ، وسد بهيئته دون ياجوج الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل
والكالات منشورا ، ووقع بأقلام الخطيات (١) حل صحائف الصفائح لنصرة الاسلام
حنثورا ، وهو السلطان الاعظم مالك رقاب الامم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ،
ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته ، وخليفته في خليقته ، حافظ البلاد ، ناصر
العباد ، ماحي ظلم الظلم والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الديلية ،
خالص جناح الرحمة لاهل الحق واليقين ، ماد سراق الامن بالنصر العزيز والفتح المبين .

كهم الانام ملاذ الخلق قاطبة ظل الله جلال الحق والدين

ابو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سراق عظمته وجلاله ،
وأدام رؤاه نعيم الامال من سجال إفضاله .

فحاولت هذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستغلال بظلال الرأفة
والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاء الاقيال ، ومعوّل رجاء الامال
ومبوء العظمة والجلال ، لا زالت محط رحال الافاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ،
وعون الاسلام ، وضوء الانام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاه
بحمد الله كما يروق النواظر ، ويملو صدأ الاذهان ، ويرهف البصائر ويضيء الباب
أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل في البداية والنهاية ، وهو
حسي ونعم الوكيل .

(١) الخطيات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التي تصنع فيها ، والصفائح
السيوف والمراد بها سيوف أعداء الاسلام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْعَمَ ، وَعِلْمٌ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلٍ مَنْ أُوتِيَ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخُطَابِ ،

[بسم الله الرحمن الرحيم الحمد] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها ، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فورد الحمد لا يكون إلا باللسان ، ومُتَعَلِّقٌ يكون النعمة وبغيرها ، ومُتَعَلِّقُ الشكر لا يكون إلا بالنعمة ، ومورده يكون اللسان وبغيره ، فالحمد أهم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [لله] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) على ما سيحى بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته [على ما أنعم] أى على إنعائه ، ولم يتعرض للنعمة به إيهاما لقصور العبارة عن الإحاطة به ، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء [وعلم] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة (١) الاستلال ، وتنبها على فضيلة نعمة البيان [من البيان] بيان لقوله [ما لم نعلم] قُتِمَ رعاية للسجع ، والبيان هو المنطق الفصيح المُعَرَّبُ عما في الضمير [والصلاة والسلام على سيدنا محمد خيرا من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة] هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإيتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى [وفصل الخطاب]

(١) براعة الاستلال هى أن يأتى فى أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلهِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ :

(أَمَّا بَعْدُ) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدَرًا ، وَأَدَقُّهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ الْأَعْجَازُ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ أُسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المفصول البين الذي يتبين من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل [وعلى آله] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله فى الاشراف وأولى الخطر [الأطهار] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [وصحابة الأخيار] جمع تخير بالشديد .

[أما بعد] : هو من الظروف المبينة المنقطعة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ، ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للبنداء ، ويمكن شرط ، والفاء لازمة (١) له غالباً ، فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء واصروق الاسم ، إقامة لازم مقام الملزوم وإبقاء لآثره فى الجملة [فلهذا] هو ظرف بمعنى (٢) إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه فعل ماض لفظاً أو معنى [كان علم البلاغة] هو المضاف والبيان [و] علم [توابعها] هو البديع [من أجل العلوم قدراً ، وأدقها سرا] أى بلم البلاغة وتوابعها لاغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو [تعرف دقائق العربية وأسرارها] فيكون من أدق العلوم سرا [وتكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أسترها] أى به يعرف أن القرآن معجز ، لكونه فى أعلى مراتب البلاغة ، لاشتراكه على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغاياته

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .

وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنّف فيه من الكتب المشهورة نقعاً ، لكونه أحسنها ترتيباً ، وأتمها تحريراً ، وأكثرها للأصول جمعاً ، ولكن كان غير مصون عن الحشو

من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيه وجوه الإعجاز بالاشياء المحتجة تحت الاستعار استعمالاً بالكناية ، وإثبات الاستعار لها استعمالاً تخيلية ، وذكر الوجوه لإيهام ، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعمالاً بالكناية وإثبات الوجوه استعمالاً تخيلية ، وذكر الاستعار ترشيحاً ، ونظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا توالياً في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق [وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنّف فيه] أي في علم البلاغة وتوابعها [من الكتب المشهورة] بيان لما صنّف [نقعاً] تمييز من أعظم [لكونه] أي القسم الثالث [أحسنها] أي أحسن الكتب المشهورة [ترتيباً] هو وضع كل شيء في مرتبته [و] لكونه [أتمها تحريراً] هو تهذيب الكلام [وأكثرها] أي أكثر الكتب [للأصول] هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [جمعاً] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق جواز ذلك في الظروف لأنها بما يكفيه راحة من الفعل .

[ولكن كان] أي القسم الثالث [غير مصون] أي غير محفوظ [عن الحشو] وهو الزائد

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي ، كان إماماً في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون وقد جمع في كتابه (مفتاح العلوم) اثني عشر علماً من علوم العربية ، وكانت وفاته بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة .

والتطويل والتعقيد ، قابلاً للاختصار ومفتقراً الى الايضاح والتجريد ، ألفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ، ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه، ورتبته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه ، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه ، وأضفت الى ذلك

المستغنى عنه [والتطويل] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب [والتعقيد] وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة [قابلاً] خبر بعد خبر أى كان قابلاً [للاختصار] لما فيه من التطويل [مفتقراً] أى محتاجاً [الى الايضاح] لما فيه من التعقيد [و] الى [التجريد] عما فيه من الحشو [ألفت] جواب لما [مختصراً يتضمن ما فيه] أى في القسم الثالث [من القواعد] جمع قاعدة وهى : حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده [ويشتمل على ما يحتاج اليه من الأمثلة] وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد [والشواهد] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الأمثلة [ولم آل] من الالو وهو التقصير [جهداً] أى اجتهداً ، وقد استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهداً متعبداً الى مفعولين ، وحذف هنا المفعول الاول . والمعنى لم أمنعك جهداً [فى تحقيقه] أى المختصر ، يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث [وتهذيبه] أى تنقيحه [ورتبته] أى المختصر [ترتيباً أقرب تناولاً] أى أخذاً [من ترتيبه] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، إضافة للمصدر الى الفاعل أو المفعول [ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريباً] مفعول له ، لما تضمنه معنى لم أبالغ ، أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريباً [لتعاطيه] أى تناوله [وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه] والضمان للتختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريضه بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث [وأضفت الى ذلك] المذكور

فَوَائِدَ عَثَرْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفَرْ فِي كَلَامِ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ بِهَا وَلَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا ، وَسَمَّيْتُهُ (تَلْخِصُ الْمِفْتَاحِ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أي اطلمت [في بعض كتب القوم عليها] أي على تلك الفوائد [وزوائد لم أظفر] أي لم أفر [في كلام أحد بالتصريح بها] أي بتلك الزوائد [ولا الإشارة إليها] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدوها [وسميته تلخيص المفتاح] ليطابق اسمه معناه [وأنا أسأل الله تعالى] قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال [من فضله] حال من [أن ينفع به] أي بهذا المختصر [كما نفع بأصله] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [إنه] أي الله [ولي ذلك] النفع [وهو حسبي] (١) أي محسبي وكافي [ونعم الوكيل] عطف إماما على جملة هو حسبي والمختصوص محذوف (٢) ، وإماما على حسبي أي وهو نعم الوكيل ، فالمختصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل ، وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الانشاء على الاخبار .

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا ، الثاني المقدمة ، والاول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول ، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ، وهو في الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة في مثل قولك مررت برجل حسبك من رجل ، أو على أنه غير تابع لموصوف في مثل قولك بحسبك درهم .
(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

مقدمة

(الفصاحة) : يوصف بها المفرد والكلام

عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني ، وإلا فهو الفن الثالث ، وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى .
ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها (١) بطريق التعريف العبدى بخلاف المقدمة ، فانها لا مقتضى ليرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام ، والخلاف في أن ترتيبها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسأله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها واتفاح بها فيه ، وهى هنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في على المعانى والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عما يخفى على كثير من الناس .

[الفصاحة] : وهى فى الاصل تلبى عن الظهور والابانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمة فصيحة [والكلام] مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة ، قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لانه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، وانصافه

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سيأتى فى قوله - الفن الأول علم المعانى .

(٢) وبهذا تكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .

وَالْمُتَكَلِّمُ .

(وَالْبَلَاغَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطْ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات ، على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب ، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع ، وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام هنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير ، أعني ما ليس بكلام [و] يوصف بها [المتكلم] أيضا يقال كاتبٌ فصيحٌ ، وشاعرٌ فصيحٌ [والبلاغة] وهي تليق عن الوصول والانتها . [يوصف بها الأخيران فقط] أي الكلام والمتكلم دون المفرد ، إذ لم يسم كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة ^١ أولا ، لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعينها في تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة .

[فالفصاحة في المفرد] قدّم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة ، لكونها مأخوذة في تعريفها ، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها [خلوصه] أي خلوص المفرد [من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس] اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح ، لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (١) .

(١) وحقيقة الفصاحة كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف ، كثرة الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعريتهم .

فالتنافر نحو :

« غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِراتٌ إِلَى الْعُلَى »

[فالتنافر] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [نحو] مستشزرات في قول امرئ القيس (١) [غدائره] أى ذوائبه جمع غديرَةٍ ، والضمير حائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [مستشزرات] أى مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقال استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع [إلى العلى] :
« تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مِثْنَى وَمُرْسَلٍ »

تضل أى تغيب ، العقاص جمع عَقِيصَةٍ وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثنى المفتول ، يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والاول يغيب فى الآخرين ، والفرس يان كثرة الشعر .
والضابط ههنا أن كل ما يمدد الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قُرْبِ المخارج أو بعدها أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وهو قوله :

وَفَرَعَ يَرِينُ الْمَتْنُ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيكَ كَفَنُوا النُّخْلَةَ الْمُتَعَشِّكِلَ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيك الغزير ، والمتعشكيل ذو المشاكل وهى فى النخيل كالعناقيد فى الأعصاب (٣) فهو اما اسم فاعل بكسر الراء واما اسم مفعول بفتحها ، والاول من استشزر بمعنى ارتفع ، والثانى من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والراء فى (مستشزرات) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والراء من المجهورة ، ومثال التنافر لتباعد الحروف نحو (ملع) اذا أسرع ، ومثال التنافر لقرب المخارج نحو (مستشزرات) فحروفها متقاربة

في المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط العين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة ، وبين الراء المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال مُسْتَشْرِفٌ لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وإن في قوله تعالى : (أَلَمْ أَهْدِكُم) ثقلاً قريباً من المتناهي ، فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً ، وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام

أيضاً ، وقد يحصل تباعد المخارج بدون تنافر ، نحو (عِلْمٌ) فهي مركبة من حروف (علم) وقد يحصل قرب المخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالممول في ذلك على الذوق وحده .

تطبيقات على التنافر في الكلمة :

(١) كَانَمَا الطُّخْرُورُ بَاغِي آبَى يَأْكُلُ مِنْ نَبْتٍ قَصِيرٍ لَاصِقِ

(٢) فَدَقَاتُ مَا أَطْلَحْنَاهُ الْأَمْرُ وَانْبَعَثَتْ عَشْرَاءُ تَالِيَسَةً غُبَسًا دَهَارِيَسًا

فالطخروور في بيت المتلبي متنافر الحروف ، وهو المهر بضم الميم ، واطلحنم في بيت أبي تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعاً وطرحها في المسجد

الجامع ببغداد : صين أمرو ورعى ، دعا لامرأة إِنْشَعَلَةَ مُسْتَسْتَةً ، قد منيت بأكل الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال . أن يمن الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش

وَالْغَرَابَةُ نَحْوُ :

وَفَاحِماً وَمَرَسْنًا مُسَرَّجًا .

أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والغرابة] كَوْنُ الكَلِمَةِ وَحْشِيَّةً غَيْرَ ظَاهِرَةِ الْمَعْنَى ، وَلَا مَانُوسَةً الْإِسْتِعْمَالِ (١)

[نحو] مَسْرَجٌ فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ (٢) .

وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُرَجَّجًا ،

أَيُّ مُدَقَّقًا مَطْوَلًا [وفاحما] أَيُّ شَعْرًا أَسْوَدَ كَالْفَحْمِ [ومرسنا] أَيُّ أُنْفًا [مسرجا] أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ [وسُريجٌ أَسْمٌ قَيْنٌ تَنْسَبُ إِلَيْهِ السُّيُوفُ] أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ [فَإِنْ قُلْتَ لَمْ يَجْعَلُوهُ أَسْمًا مَفْعُولًا مِنْ سَرَجَ اللَّهُ

(١) ذَالْغَرَابَةِ تَنْقَسِمُ هَذَا إِلَى قَسْمَيْنِ : غَرَابَةٌ تَرْجِعُ إِلَى بَعْدٍ فِي تَخْرِيجِ الْمَعْنَى وَقَدْ مِثْلُهَا بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ ، وَغَرَابَةٌ تَرْجِعُ إِلَى عَدَمِ انْتِزَاعِ الْإِسْتِعْمَالِ لِعَدَمِ تَدَاوُلِ اللَّفْظِ فِي لَفْظِ خُلُصِ الْعَرَبِ كَمَا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : رَبِّ جَفْنَةٍ مُشَعَّنَجَةٍ ، وَطَعْنَةٍ مُسَخَنَفَةٍ تَبْقَى غَدَا بِأَنْقَرَةٍ (٢) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُوَيْبَةَ مِنْ شَعْرَاءِ الدَّوَلَةِ الْأُمَوِيَّةِ . وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي رُوَيْبَةَ بْنُ الْعَجَّاجِ مِنْ قَوْلِهِ :

أَيَّامٌ أَبَدَتْ وَأَضْحَامُ فُلَجًا أَضْرِبَ رَاقًا وَطَرَفًا أَبْرَجًا

وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُرَجَّجًا وَفَاحِماً وَمَرَسْنًا مُسَرَّجًا

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ (مَسْرَجًا) لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ فِي الْأَصْلِ مَعْنَاهُ ذَاتٌ وَقَعَ عَلَيْهَا الْفِعْلُ ، وَكَوْنُهُ بِمَعْنَى ذَاتٍ شَبِيهَةٌ بِأُخْرَى كَمَا هُنَا بَعِيدٌ .

وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ :

• الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ •

وجهه أى بهجته وحسنه ، قُلْتُ هو أيضاً من هذا الْقَبِيلِ (١) أو مأخوذ (٢) من السراج على ما صرح به الامام المرزوق رحمه الله تعالى حيث قال : السَّرِيحُ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورواقه حتى كأن فيه سراجاً ، ومنه ما قيل سَرَجَ الله أمرك أى حسنه ونوره .

[والمخالفة] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه ، أى على خلاف ما ثبت عن الواضع [نحو] الأجل بفتح الادغام فى قوله [الحمد لله العلى الأجل] (٣) والقياس الأجل بالادغام ، فتحوآل وماء وأبى يأتى وعود

(١) ولكنه من الغرابة بالمعنى الثانى لا الاول (٢) فعنى سَرَجَ على هذا جمعه ذا سراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لأن الظاهر أنه جمعه ذا سراج حقيقة لا مشابهة .

تطبيقات على الغرابة :

(١) نَفَى تَقَى لَمْ يُكْثَرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذَى قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

(٢) وما أرضى لقلته بحلم - إذا انتهت توهمه ابتشاكاً

فالحقلد السى الخلق ، وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضاً .

أمثلة أخرى :

قال أبو علفمة لطيب : أجد ريساً فى أسنأخى ، وأرى وجماً فيما بين الوايلة إلى الاطرة من دابات العنق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الأموية .

قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ :

يَعُورُ فَصِيحٌ لِأَنَّهُ ثَبِتَ عَنِ الْوَاضِعِ كَذَلِكَ (١) .
 [قبل] فصاحة المفرد خلوصه بما ذكر [ومن الكراهة في السمع] بأن تكون
 اللفظة بحيث يَجْهَأُ السمع ، ويتبرأ عن سماعها [نحو] الجرشي في قول أبي الطَّيِّبِ (٢) ،
 مَبَارَكُ الْأَسْمِ أَغْرُ اللَّقَبِ كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

المحـمـد لله العليُّ الأجلُّ الوهاب الفضل الوهوب المجزُّل

(١) وإن خالف القياس الصرفي ، لأن أصل آل أهل ، وأصل ماء موه ، والماء لا تبدل همزة في القياس الصرفي ، ولأن القياس في مضارع أبي (بأبي) بكسر الباء ، لأن فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على يفعل بفتحها إلا إذا كانت عين ماضيه أو لانه حرف حلق كسأل يسأل ، ولأن القياس في عور يعور عار يعار ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها .
 تطبيقات على مخالفة القياس :

(١) إذا جاوز الاثنين مرفأته بَشَّرَ وتكثير الوشاة قَيْنُ

(٢) فأصبح يلقاني الزمان من أجله بأعظام مولود ورافة والد

ومخالفة القياس في الأول بقطع همزة الاثنين ، وفي الثاني بوصل همزة أجله .

أمثلة أخرى :

(١) وإذا الرجال رأوا يزيد وأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار

(٢) فلا يُبْرَمُ الأمر الذي هو حالُّ ولا يُحْلَلُ الأمر الذي هو يُبْرَمُ

(٣) فليست بآتيه ولا أستطيعه ولأك استقي إن كان ماؤك ذا فضل

(٤) هو أحمد بن الحسين الكندي المروفي بالمتنبي من شعراء الدولة العباسية .

• كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ •

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ
فَصَاحَتِهَا ، فَالضَّعْفُ نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْدًا ،

[كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ] أَيْ النَّفْسِ [شَرِيفُ النَّسَبِ] وَالْأَغْرُ مِنَ الْخَيْلِ الْإِبْيَضُ الْجَبِيَّةُ ،
ثُمَّ اسْتَعِيرَ الْكَلِمَةَ وَاضِحٌ مَعْرُوفٌ [وَفِيهِ نَظَرٌ] لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي السَّمْعِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جِهَةِ
الْفَرَابَةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْوَحْشِيَّةِ ، مِثْلُ تَكَاكَثُمْ وَأَفْرَشَعُوا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ
فِي السَّمْعِ وَعَدَمُهَا بِرَجْعَانِ إِلَى طَيِّبِ النَّعْمِ وَعَدَمِ الطَّيِّبِ لَا إِلَى نَفْسِ الْفَلِظِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ
لِلْقَطْعِ بِاسْتِكْرَاهِ الْجَرَشِيِّ دُونَ النَّفْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّعْمِ .

[و] الْفَصَاحَةُ [فِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ
مَعَ فَصَاحَتِهَا] هُوَ حَالُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خُلُوصِهِ ، وَاحْتِرَازُهُ عَنْ مِثْلِ زَيْدٍ أَجَلُّ وَ
وَشَعْرُهُ مُسْتَشْرِزٌ ، وَأَنْفُهُ مُسْرَجٌ ، وَقِيلَ هُوَ حَالُ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَلَوْ ذَكَرَهُ بِجَنْبِهَا لَسَلِمَ
مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَالِ وَذِيهَا بِالْأَجْنَبِيِّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ حَيْثُذُ يَكُونُ قَيْدًا لِلتَّنَافُرِ
لَا لِلْخُلُوصِ ، وَيَأْتِي أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ الْغَيْرِ الْفَصِيحَةِ
فَصِيحًا ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَالِصٌ عَنِ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ حَالُ كَوْنِهَا فَصِيحَةً ، فَافْهَمْ .
[فَالضَّعْفُ] أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ النَّحْوِيِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ
الْجُمْهُورِ ، كَالْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَحَكْمًا (١) [نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْدًا]

(١) بِخِلَافِ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقْوَى) أَيْ الْعَدْلُ الْمَقْرُومُ مِنْ قَوْلِهِ اْعْدِلُوا ، وَبِخِلَافِ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا

والتنافر كقوله :

« وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ »

[والتنافر] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحاً
[كقوله : وليس قرب قبر حرب] وهو اسم رجل [قبر] وصدر البيت .

« وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٌ »

أى خال عن الماء والكلاء ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له
الماتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فات ، فقال ذلك الجنى هذا البيت

لا حكا لنا في ضمير الشأن في قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وكما في ضمير رب في
قول الشاعر :

رَبِّهِ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ الحمدَ دائماً فأجابوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) يَضَاءُ يَمْنَعُهَا النُّكْلُ دَهْشًا نِيَّاً وَيَمْنَعُهَا الْحَيَاءُ تَمَيِّساً

(٢) وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْتَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

ففى الاول حذف أن مع بقاء صلها ، وتقدير الكلام - أن تميس - وفى الثانى عود
الضمير على متأخر لفظاً ومعنى وحكاً .

أمثلة أخرى :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا إلا يجاورنا إلاك ديار

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَّا

(١) قفر بالرفع صفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ، والمعنى أن
القبر مع مكانه قفر .

وَقَوْلُهُ :

كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمَسَهُ لَمَسَهُ وَحَدِي

[وَكَقَوْلُهُ] :

[كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمَسَهُ لَمَسَهُ وَحَدِي (١)]
والوارى في الوردى للحال ، وهو مبتدأ وخبره قوله مَعِيَ ، وإنما مثل بمثلين لأن
الأول مُتَنَاءٌ في الثقل والثاني دَوْنَهُ ، أو لأن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها (٢) وهو في تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين
الحاء والها. لوقوعه في التذييل ، مثل فَسَبَّحَهُ فَلَا يَصِحُّ القول بأن مثل هذا الثقل محل
بالفصاحة ، وذكر صاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ

(١) هو لأبي تمام من قصيدة له في مدح موسى بن إبراهيم مظهرها :

شَدْتُ لَقَدْ أَقَوْتُ مَعَالِمَكُمْ بَعْدِي وَنَحْتُ كَمَا نَحْتُ وَشَائِعٌ مِنْ بَرْدٍ

(٢) يعني بهذا اجتماع الحاءين والهاين في البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وَشَوْءٌ تَرَقِيشُ الْمَرْقَشِ رَقَشُهُ فَاشْيَاعُهُ يَشْكُونُهُ وَمَعَاشِرُهُ

(٢) دَانَ بَعِيدٌ مَحَبٍّ مُبْغِضٍ بَهْجٍ أَغْرَ حُلُوٍّ مُرٍّ لَيْنٍ شَرِسٍ

والتنافر في الأول من تكرار القاف والهمين فيه ، وفي الثاني من إيراد صفات

متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَكَلُّكُمْ أَيْ مَا نِيَّ أَيْيَهُ فَكَلُّ فَعَالٍ كُلُّكُمْ عَجَابُ

وَأَزُورُ مَنْ كَانَ لَهُ دَائِرَا وَعَافَ حَافِي الْعُرْفِ عِرْفَانَهُ

وَالْتَعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِحُلُلٍ إِمَّا فِي النِّظْمِ كَقَوْلِ

الْفَرَزْدَقِ فِي خَالِ هِشَامٍ :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

أَيَّ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَتَّى يُقَارِبُهُ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ،

ابن العميد ، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهُجَّةِ ، قال نعم مقابلة المدح بالوم ، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ غير هذا أريد ، فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين الهاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال ، نأفر كل التنافر ، فاشتق عليه الصاحب .

[والتعقيد] : أي كون الكلام معقداً [أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للحل] واقع [إما في النظم] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد [كقول الفرزدق في خال هشام] بن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

[أي ليس مثله] في الناس [حتى يقاربه] أي أحد يشبهه في الفضائل [إلا ملكاً] أي رجلاً أعطى الملك والمال يعني هشاماً [أبو أمه] أي أبو أم ذلك المملك [أبوهُ] أي أبو إبراهيم الممدوح ، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، ففيه فصل بين مبتدأ والخبر ، أعني - أبو أمه أبوهُ - بالأجنبي الذي هو - حتى - وبين الموصوف والصفة ، أعني - حتى يقاربه - بالأجنبي الذي هو - أبوهُ - وتقديم المستثنى أعني - ملكاً - على المستثنى منه ، أعني - حتى - وفصل كثير بين البدل وهو - حتى - والمبدل منه وهو - مثله - فتقوله - مثله - اسم ما ، و - في الناس - خبره ، و - إلا ملكاً - منصوب

وَأَمَّا فِي الْإِتِّقَالِ كَقَوْلِ الْآخِرِ :

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا

فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

قيل ذكر ضعف التأليف يعنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة فى بيان التعقيد فى البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[وإما فى الانتقال] عطف على قوله - إما فى النظم - أى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثانى المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [كقول الآخر] وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق [سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ] بالرفع وهو الصحيح ، وبالنصب وَهْمٌ [عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا] جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ فى جعل جود العين كناية عما يوجه دوام التلاقى من الفرح والسرور [فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ] حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن

(١) وقد حمل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله - بملكاً - مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله - أبوأمة حتى - مبتدأ وخبراً ، وقوله - أبوء - خبراً ثانياً ، والجملة صفة لقوله - بملكاً - وجعل قوله - يقاربه - صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ الشُّرُورِ .

[لا إلى ما قصده من الشرور] الحاصل بالملاقاة (١) ومعنى البيت - إني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لأجلها حزننا يفيض الدموع من عيني ، لا تسبب بذلك إلى وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسرا ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، وللقوم هنا كلام فاسد أوردناه في الشرح (٢) .

(١) ولكنه انتقل إلى هذا بوسائط كثيرة ، فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة الشرور .
(٢) يعني شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صَانَ اللَّثِيمُ وَصُنْتُ رَجَبِي مَالَهُ وَوَنَى فَلَمْ يَبْذُلْ وَلَمْ يَبْذُلْ

(٢) وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا وَفَاحًا وَمَرْسِنًا مُرَجًّا

فلفصل في الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية ، فأوجد فيه تعقيدا ، وأصل الكلام صَانَ اللَّثِيمُ مَالَهُ وَصُنْتُ رَجَبِي مَالَهُ ، وفي الثاني سمى أنف محبوبة مرسنا ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَتْ خَالِدَةً بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَتْ سَيْفًا أَمِيرَهَا

(٢) أَيْ يَكُونُ أَبَا الْبَرَاءِ أَبَا آدَمَ وَأَبُوكَ وَالْتَّمَلَانَ أَنْتَ مُحَمَّدٌ

قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ وَتَتَابُعِ الْإِضَافَاتِ كَقَوْلِهِ :
 ° سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ °

وَقَوْلِهِ :

° حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدَلِ اسْجَمَى °

[قيل] فصاحة الكلام خلوصه بما ذكر [ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله] ° ولتُشعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ ° (١) [سُبُوح] أي فرس حسن الجري لا تتعب راكبها ، كأنها تهرى في الماء [لها] صفة سُبُوح [منها] حال من شواهد [عليها] متعلق بشواهد [شواهد] فاعل الظرف أعنى .. لها - يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثاً ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً [و] تتابع الإضافات مثل [قوله ° حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى °] .

فَأَنْتِ بِمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعاء تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لا تبت شيئا ، والحومة معظم الشيء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام ونحوه ، وقوله - فأنت بمراى - أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمراى مني

(١) هو من قصيدة المتنبى يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عَوَازِلُ ذَاتِ الْحَالِ فِي حَوَاسِدُ وَإِنَّ ضَجِيعَ الْخَوْدِ مِنِّي لَمَاجِدُ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه
بـ أنت بموضع تَرَيْنَ مِنْهُ سَعَادَ وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (١)
[وفيه نظر] لأن كلاماً من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على
اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتأخر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع
فى التنزيل - (مِثْلَ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ - ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ ذَكَرِيَّا - وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ،
قَالَهُمَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[و] الفصاحة [فى المتكلم ملكة] وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية عَرَضٌ
لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقضاء أولياً ،
فخرج بالفيد الأول الأعراض النسبية مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ،
وبقولنا - لا يقتضى القسمة - الكميات ، وبقولنا - واللاقسمة - النقطة والوحدة ، وقولنا
- أولياً - ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة ، فقوله - ملكة
إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح ما لم يكن
ذلك راسخاً فيه ، وقوله [يقتدر بها على التعبير عن المقصود] دون أن يقول - يعبر -
إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ،
وقوله [بلفظ فصيح] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما
تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

(١) لأن المعروف فى ذلك أن سجع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتتهيج به إلى
عاشقها ، وليس من المعقول أن الحمام يسجع لأنه يرى سعاد أو غيرها .

وَالْبَلَاغَةُ فِي الْكَلَامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ،

[والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته] أى فصاحة الكلام ،
والحال هو الأمر الداعي للتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد
خُصُوصِيَّةً ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا - كَوْنُ المخاطب منكرا للحكم حالٌ يقتضى
تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك له - إن زيدا فى الدار - مؤكدا بأن
كلامٌ مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى
يقتضيه الحال ، فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق
عليه ، على عكس ما يقال : إن الكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا
(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبر .
(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو الكلام المؤكد لا التأكيد ونحوه من
الخصوصيات ، وهذا يخالف ما ذكره قبله ، وليكن مقتضى الحال هذا أو ذاك ، فإن
الخطب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى الكلام :

(١) وَقَدْ جَمَلَ اللَّهُ الْخَلْقَ مِنْهُمْ لَا بَلِّغْ لَا عَارِيَ الْخَوَّانِ وَلَا جَدْبٍ

(٢) لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعْشَرَ جُودَهَا عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

(٣) أَمْرٌ مِنَ الْمَرْمَرِ مَرَارَةً هَوَانٌ مِمَّا هَانَ فِي عَيْنِهِ أَلْهَمَ

فالأول غير بليغ لأنه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ،
والثانى بليغ لأنه هو الذى يليق بمدح الملوك ، والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تنافره
أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصته امرأته : أئن سألتك ثمنَ شجرها وشبرك

أخذت طُطْلَهَا وَتُضْهَامًا - وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَقَامُ كُلِّ مِنَ التَّكْثِيرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَمَقَامُ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ
الْإِيجَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ

الكلام فارجع إلى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني .

[وهو] أى مقتضى الحال [مختلف فان مقامات الكلام متفاوته] لأن الاعتبار
اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذانين تفارقت مقتضيات الاحوال ،
لأن التغيرات بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زماناً
لورود الكلام فيه ، وفي المقام كونه محلاً له ، وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى
ضبط مقتضيات الاحوال ، وتحقيق مقتضى الحال [فقام كل من التكثير والاطلاق
والتقديم والذكر يبين مقام خلاف] أى مقام خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه
تكثير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو
التعلق (١) أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه (٢) يبين مقام تقييده بمؤكد أو
أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند اليه أو
المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخير ، وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه ، فقوله
« خلاف » شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله « . مقام الفصل يبين مقام الوصل » تنبيهاً
على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافه لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلاف
الفصل إنما هو الوصل ، والتنبيه على عظم الشأن فصل قوله [ومقام الإيجاز يبين مقام

مَنْ لِي بِتَرْبِيَةِ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا فِي الشَّرْقِ عِلَّةُ ذَلِكَ الْإِخْفَاقِ

الْأُمُّ مَدْرَسَةٌ إِذْ أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شُعَبَاتِيبَ الْأَعْرَاقِ

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أى متعلق المسند .

خَلَّافَهُ ، وَكَذَا خِطَابُ الذِّكْرِ مَعَ خِطَابِ الْغِيِّ ، وَلِكُلِّ كَلِمَةٍ مَعَ صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ ،
وَأَرْتَفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ بِمِطَابَقَتِهِ لِلْإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ ، وَانْحِطَاطُهُ
بَعْدَمِهَا ، فَقُتِضِيَ الْحَالُ هُوَ الْإِعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ .

خلافه [أى الاطناب والمساواة] وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغي [فان مقام
الاول يبين مقام الثاني ، فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغي] ولكل كلمة مع صاحبها [أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها
[مقام] ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى ، مثلاً الفعل
الذى قصد اقترانه بالشرط ، فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات
الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه]
أى انحطاط شأنه [بعدمها] أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار
المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب
البلغاء ، يقال اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه وراعت حاله ، وأراد بالكلام الكلام
الفصيح ، وبالحسن الحسن الذاتى الداخلى فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله
بالمحسنات البديعية [فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب] للحال والمقام ، يعنى إذا علم
أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى إلا بمطابقته للاعتبار المناسب
على ما تفيده إضافة المصدر (١) ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

(١) فى قوله . وارتفاع شأن الكلام . لأن إضافة المفرد تفيد العموم ، فيكون
المعنى . كل ارتفاع يكون بالمطابقة . ومن هنا أفاد الكلام الحصر .

قَالِبَلَاغَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى بِالْتَّرْكِيبِ ، وَكَثِيرًا مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا ، وَلَهَا طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حُدُّ الْأَعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

الحال واحد ، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب ، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

[قالبلاغة] صفة [راجعة إلى اللفظ] يعنى أنه يقال - كلامٌ بليغٌ - لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل [باعتبار إفادته المعنى] أى الغرض المصوغ له الكلام (١) [بالتركيب] متعلق بإفادته ، وذلك لأن البلاغة كما مرَّ عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلمة المجردة [وكثيرا ما] نَصَبُ عَلَى الظرفية ، لأنه من صفة الاحيان ، و - ما - هنا كيد معنى الكثرة ، والعامل فيه قوله [يسمى ذلك] الوصف المذكور [فصاحة أيضا] كما يسمى بلاغة ، فحيث يقال - إن إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة - يراد بها هذا المعنى .

[ولها] أى لبلاغة الكلام [طرفان أعلى وهو حد الاعجاز] وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طَوْقِ البشر ، ويعجزهم عن معارضته [وما يقرب منه] عَطْفٌ عَلَى قوله وهو ، والضمير فى - منه - حائذٌ إِلَى - أعلى - يعنى أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز ، هذا هو الموافق لما فى المفتاح ، وزعم بعضهم (٢)

(١) فليس المراد به المعنى الأصلى المستفاد من أصل التركيب ، وإنما المراد به الخصوصيات السابقة من التأكيد نحوه ، فهو يسمى غرضاً أو خصوصية أو معنى ثانوياً .
(٢) لا يخفى أن هذا هو الظاهر من كلام التلخيص ، ولاشئ. فى أن يكون الطرف الأعلى هو حد الاعجاز فى القرآن وما يقرب منه فى كلام رسوله ﷺ وفحول البلغاء ، فإنه يصح أن يقال - كلام رسول الله فى أعلى مراتب البلاغة ، وهكذا .

وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا ضَمِيرٌ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَّحَقُّعُ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ
الْحَيَوَانَاتِ ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ، وَتَتَّبِعُهَا وَجُوهُ أُخْرَى تُورِثُ الْكَلَامَ حُسْنًا ،
وَفِي الْمُشْكَلِ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .
فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ

أَنَّهُ عَظُمَتْ عَلَى - حَدِّ الْأَعْجَازِ - وَالضَّمِيرُ فِي - مِنْهُ - عَائِدٌ إِلَيْهِ ، يَعْنِي أَنَّ الطَّرْفَ الْأَصْلَ
هُوَ حَدُّ الْأَعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْ حَدِّ الْأَعْجَازِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْقَرِيبَ مِنْ حَدِّ الْأَعْجَازِ
لَا يَكُونُ مِنَ الطَّرْفِ الْأَعْلَى الَّذِي هُوَ حَدُّ الْأَعْجَازِ ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ
[وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غَيْرَ] الْكَلَامِ [عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ] أَيْ إِلَى مَرْتَبَةٍ أُخْرَى هِيَ أَدْنَى
مِنْهُ وَأَنْزَلُ [التَّحَقُّعُ] الْكَلَامِ وَإِنْ كَانَ فَصِيحُ الْأَعْرَابِ [عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ]
الَّتِي تَصْدُرُ عَنْ عَمَلِهَا بِحَسَبِ مَا يَتَّفِقُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ اللَّطَائِفِ وَالْخَوَاصِّ الزَّائِدَةِ عَلَى
أَصْلِ الْمُرَادِ [وَبَيْنَهُمَا] أَيْ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ [مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ] مُتَفَاوِتَةٌ بَعْضُهَا أَعْلَى مِنْ بَعْضٍ
بِحَسَبِ تَفَاوُتِ الْمَقَامَاتِ ، وَرِعَايَةِ الْأَعْتَابَاتِ ، وَالْبَعْدِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِخْلَالِ بِالْفَصَاحَةِ ،
[وَتَتَّبِعُهَا] أَيْ بِلَاغَةِ الْكَلَامِ [وَجُوهُ أُخْرَى] سِوَى الْمُنَاطِقَةِ وَالْفَصَاحَةِ [تُورِثُ
الْكَلَامَ حُسْنًا] وَفِي قَوْلِهِ - تَتَّبِعُهَا - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَحْسِينَ هَذِهِ الْوُجُوهِ لِلْكَلَامِ عَرَضٌ
خَارِجٌ عَنْ حَدِّ الْبَلَاغَةِ ، وَإِلَى أَنَّ هَذِهِ الْوُجُوهِ إِنَّمَا تُعَدُّ مُحْسِنَةً بَعْدَ رِعَايَةِ الْمُنَاطِقَةِ
وَالْفَصَاحَةِ ، وَجَمْعُهَا تَابِعَةٌ لِبَلَاغَةِ الْكَلَامِ دُونَ الْمُنْكَلَمِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَا تَجْمَعُ الْمُنْكَلَمُ
مُتَصِفًا بِصِفَةٍ .

[وَ] الْبَلَاغَةُ [فِي الْمُنْكَلَمِ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ] .
[فَعَلِمَ] عَمَّا تَقْدِمُ [أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ] ثَلَامًا كَانَ أَوْ مُتَكَلِّمًا عَلَى سَبِيلِ اسْتِعْمَالِ الْمَشْتَرَكِ فِي
مَعْنِيهِ ، أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ كُلِّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْبَلِيغِ [فَصِيحٌ] لِأَنَّ الْفَصَاحَةَ مَا خُذْتُ
فِي تَعْرِيفِ الْبَلَاغَةِ مُطْلَقًا [وَلَا عَكْسَ] بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ أَيْ لَيْسَ كُلُّ فَصِيحٍ بَلِيغًا ، لِحُجُوزِ

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرَجِعُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَإِلَى تَمْيِيزِ
الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لأحد
ملكه يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .
[و] علم أيضا [أن البلاغة] في الكلام [مرجعها] أى ما يجب أن يحصل حتى
يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجرد إلى الفنى [إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد] والآن لربما أدنى المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا
يكون بليغا [وإلى تمييز] الكلام [الفصيح من غيره] والآن لربما أورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة في
البلاغة ، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
لتوقفه عليها .

(١) ومن هذا قول نصيب في النسيب :

فَإِنْ تَصَلَّى أَصْلُكَ وَإِنْ تَعَرَّدَى لَهْجَرٍ بَعْدَ وَصْلِكَ لَا أَبَايَ
فإن مثل هذا لا يصح أن يقال في مقام النسيب ، وكذلك قول جميل :
فَلَوْ تَرَكْتُ عَقْلِي مَعَى مَا طَلَبْتُهَا وَلَكِنْ طَلَايِيهَا لِمَا فَاتَ مِنْ عَقْلِي

رغم أنه يرواها لذهاب عقله ، ولو كان عاقلها موهوبا ، وإنما الجيد في ذلك قول بعضهم :

وَمَا سَرَّنِي أَيْ خَلَّى مِنَ الْهَوَى وَلَوْ أَنَّ لِي مِنْ بَيْنِ شَرْقٍ إِلَى غَرْبٍ
فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحُبُّ ذَنْبِي إِلَيْكُمْ فَلَا غَفَرَ الرَّحْمَنُ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبٍ

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الاصلى ، لأن مرجع البلاغة إلى
المعنى الثانوى كما سبق .

وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يُبَيِّنُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَوْ التَّصْرِيفِ أَوْ النُّحُوِّ أَوْ يَدْرِكُ بِالْحَسِّ ،
وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يُحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعْنَى ، وَمَا يُحْتَزُّ بِهِ
عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[والثاني] أي تمييز النصيح من غيره [منه] أي بعضه [ما يبين] أي يوضح [في علم
متن اللغة] كالغرابية ، وإنما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة
أهم من ذلك ، يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابية عن غيره ، بمعنى أن من تتبع
الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأثومة علم أن ما عداها مما يستحق إلى تقدير
أو تخريج فهو غير سالم من الغرابية ، وبهذا تبين فساد ما قيل : إنه ليس في علم متن
اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسطة
في اللغة [أو] في علم [التصريف] كخالفه القياس ، إذ به يعرف أن الأجل مخالف
للقياس دون الأجل [أو] في علم [النحو] كضمف التأليف والتعقيد اللفظي [أو]
يدرك بالحس [كالتأخر] ، إذ به يعرف أن مستشزراً متنافر دون مرتفع ، وكذا تنافر
الكلمات [وهو] أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد
إلى ما - ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سها سها ظاهراً [ما عدا التعقيد
المعنوي] إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره ،
فأعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة ، وبعضه مدرك بالحس ، وبقي
الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، والاحتراز عن التعقيد المعنوي ، فحسب
الحاجة إلى وضع عليين مفيدتين لذلك ، فوضعوا علم المعاني للأول ، وعلم البيان للثاني ،
واليم أشار بقوله [وما يحتز به عن الأول] أي الخطأ في تأدية المعنى المراد [علم المعاني]
وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان [وسموا هذين العليين علم البلاغة لمكان
مزيد اختصاصهما بالبلاغة ، وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم ،

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجْهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمُ الْيَأْنِ ،
وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّي الْأَوَّلَ عِلْمَ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمَ الْيَأْنِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمَ الْبَدِيعِ .

الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَهَا يَطَاقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه
أشار بقوله [وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع] ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون [وكثير] من الناس [يسمى الجميع
علم البيان ، وبعضهم يسمى الأول علم المعاني و [يسمى [الآخريين] يعني البيان
والبديع [علم البيان والثلاثة علم البديع] ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

الفن الأول علم المعاني

قَدَّمَهُ عَلَى الْيَأْنِ لِكَوْنِهِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمَرْكَبِ ، لِأَن رِعَايَةَ الْمَطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى
الْحَالِ وَهُوَ مَرْجِعُ عِلْمِ الْمَعَانِي مَعْتَبَرَةٌ فِي عِلْمِ الْيَأْنِ مَعَ زِيَادَةِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ إِيرَادُ
الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي طَرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ [وَهُوَ عِلْمٌ] أَيْ مِلْكُهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكَاتٍ جَزْئِيَّةٍ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ نَفْسُ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ ، وَلَا اسْتِعْمَالَهُمُ الْمَعْرِفَةَ فِي
الْجَوْنِيَّاتِ قَالَ [تُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ] أَيْ هُوَ عِلْمٌ يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ إِدْرَاكَاتُ
جَزْئِيَّةٍ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ جَزْئِيَّاتِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَيْ فَرْدٍ
يُورَدُ مِنْهَا أَمَكْنَا أَنْ نَعْرِفَهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَقَوْلُهُ [الَّتِي يَهَا يَطَاقُ] اللَّفْظُ [مُقْتَضَى الْحَالِ]
احْتِرَازٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، مِثْلُ الْأَعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالزِّيْفِ وَالنَّصَبِ

وما أشبه ذلك ، مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى (١) ، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما ، ما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتكبير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ الأسماء العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف

(١) بخلاف الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فإنه يؤدي بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) فالتأكيدي فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوي لا أصلي ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبْوَانُ اسْعَاقِ الْقَمَرِ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوي أيضا ، وما خولف به مقتضى المقام في المدح قول مروان بن أبي حفصة في المأمون :

أَضْحَى إِمَامُ الْهُدَى الْمَأْمُونُ مُشْتَغَلًا بِالْدِّينِ وَالنَّاسِ بِالْدُّنْيَا مُشَاغِلٌ

فقال له عمار بن عقيل : ما ردتك على أن وصفته بصفة عجز في يدها منسباحها ، فبلا قلت كما قال جدي في عمر بن عبد العزيز :

فَلَا هُوَ فِي الدُّنْيَا مُضِيعٌ نَصِيهٌ وَلَا عَرَضُ الدُّنْيَا عَنْ الدِّينِ شَاغِلٌ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعاني لا من علم البيان ، ومن ذلك في الكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ . أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .
أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ أَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ . الْقَصْرِ . الْإِنْشَاءِ . الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .
الِإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ . لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا خَبَرَ أَوْ إِنْشَأَ ، لَا تَهْ

بكيفية مخصوصة ، على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه ، لا نفس الكيفيات
من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا
لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لأنها حين مقتضى الحال
وقد حققنا ذلك في الشرح ، وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ ، باعتبار أن
التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح ، لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

[وينحصر] المقصود من علم المعاني [في ثمانية أبواب] انحصار الكل في الأجزاء
لا الكلي في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة
وليس كذلك [أحوال الإسناد الخبري] و [أحوال المسند إليه] و [أحوال المسند]
و [أحوال متعلقات الفعل] و [القصر] و [الإنشاء] و [الفصل والوصل] و [الإيجاز
والإطناب والمساواة] وإنما انحصر فيها [لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه]

وَمَا زَالَتْ رُقَاكَ تَسْلُ حُسْبِي وَتُخْرِجُ مِنْ مَكَانِيهَا ضَبَابِي

وَيَرْقِي لِي الرَّاغُونَ حَتَّى أَجَابَ حَيَّةٌ نَحْتِ التُّرَابِ

جعل ذلك حِكَايَةً عن تودده إليه ، وهذا لا يليق بمقام مدحه له ، وإنما يخاطب
الممدوح بمنزلة قول النابغة للعثمان بن المنذر :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبَقٍ أَنَا لَا تَلُكُهُ عَلَى شَمَكِ أَيِّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ

قَالَ أَكْ مَظْلُومًا فَبَدَّ ظَلَمَهُ وَإِنْ تَكُ ذَا عُنَى فَشَلَكَ يَعْشَبُ

إِنْ كَانَ نِسْبَتُهُ خَارِجَ تَطَابُقِهِ أَوْ لَا تَطَابُقَهُ فَخَيْرٌ ، وَلَا فَاثْنَاءُ ، وَالْخَيْرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَدٍّ إِلَيْهِ وَمُسْتَدٍّ وَإِسْنَادٍ ، وَالْمُسْتَدُّ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ ،

لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الفئتين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ، كما في الانشائيات ، وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام ، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم ، فالكلام [إن كان لنسبته خارج] في أحد الأزمنة الثلاثة ، أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [تطابقه] أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين [أو لا تطابقه] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، والى بينهما في الخارج والواقع سلبية ، أو بالعكس [فخير] أى فالكلام خير [ولا] أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك [فاثناء] وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد الى كونه دالًّا على نسبة حاصلة في الواقع بين الفئتين وهو الانشاء ، أو تكون نسبته بحيث يُقصدُ أنَّ لها نسبةً خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بدَّ أن تكون بين الشئتين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بدَّ أن يكون بين هذين الشئتين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ، ألا ترى أنك إذا قلت - زيد قائم - فإن القيام حاسل لزيد قطعًا ، سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها ، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية [والخير لا بدَّ له من مستد إليه ومستد وإسناد ، والمستد قد يكون له متعلقات إذا كان فعلًا أو في معناه] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه

تَوَكَّلْ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّعْلُقِ إِمَّا بِقَصْرِ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنتْ بِأُخْرَى إِمَّا
مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ
أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ .

(تَلِيهِ) : صِدْقُ الْخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ،

لتنخيص هذا الكلام بالخبر [وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل
جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على
أصل المراد لفائدة] احتراز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام
بالبلغ [أو غير زائد] هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ، لأن جميع ما ذكر من القصر
والفصل والوصل والايجاز ومُقابَلِيَّة (١) إنما هو من أحوال الجملة أو المسند إليه أو
المستند ، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب في هذا المقام بيان
سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها ، وقد لحصنا ذلك في الشرح .

(صِدْقُ الْخَبَرِ وَكَذِبُهُ)

(تَلِيهِ) : على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق إشارة ما إليه في قوله - تطابقة
لأو لا تطابقة -

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما ، فقيل [صدق
الخبر مطابقتها] أى مطابقة حكمه [للواقع] وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام
لالخبرى [وكذبه] أى كذب الخبر [عديمها] أى عدم مطابقتها للواقع ، يعنى أن الشئيين
الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لابد أن يكون بينهما نسبة في الواقع ، أى مع قطع
النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام ، فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام
للنسبة التى في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، وعدمها بأن تكون

(١) هما الاطناب والمساواة .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لاعتقاد المخبر ولو خطأ وعدمها ، بِدليل قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَاذِبُونَ) وردَّ بأنَّ المعنى لكاذبون في الشهادة ، أو في تسميتها ، أو

لإحداها ثبوتية والاخرى سلبية كذب .

[وقيل] صدق الخبر [مطابقتة لاعتقاد المخبر ولو كان] ذلك الاعتقاد [خطأ] غير

مطابق للواقع [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتة لاعتقاد المخبر ولو كان

خطأ (١) فقول القائل - السماء تحتنا - معتقدا ذلك صدق ، وقوله - السماء فوقنا -

غير معتقد كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح ، فيعم العلم

والظن ، وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الوسطة ولا يتحقق الانحصار ،

اللهم إلا أن يقال إنه كاذب ، لأنه إذا اتفقت الاعتقاد صدق عدم مطابقتة الاعتقاد ،

والكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح ، فليطالع ثمة [بدليل]

قوله تعالى (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ

وَاللَّهُ يَشْهَدُ [إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ]) فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم إنك لرسول

الله لعدم مطابقتة لاعتقادهم ، وإن كان مطابقا للواقع [ورد] هذا الاستدلال [بأن

المعنى لكاذبون في الشهادة] وفي ادعائهم المواطأة ، فالكذب راجع الى الشهادة

باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع ، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب

وخلوص الاعتقاد ، بشهادة إن واللام والجملة الاسمية (٢) [أو] المعنى إنهم لكاذبون

[في تسميتها] أى في تسمية هذا الاخبار شهادة ، لأن الشهادة ما يكون على وفق

الاعتقاد ، فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والأول محذوف [أو]

(١) وهذا قول النظام من المعتولة (٢) في قوله - إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - وهذا يفيد

من التأكيد ما يفيد .

فِي الْمَشْرُودِ بِهِ فِي زَعْمِهِمْ - الْجَاحِظُ مُطَابَقَتُهُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ وَعَدَمُهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهُمَا
لَيْسَ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ ، بِدَلِيلٍ (أَقْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)

المعنى إنهم لكاذبون [في المشرود به] أعنى قولهم - إنك لرسول الله - لكن لا في الواقع بل [في زعمهم] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر ، فكأنه قيل - إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق - وحيث لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فليأمل لئلا يتوهم أن هذا (١) اعتراف يكون الصدق والكذب واجعين إلى الاعتقاد .

[والجاحظ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وأثبت الواسطة ، وزعم أن صدق الخبر [مطابقتة] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتة للواقع [معه] أى مع اعتقاد أنه غير مطابق [وغيرهما] أى غير هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ليس بصدق ولا كذب] فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين ، لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ، وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا ، بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حيث لا ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (٢) [بدليل] أقترى على الله كذبا أم به جنة [لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحق والنشر على] (١) أى قول الخطيب في زعمهم (٢) وهو الواقع في قول الجمهور ، والاعتقاد في قول النظام .

لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه ،
ورد بأن المعنى أم لم يفتر ، فغير عنه بالجنة لأن المجنون لا افتراء له .

ما يدل عليه قوله تعالى (إِذَا مَوْمِنٌ كَلَّمَكَ لَمْ يُزَكِّكْهُ) (١) ولا شك [أن المراد بالثاني] أى الاخبار
بحال الجنة لا قوله (أم به جنة) على ما سبق إلى بعض الأوهام [غير الكذب لأنه
قسيمه] أى لأن الثاني قسم الكذب ، إذ المعنى أركذب أم أخبر حال الجنة ، وقسم
الشيء يجب أن يكون غيره [وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه] أى لأن الكفار لم
يعتقدوا صدقه ، فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو
قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، فرادهم بكونه خبراً حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان طارفون باللغة ، فيجب أن يكون من الخبر
مأليس بصاحق ولا كاذب حتى يكون هذا منه برعهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه
لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق ، لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل
على عدم لزادة الصدق ، فليتأمل [ورد] هذا الاستدلال [بأن المعنى] أى معنى - أم
به جنة [أم لم يفتر فغير عنه] أى عدم الافتراء [بالجنة لأن المجنون لا افتراء له] لأنه
الكذب من عدم ، ولا عهد للمجنون ، فالثاني ليس قسماً للكذب ، بل لما هو أخص
منه ، أعنى الافتراء ، فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب برعهم في نوعيه : أعنى
الكذب عن عهد ، والكذب لا عن عهد .

(١) هى مائة جمع أيضاً ، لأن الكذب لا يكون فى حال الجنة ، إذ لا كذب مع

عدم القصد .

٦ —

أحوال الاسناد الخبري

لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْمُخْبِرِ

أحوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منى عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها .

[لا شك أن قصد المخبر] أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجملة الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض أخرى غير إفادة الحكم أو لازمه ، مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به ما يفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لا على المفهوم

(٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إِلٰهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتِنِي دُلْجَ السَّرَى وَأَشْمَتْنِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَنَاءٌ مِثْلُكَ الْعَزَاءُ الْمُقَدَّمَا فَا عَبَسَ الْمُحْزُونُ حَتَّى تَبَسَّ

يُخْبِرُهُ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ ،
وَالثَّانِي لَازِمَهَا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالَمُ بِهِمَا مَنْزِلَةً الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ ،

[بخبره] متعلق بقصد [إفادة المخاطب] خبر إن [إما الحكم] مقبول الافادة [أو كونه] أى كون الخبر [عالما به] أى بالحكم ، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها ، وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع (١) وهذا مراد من قال : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه على سبيل القطع ، وإلا فلا يخفى (٢) أن مدلول قولنا - زيد قائم - ومفهومه أن القيام ثابت لزيد ، وعدم ثبوته له احتمال غلط لا مدلول ولا مفهوم للفظ ، فليفهم [ويسمى الاول] أى الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته [فائدة الخبر والثانى] أى كون الخبر عالما به [لازمها] أى لازم فائدة الخبر ، لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفسه الحكم ، لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار ، كما فى قولنا لمن حفظ التوراة - قد حفظت التوراة - وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه ، والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه ، وهنا أبحاث شريفة سمعنا بها فى الشرح .

[وقد ينزل] المخاطب [العالم بهما] أى بفائدة الخبر ولازمها [منزلة الجاهل] فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين [لعدم جريه على موجب العلم] فإن من لا يجرى على مقتضى علمه هو الجاهل سواء ، كما يقال للعالم التارك للصلاة - الضلالة واجبة - (٣)

(١) لجواز أن يكون الخبر كاذبا (٢) أى ولا نقل هذا مراده ، بأن يكون مراده نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم أو انتفائه ، فلا يصح كلامه ، لأنه لا يخفى
(٣) ومن ذلك قول الفرزدق لمشام بن عبد الملك جين قال لسانه عن على زين العابدين إنه لا يعرفه وهو يعرفه .

فَيُبَيِّنُ أَنَّ يُقْتَصَرُ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ عَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتَغْنَى عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسَنُ تَقْوِيَتِهِ بِمُؤَكَّدٍ ،

وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام (١) منه قوله تعالى (وَلَقَدْ هَمَمْنَا أَنْ نَمُوتَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [فيلبي] أى إذا كان قصد الخبر بخبره إفادة المخاطب يبنى [أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة] حذرا عن اللغو [فإن كان] المخاطب [عالى الذهن من الحكم والتردد فيه] أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا متردداً فى أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ما قيل - إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ، فلا حاجة الى ذكره ، بل التحقيق إن الحكم والتردد فيه متافيان [استغنى] على لفظ المبني للمفعول [من مؤكدات الحكم] يتمكن الحكم فى الذهن حيث وجده عالياً [وإن كان] المخاطب [متردداً فيه] أى فى الحكم [طالبا له] بأن حضري ذهنه طرفا الحكم ، وتحيى أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها [حسن تقويته] أى تقوية الحكم [بمؤكد] ليرى ذلك المؤكد تردده ، ويمكن

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهلاً بجهده أنبياء الله قد ختموا

(١) أى وإن لم يكن عالماً من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل

بهما ، كما في هذه الآية ، لأنها ليست منه ، وإنما من تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به مطلقاً .

وَأِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَجِبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ
رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَفِي
الثَّانِيَةِ (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلِيًّا ،
وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فِي الْحُكْمِ ، لَكِنَّ الْمَذْكُورُ فِي دَلَائِلِ الْأَعْيَازِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدُ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِ
ظَنٌّ فِي خِلَافِ حُكْمِهِ [وَإِنْ كَانَ] أَيْ الْمُخَاطَبُ [مُنْكَرًا] لِلْحُكْمِ [وَجِبَ تَوْكِيدُهُ] أَيْ
تَوْكِيدُ الْحُكْمِ [بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ] أَيْ بِقَدْرِهِ قُوَّةً وَضَعْفًا ، يَعْنِي يَجِبُ زِيَادَةُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ زِيَادَةِ الْإِنْكَارِ [زَالَةً لَهُ] كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ
إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى - (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) مُؤَكَّدًا بِأَنَّ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ [وَفِي] الْمَرَّةِ
[الثَّانِيَةِ] رَبَّنَا يَعْلَمُ (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) مُؤَكَّدًا بِالْقَسَمِ وَإِنَّ وَاللَّامَ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ ، لِمُبَالَغَةِ
الْمُخَاطَبِينَ فِي الْإِنْكَارِ ، حَيْثُ قَالُوا (مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ
أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ) وَقَوْلُهُ إِذْ كَذَّبُوا مَبْنِي عَلَى أَنَّ تَكْذِيبَ الْاِثْنَيْنِ تَكْذِيبٌ لِلثَّلَاثَةِ
وَالْأَوَّلُ الْمَكْذُوبُ أَوَّلًا اِثْنَانِ (١) [وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا وَالثَّانِي طَلِيًّا وَالثَّالِثُ
إِنْكَارِيًّا] يُسَمَّى [إِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا] أَيْ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْخُلُوعُ
عَنِ التَّأْكِيدِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالتَّقْوِيَةُ ، وَتَحْكُودُ اسْتِحْصَانًا فِي الثَّانِي ، وَوُجُوبُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فِي الثَّالِثِ [إِخْرَاجًا عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ] وَهُوَ أَخْصَصُ مُطْلَقًا مِنْ مَقْتَضَى
الْحَالِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَقْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ ، فَكُلُّ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ مَقْتَضَى الْحَالِ مِنْ غَيْرِ

(١) لقوله تعالى (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) الْآيَةُ .

وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه ، فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، نحو (ولا تخاطبني

عكس (١) كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فإنه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[وكثيراً ما يخرج] الكلام [على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر [فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه] أى إلى غير السائل [ما يلوح] أى يشير [له] أى لغير السائل [بالخبر فيستشرف] غير السائل [له] أى للخبر يعنى ينظر إليه ، يقال ..

(١) لأن ظاهر الحال هو ما يكون له ثبوت في الواقع كانكار المنكر ونحوه ، أما الحال فقد يكون ثابتاً في الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتزويل غير السائل منزلة السائل ، فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع .

تطبيقات على أغراض الخبر وأضرابه :

(١) ذهب الدين يُعَاشُ في أَكْثَانِهِمْ وَبَقِيَتْ فِي خَلْفِ كَعْلِدِ الْإِجْرِبِ

(٢) لَنْ كُنْتُ عَتَا جَا إِلَى الْحِلْمِ لَمْ تَنْ إِلَى الْجَهْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَاءِ أَحْوَجُ

فالأول يقصد منه إظهار الضعف ، والثاني من الضرب الإنكارى ، والتأكيد فيه بلام القسم وإن .

أمثلة أخرى :

(١) (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ

وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) :

(٢) ظَلِمْتُ فِي الْأَدَبِ الْمُصَنِّ وَضَعْتُ فِي يَدِي الْكَثْرُ الشِّمِينِ

(٣) أَمَّا دُونَ مِصْرٍ لِلْفَنَى مُتَطَلِّبٌ بَلَى إِنَّ أَسْبَابَ الْفَنَى لَكَثِيرٌ

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) وَغَيْرُ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ
أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ ، نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنْ بَنَى عَمَّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر إليه ، وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس [استشراف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا] أى
ولا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُلَوِّحُ
بالخبر تلويحاً ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد
المخاطب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق أم لا ، فقبل [إنهم مغرقون]
مؤكدًا ، أى محكوم عليهم بالاغراق .

[و] يجعل [غير المنكر كالمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ] أى ظهر [عليه] أى على غير المنكر [شَيْءٌ]
من أمارات الإنكار ، نحو (١) جاء شقيق [اسم رجل] عارضاً رُمَحَهُ [أى واضعاً له على
العرض (٢)] فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحاً ، لكن بجيئه واضعاً الرمح على العرض
من غير التفات وتبيُّر أَمَارَةٌ أنه يمتد أن لا رُمَحَ فيهم ، بل كلهم عوَّلَ لاسلاح معهم
قتل منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله [إن بني عمك فيهم رماح] مؤكداً
بان ، وفي البيت على ما أشار إليه الامام المَرْزُوقِي تهكم واستهزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من
الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفت لِقَتَ الكفاح ، ولم تقو يده
على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

قُلْتُ لِحُرِّرٍ لِمَا التَّقِينَا تَنَكَّبَ لَا يُقْطِرُكَ الرَّحَامُ (٣)

(١) البيت للحجل بن نضلة (٢) يريد عرض الرمح ، بأن جمعه على فتحه بحيث يكون
عرض الرمح في جهتهم ، وهذا من أمارات عدم التصدي للحرب (٣) هو لابي ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَّعَ ، نَحْوُ (لَا رَيْبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يياثر الشكائد ، ولم يدفع إلى مضائق الجامع ، كأنه يخاف عليه أن يَدَسَّ بالقواصم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غَنَائِهِ ، وضعف بَنَائِهِ .

[و] يحمل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أي مع المنكر [ما إن تأمله] أي شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء [ارتدع] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ، كما تقول لمنكر الاسلام - الاسلام حق - من غير تأكيد ، لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حَقِّية الاسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع مالم يكن حاصلًا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله شيء من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حيثئذ أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به [نحو لا ريب فيه] ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكيد لذلك ، وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن عظمة للرب ، ولا ينبغي أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم بما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغي أن يرتاب فيه ، والاحسن أن يقال - إنه نظير لتحويل وجود الشيء منزلة عدمه بنقله على وجود ما يزيله (١) فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تحويله على الانصاري ، ومجرد اسم رجل من بني غنبة ، وتكسب تجنب القتال ، ويقطرك يلقك على الارض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المتن نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما في الأول ، ولأنه لو كان هذا تمثيلا لا تنظيرا لتناقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النقيض لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الأول .

تطبيقات على تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

(١) بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبَكُّيرِ

وَهَكَذَا أَعْتَبَارَاتُ النَّفْيِ .

ثُمَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود ما يزيله ، حتى صبح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك ، حتى صبح ترك التأكيد [وهكذا] أى مثل اعتبارات الاثبات [اعتبارات النفي] من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي ، وتقويته ، تؤكد استحسانا في العلي ، وتوجب التأكيد بحسب الانكار في الانكارى ، تقول لخالى الدهن - ما زيد قائما - أو ليس زيد قائما - وللطالب - ما زيد بقائم - وللنكر - والله ما زيد بقائم - وعلى هذا القياس .

الاسناد الحقيقى والمجازى

[ثم الاسناد] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [منه حقيقة عقلية] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا - الحيوان

(٢) (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا

أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) .

فالأول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى (وإلهنا وإلهكم واحد) من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غَيَّ نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ

(٢) (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما في المثالين ، وقد حصر السكاكى الاسناد في الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال في تعريفهما - [سناد الشيء الى ما هو له أو الى غير ما هو له ، والشيء أعم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ - أَثْبَتَ اللَّهُ الْبَقْلَ - وَقَوْلِ الْجَاهِلِ - أَثْبَتَ الرِّيحُ الْبَقْلَ - وَكَقَوْلِكَ - جَاءَ زَيْدٌ - وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءَ .

جسم ، والانسان حيوان - وجعل الحقيقة والمجاز صفق الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردتهما في علم المعاني لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني [وهي] أى الحقيقة العقلية [إسناده الفعل أو معناه] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [إلى ما] أى إلى شيء . [هو] أى الفعل أو معناه [له] أى لذلك الشيء ، كالفاعل فيما بنى له نحو - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - أو المفعول فيما بنى له نحو - ضَرَبَ عَمْرٌ - فان الضارية لزيد والمضروية لعمر - وهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع [عند المتكلم] متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناده [في الظاهر] وهو أيضاً متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناده الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يستند اليه ، سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره ، وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب ، أو لا كات ومرض ، وأقسام الحقيقة العقلية على ما شمله التعريف أربعة : الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً [كقول المؤمن أثبت الله البقل] والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [قول الجاهل أثبت الربيع البقل] والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزل لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه - خلق الله تعالى الأفعال كلها - وهذا المثال متروك في المتن [و] الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد [نحو قولك جاء زيد وأنت] أى والحال أنك خاصة [تعلم أنه لم يجرى] دون المخاطب ، إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ إِلَى مَلَابِسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوِيلٍ ، وَلَهُ
مَلَابِسَاتٌ شَتَّى ، يُلَاحِظُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالسَّبَبُ ،

جعل علم السامع بأنه لم يحجى قرينة على أنه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الاسناد إلى ماهو
له عند المتكلم في الظاهر .

[ومنه] أى ومن الاسناد [مجاز عَقْلِيٌّ] ويسمى مجازاً حَكْمِيًّا ومجازاً في الإثبات
والإسناداً مجازياً [وهو إسناده] أى إسناد الفعل أو معناه [إلى ملابِسٍ له] أى للفعل
أو معناه [غير ماهو له] أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مَبْنِيٌّ لَهُ ، يعنى
غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به ، سواء كان ذلك
الغير غيراً فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل - إنه إن أراد به
غير ماهو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة إلى قوله - بِتَأْوِيلٍ - وهو ظاهر ، وإن
أراد به غير ماهو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل - أنبت الله البقل - مجازاً
باعتبار الاسناد الى السبب [بتأويل] مُتَعَلِّقٌ بِإِسْنَادِهِ ، ومعنى التأويل تَطَلُّبُ مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ
من الحقيقة ، أو الْمُؤَوِّضُ الَّذِى يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ مِنَ الْعَقْلِ (٢) وحاصله أن ينصب قرينة
صارفة عن أن يكون الاسناد الى ماهو له .

['وله] أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين [ملابسات شتى]
أى مختلفة ، جمع شَتَّيْتِ كمرِضٍ ومرضى [يُلَاحِظُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ
وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالسَّبَبُ] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل
(١) أى ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة
كاذبة (٢) وعلى هذا لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة كما سيأتى فى نحو - أَقْدَمَنِي بِلَدِكَ
حَقِّي لِي عَلَى فُلَانٍ ، بخلاف المعنى الأول .

فأسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًا له حقيقة كما مر ، وإلى غيرهما
للملابسة مجاز ، كقولهم - عيشة راضية - ، سبل مفعم - وشعر شاعر - ونهاره
صائم - ونهر جار - وبني الأمير المدينة -

لا يسند إليها [فأسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًا له] أي للفاعل أو المفعول
به ، يعني أن أسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًا للفاعل ، أو إلى المفعول به إذا كان مبنيًا
للمفعول به [حقيقة كما مر] من الأمثلة [.] أسناده [إلى غيرهما] أي غير الفاعل
أو المفعول به ، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل ، وغير المفعول به في المبني للمفعول
به [للملابسة] يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل [مجاز
كقولهم عيشة راضية] فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به ، إذ العيشة مَرْضِيَّةٌ
[وسبل مفعم] في عكسه ، أعني فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل ، لأن السبل هو
الذي يُفَعَّمُ أي يَمَلَأُ ، من أَفَعَمْتُ الاتاء أي ملأته [وشعر شاعر] في المصدر (١)
والأولى التمثيل بنحو - جدَّ جدَّ - لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (٢) [نهاره صائم]
في الزمان [ونهر جار] في المكان ، لأن الشخص صائم في النهار ، الماء جار في النهر
[وبني الأمير المدينة] في السبب ، ويذنب أن يعلم أن المجز العنلي يجري في النسبة العير
الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية (٣) نحو - أعجبني إنبات الرِّيح البقل وجري
الانتهار - قال الله تعالى (فَانْ خِفْمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) و (مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ونحو -
بَوَّمتُ اللَّيْلَ ، وَاجْرَيْتُ النَّهَرَ ، قال الله تعالى (وَلَا تُطِيعُوا الرَّاسِخِينَ) التعريف

(١) أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المصدر ، وكذا يقال فيما يأتي .

(٢) وهو الكلام المنظوم ، فيكون هذا من باب - عيشة راضية .

(٣) النسبة الايقاعية هي نسبة الفعل إلى المفعول به .

وَقَوْلُنَا بِتَأْوِيلٍ يُخْرِجُ نَحْوَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :
 أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشَى
 عَلَى الْمَجَازِ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَوْ يُظَنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ظَاهِرَهُ ،

المذكور إنما هو للاستناد ، اللهم إلا أن يراد بالاستناد مطلق النسبة ، وهنا مباحث
 نفيسة وشعنا بها الشرح [وقولك] في التعريف [بتأويل يخرج نحو ما مر من قول الجاهل]
 - أثبت الربيع البقل - رأي الانات من الربيع ، فان هذا الاستناد وإن كان إلى غير
 ما هو له في الواقع ، لكن لا تأوّل فيه ، لانه مراده ومعتقده ، وكذا - شئ الطبيب
 المريض ونحو ذلك - فقول - بتأويل - يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ، وهذا
 تعريض بالسكاي حيث جعل التأويل لإخراج الأقوال الكاذبة فقط ، وللتلبيح على
 هذا أمّرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد ، مع أنه ليس ذلك من دأبه في
 هذا الكتاب ، وأقصر على بيان إخراج نحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال
 الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأويل
 فيه [لم يحمل نحو قوله :]

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشَى (١)

[حل المجاز] أي على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشَى مجاز [ما]
 دام [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله] أي قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أي ظاهر

(١) هو للصّلتان العبدى من شعراء الدولة الأموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس

وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إذا ليلةً أهرمت يوماً أنى بعد ذلك يوم قى

نروح ونفسدو لحاجاتنا وحاجة من طاش لا تنقضى

كما استدل على أن إسناد - ميز - في قول أبي النجم :
 ميز عنه قنزا عن قنزع جذب الليالي أبطي أو أسرع
 مجاز بقوله عقيب :

ه أفناه قيل الله للشمس اطلعي ه

الاسناد ، لاتفاء التناول حيثذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قيل قول الجاهل - أثبت الريع البقل [كما استدل] يعنى ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [على أن إسناد ميز] الى جذب الليالي [في قول أبي النجم (١) ميز عنه] أى عن الرأس [قنزا عن قنزع] هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس [جذب الليالي] أى مضيقا واختلافها [أبطي أو أسرع] هو حال من الليالي على تقدير القول (٢) أى مقولا فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [مجاز] خبر إن ، أى استدل على أن إسناد ميز الى جذب الليالي مجاز [بقوله] متعلق باستدل ، أى بقول أبي النجم [عقيب] أى عقيب قوله - ميز عنه قنزا عن قنزع [أفناه] أى أبا النجم أو شعر رأسه [قيل الله] أى أمر الله تعالى وإرادته [للشمس اطلعي] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الأموية ، وهذا البيت من قوله :

قد أصبحت أم الحيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
 من أن رأيت رأسي كراس الأصلم ميز عنه قنزا عن قنزع
 جذب الليالي أبطي أو أسرع أفناه قيل الله للشمس اطلعي

حتى إذا وراك أفق فارجمي

(٢) لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالا وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر هنا ، لأنها وصف في المعنى ، والوصف لا يكون جملة طلبية

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ - أَنْبَتَ الرَّيِّعُ الْبَقْلَ - أَوْ
مَجَازَانِ ، نَحْوُ - أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ - أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ - أَنْبَتَ الْبَقْلَ
شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّيِّعُ .
- وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ - وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا - يَذْبَحُ أَبْنَاءَهُمْ -

الله وأنه المبدى والمعيد والمنشى والمفنى ، فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء
على أنه زمان أو سبب .

[وَأَقْسَامُهُ] أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما [أربعة لأن
طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أنبت الربيع البقل
أو مجازان] لغويان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فالتى المراد بأحيا الأرض
تنبيج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارتها بأنواع النبات ، والاحياء فى الحقيقة
إصطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الإرادية ، وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد قواها النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مستعلة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر مجازا [نحو أنبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه
المصنف ظاهر ، لأنه اشترط فى المسند أن يكون فعلا أو فى معناه ، فيكون مفردا ،
وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلى [فى القرآن كثير] أى كثير فى نفسه لا بالإضافة إلى
مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقدير فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام ،
كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيمانا] أسند الزيادة
وهى فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا [يذبح أبناءهم] نسب التذبيح الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا - يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا - وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا -
وغير مختص بالخبر ، بل يجرى في الانشاء نحو - يا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا -
وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٌ كَمَا مرَّ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ ، كَأَسْتَحَالَةٍ قِيَامِ الْمُسْتَدِّ بِالْمَذْكُورِ

فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر [ينزع عنهما لباسهما] . نَسَبَ نَزَعَ اللباس عن
آدم وحواء - وهو فعل الله تعالى حقيقة - إلى إبليس ، لأن سببه الأكل من الشجرة ،
وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الذاصحين [يوما] نصب على أنه
مفعول به - لَتَقُولَنَّ - أى كيف تقولون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما [يجعل
الولدان شيئا] نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته
وكثرة المصوم والأحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ،
أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أو ان الشيخوخة [وأخرجت الأرض أثقالها]
أى ما فيها من الدقائق والخزائن ، نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة
[وغير مختص بالخبر] عَطَفَ على قوله - كثير - أى وهو غير مختص بالخبر ،
وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الاستناد الخبرى يوم
اختصاصه بالخبر [بل يجرى في الانشاء نحو يا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا] لأن البناء فعل
العملة ، وهامان سبب أمر ، وكذا قولك - لَيَبْتَ الرِّيمُ مَا شَاءَ - وَلَيَصْمُ نَهَارُكَ -
وَلَيَجِدَّ جِدُّكَ - وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهى إلى ما ليس المطلوب فيه صدور
الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك - لَيَتَ النَّهْرُ جَارٍ - وقوله تعالى (أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ)
[ولا بدله] أى للمجاز العقل [من قرينة] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر
إلى الفهم ضد انتفاء القرينة هو الحقيقة [لفظية كما مر] فى قول أبى النجم من قوله
- أَقْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ - [أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ كَأَسْتَحَالَةٍ قِيَامِ الْمُسْتَدِّ بِالْمَذْكُورِ] أى بالمستد إليه المذكور

عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ - مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ أَوْ عَادَةً نَحْوُ - هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ -
وَصُدُورَهُ عَنِ الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ - أَشَابَ الصَّغِيرَ -

وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ إِمَّا ظَاهِرَةً ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَرْبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ) أَيْ فَأَ
رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِمَّا خَفِيَّةً ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤْيَاكَ - أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ
عِنْدَ رُؤْيَاكَ ، وَقَوْلِهِ :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين
والمبطلين أنه يجوز قيامه به ، لأن العقل إذا خُلِّيَ ونفسه بعده محالا [كقولك محبتك
جاءت بى اليك] لظهور استحالة قيام المجبىء بالمحبة [أو عادة] أى من جهة العادة [و
هزم الأمير الجند] لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة ، وإن كان يمكننا
عقلا ، وإنما قال - قيامه به - ليعم الصدور عنه مثل - ضَرَبَ وهَزَمَ - وغيره مثل
- قُرْبَ وَبَعْدَ - [وصدوره] عَطْفٌ عَلَى - استحالة - أى وكصدور الكلام [عن الموحد
فى مثل أشاب الصغير] وأقنى الكبير - البيت - فانه يكون قرينة معنوية على أن إسناد
- أشابَ وأقنى - إلى كَرِّ الضداه وَمَرَّ العشى مجاز ، لا يقال هذا داخل فى الاستحالة ،
لأننا نقول لا نسلم ذلك ، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذرى العقول ، واحتجنا فى
إبطاله إلى الدليل .

[ومعرفة حقيقته] يعنى أن الفعل فى المجاز العقل يجب أن يكون له فاعل أو مفعول
به إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة ، فعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند إليه يكون
الاسناد حقيقة [إما ظاهرة كما فى قوله تعالى - لما ربحت تجارتهم - أى فأربحوا فى
تجارتهم - وإما خفية] لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل [كما فى قولك - سرتنى رؤيتك -
أى سرنى الله عند رؤيتك - وقوله] :

يَزِيدُكَ إِوْجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا
أَيُّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ .

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا (١)

[أي يزيدك الله إحسانا في وجهه] لما أودعته من دقائق الحسن والجمال ، تظهر بعد التأمل والامعان ، وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه ، حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة ، لأنه ليس - لسرتي - في - سرتي رؤيتك - ولا - ليزيدك - في - يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة ، وكذا - أقدمني بلدك حق لي على فلان - بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقُدوم (٢) واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة ، لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل ، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز ، وإلا فيمكن تقديره ، فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق ، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لحفاؤها ، فبعبه المصنف ، وفي ظني أن هذا تكلف ، والحق ما ذكره الشيخ (٣) :

(١) هو لابي نواس من شعراء الدولة العباسية من قصيدة له يذم فيها العرب ، ويفضل تعشق الغلمان على النساء ، وأولها :

دَعِ الرِّسْمَ الَّذِي دُثِّرَا يَقَامِي الرِّيحَ وَالْمَطَرَا
وكن رجلا أضاع العم رَفَى اللِّذَاتِ وَالْخَطَرَا

(٢) أي التي هي معاني الأفعال اللازمة ، أما معاني الأفعال للتعددية من الاسرار والاقدام والزيادة فلا وجود لها ، لأنها أمور اعتبارية ، فلا يكون لها فاعل حقيق .
(٣) لأن هذه الأفعال لكونها أمورا اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لما هي له ، فراد الشيخ أنها لم يستعمل لها فاعل في العرف ، لا أنها لا موصوف لها في نفس الأمر يكون إسنادها إليه حقيقة .

وَأَنكَرَهُ السَّكَاكِيُّ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ،
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)
صَاحِبَهَا لِمَا سَيَأْتِي ،

[وَأَنكَرَهُ] أى المجاز العقلى [السكاكى] وقال : الذى عندى نَظْمُهُ فى سالك الاستعارة
بالكناية ، يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه ،
ويعمل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله [ذاهبا الى أن مامر] من
الامثلة [ونحوه استعارة بالكناية] وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه
به بواسطة قرينة ، وهى أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به ، مثل أن
تسببه المنية بالسج ثم تفردما بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السج ، فتقول - تخالبُ
الْمَنِيَّةُ نَشَبْتُ بِفُلَانٍ - [بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى] للانبات ، يعنى القادر
المختار [بقرينة نسبة الانبات] الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى [إليه]
أى الى الربيع [وعلى هذا القياس غيره] أى غير هذا المثال ، وحاصله أن يُشَبَّهَ الْفَاعِلُ
الْمَجَازِي بِالْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ فِي تَعَلُّقِ وَجُودِ الْفِعْلِ بِهِ ، ثُمَّ يَفْرَدُ الْفَاعِلُ الْمَجَازِي بِالذِّكْرِ
وَيَنْسَبُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ لَوَازِمِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ [وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكى [نظر
لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فى عيشة راضية صاحبها لما سياتى]
فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه ، وهو
يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى ، فيلزم أن يكون المراد
بعيشة صاحبها ، واللازم باطل ، إذ لا معنى لقولنا - فهو فى صاحب عيشة راضية -

وَالْأَتَصَحُّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِطُلَّانٍ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،
وَالْأَيُّ يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَآمَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ - أَثَبَتَ الرِّيحُ الْبَقْلَ - عَلَى
السَّمْعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ ،

وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [ر] يستلزم [الاتصح الإضافة
في] كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي [نحو نهاره صائم ، لطلان
إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حيثل فلان نفسه ،
ولاشك في صحة هذه الإضافة ووقوعها ، كقوله تعالى (لَمَّا رَجَعَتْ تِجَارَتُهُمْ) وهذا
أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [ألا يكون الأمر بالبناء] في قوله تعالى (يَا هَامَانَ
ابْنِ لِي صَرْحًا) [لهامان] لأن المراد به حيثل هو العملة أنفسهم ، واللازم باطل ،
لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أثبت الريح البقل] وشق
الطَّيِّبُ الْمَرِيضَ ، وَسَرَّتْنِي رُؤْيَاكَ ، مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على
السمع] من الشارع ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم باطل ، لأن مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم ، سَمِعَ مَنْ
الشارع أو لم يَسْمَعْ [واللوازم كلها متفية] كما ذكرنا ، فينتفى كونه من باب الاستعارة
بالكناية ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبنى هذه
الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكّر المعبه ويراد

(١) فإن أريد بلفظ عيشة حقيقتها وضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم
هذا البطلان ، لأن الاستعارة في ضميرها لا في لفظها .
(٢) أي من قوله - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لأنه يمكن أن يراد بلفظ نهار فيه حقيقته
وضميره صاحبه ، على نحو ما قيل في المثال السابق .

وَلَا تَهْ يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لَا شَتَاهُ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ، وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا - عَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ نَفَسَاتٌ بِفُلَانٍ - هو السبع حقيقة ، والسكاكى مصرح بذلك في كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ولأنه] أى ما ذهب اليه السكاكى [بتنعض بنحو نهاره صائم] وليله قائم ، وما أشبه ذلك بما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى [لاشتتاله على ذكر طرفى التشبيه] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعاً إذا كان ذكرهما على وجه يبنى عن التشبيه ، بدليل أنه جعل قوله :

لَا تَسْجُبُوا مِنْ بَنِي غِلَاطِيهِ قَدْ زَرَأَ زَرَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى

(١) هو لعمد بن طباطبا العلوى من شعراء الدولة العباسية ، وسيأتى فى فصل الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلى :

(١) إِنْ الْبَلِيَّةُ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَأَنْتَعَمُ فَوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَاقِ

(٢) مَلَكُنَا فَكَانَ الْعَقْوُ مَنَا سَجِيَّةً فَلَمَّا مَلَكْتُمْ سَأَلَ بِاللَّحْمِ أَبْطَحُ

(٣) نَعَمَ الْمَعِينُ عَلَى الْمَرْوَةِ لِلْفَقَى مَا لَمْ يَصُونَ عَنْ التَّبَدُّلِ نَفْسَهُ

فى الأول إسناد - الواقى - إلى المفعول ، وهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأن

المراد - انتعم فوادك من حديث الموهوب ، وفى الثانى إسناد - سأل - إلى - أبطح -

وهو مجاز عقلى علاقته المكانية ، وفى الثالث إسناد الاطاعة والصيانة إلى المال ، وهو

مجاز عقلى علاقته السببية .

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أَمَّا حَذْفُهُ فَلَا حِذْرَازٍ عَنِ الْعَبَثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ ، أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ ،

بالاستعارة بالكساية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ، ورأينا تركه أولى

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أي الأوراع العارضة له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي .
[أما حذفه] قَدَّمَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَحْوَالِ لِكَوْنِهِ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِهِ ، وَعَدَمِ الْحَادِثِ سَابِقٍ عَلَى وَجُودِهِ ، وَذَكَرَهُ هُنَا بِإِلْفِظِ الْحَذْفِ فِي الْمُسْنَدِ بِإِلْفِظِ التَّرْكِ تَنْبِيْهُاً عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ هُوَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ الشَّدِيدُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ فَكَأَنَّهُ أَتَى بِهِ ثُمَّ حُذِفَ ، بِخِلَافِ الْمُسْنَدِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِهَذِهِ الْمُنَاطَبَةِ ، فَكَأَنَّهُ تَرُكٌ مِنْ أَصْلِهِ [فَلَا حِذْرَازٍ عَنِ الْعَبَثِ بِنَاءً (١) عَلَى الظَّاهِرِ] لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ رُكْنًا مِنَ الْكَلَامِ [أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ] فَإِنْ

أمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا :

(٢) بَنَاتِ الشَّعْرِ ، التَّفَحَّاتِ جُودِي فَمِنْذَا يَوْمُ شَاعِرِكَ الْحَجِيدِ

(٣) الدُّعْرُ يُفْتَرَسُ أَرْجَالَ فَلَ تَكُنْ مِنْ تُطِيشُهُمُ الْمُنَاصِبُ وَالرُّتَبُ

(١) حَالٌ مِنَ الْعَبَثِ ، أَيْ حَالٌ كَوْنِ الْعَبَثِ مَبْنِيًّا عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ إِغْنَاءِ الْقَرِينَةِ عَنْهُ

كَقَوْلِهِ :

هـ قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلُ هـ

أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبَهُ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، أَوْ مِقْدَارِ تَنْبَهُ ، أَوْ لِيَهَامِ صَوْنَهُ عَنْ
لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسَهُ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ،
وهو أقربي لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال - تخيل - لأن الدال حقيقة عند الحذف
أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن [كقوله : قال لي كيف أنت قلت عليل (١)]
ولم يقل - أنا عليل - للاحتراز والتخييل المذكورين [أو اختبار تنبه السامع عند
القرينة] هل يتنبه أم لا (٢) [أو] اختبار [مقدار تنبهه] هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (٣)
[أو ليهام صوته] أي صون المسند إليه [عن لسانك] تعظيماً له (٤) [أو عكسه] أي
(١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلُ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَرْبٌ طَوِيلُ

وفيه حذف المسند إليه أيضاً في الشطر الثاني ، والتقدير - حَالِي سَهْرٌ دَائِمٌ -

(٢) وهذا كأن يحضر عندك صاحب لك مع آخر لا تعرفه ، فتقول لمن معك
(وَقِي) تريد - الصَّاحِبُ وَقِي - فحذفته لتعرف هل يتنبه له سامعك أو لا يتنبه (٣) وهذا
كأن يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم صحة فتقول لمن معك (حَقِيقٌ بِالْأَحْسَانِ) تريد
- الْأَقْدَمُ صُحْبَةً حَقِيقٌ بِالْأَحْسَانِ - فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر في مدوحه :

قَوَالُ مُحْكَمَةٍ تَقَاضِي مُبَرِّمَةً قَتَاحُ مُبْهَمَةٍ حَبَّاسُ أَوْرَادِ

أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعْبَهُ ، أَوْ ادَّعَاهِ التَّعِينِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

لِيَهَامَ صَوْنُ لِسَانِكَ عَنْهُ مُحَقِّراً لَهُ (١) [أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ] أَيْ تَيْسِرُهُ [لَدَى الْحَاجَةِ] نَحْوُ
 - فَاسْتَقْبَحَ - عِنْدَ قِيَامِ الْقُرْبَةِ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ زَيْدٌ ، لِيَتَأْتِيَ لَكَ أَنْ تَقُولَ مَا أَرَدْتَ
 زَيْدًا بَلْ غَيْرَهُ [أَوْ تَعْبَهُ] وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ بَغْيٌ عَنِ ذَلِكَ ، لَكِنَّ
 ذِكْرَهُ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْإِحْتِرَازُ عَنِ سُوءِ الْأَدَبِ فِيمَا ذَكَرُوا لَهُ مِنَ الْمَثَالِ وَهُوَ
 - خَالِئٌ لَمَّا بَعَثَ وَفَاعِلٌ لَمَّا يُرِيدُ - أَيْ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالثَّانِي التَّوَسُّطُ وَالتَّحْمِيدُ لِقَوْلِهِ [أَوْ
 ادَّعَاهِ التَّعِينِ] لَهُ نَحْوُ - وَمَا بُذِلَ الْإِلْفُ - أَيْ السُّلْطَانُ [أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ] كَضِيْقِ الْمَقَامِ
 عَنْ إطْلَاقِ الْكَلَامِ بِسَبَبِ ضَجَرٍ ، أَوْ سَأَمَةٍ ، أَوْ فَوَاتِ فُرْصَةٍ ، أَوْ مَحَافِظَةٍ عَلَى وَزْنِ
 أَوْ سَجَمٍ أَوْ قَانِيَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِ الصَّيَّادِ - غَزَالٌ - أَيْ - هَذَا غَزَالٌ - وَكَالْإِخْفَاءِ
 عَنْ غَيْرِ السَّامِعِ مِنَ الْحَاضِرِينَ مِثْلُ - جَاءَ - وَكَاتِبَاعِ الْإِسْتِعْمَالِ الْوَارِدِ عَلَى تَرْكِه مِثْلُ
 - رَمِيَتْ مِنْ غَيْرِ رَأْمٍ - أَوْ تَرْكِ نَظَائِرِهِ (٢) مِثْلُ الرُّفْعِ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ أَوْ التَّرْحِمِ

(١) كَقَوْلِ الْأَقْيَشِرِ الْأَسَدِيِّ فِي ابْنِ عَمٍّ لَهُ يَهْجُوهُ .

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاغِي النَّدَى بِسَرِيعٍ

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يَكُونُ الْكَلَامُ فِي الْإِسْتِعْمَالَيْنِ وَاحِدًا
 وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسِيًا ، وَهَذَا بِخِلَافِ الثَّانِي ، فَإِنَّ الْكَلَامَ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَدُ
 أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ قِيَاسِيًا ،

تطبيقات على الحذف :

(١) سَأَلُونِي فِي سَقَامِي كَيْفَ حَالِي قُلْتُ نَضُو

(٢) وَمَا لَكُمْ أَلَا تَهْلُونَ الْأَوْدَاعُ وَلَا يَذُومًا أَنْ تَرُدَّ الْأَوْدَاعُ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِكُونُهُ الْأَصْلَ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ لضعفِ
التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَى غِبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الْإيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ ،
أَوْ إظهارِ تَعْظِيمِهِ

[وأما ذكره] أى ذكر المسند اليه [فلكونه] أى الذكر [الأصل ولا مقتضى
للعُدول عنه أو للاحتياط لضعف التعويل] أى الاعتماد [على القرينة (١) أو للتنبيه
على غباوة السامع أو زيادة الايضاح والتقريب] وعليه قوله تعالى - أَوَلَيْكَ عَلَى هَذِهِ
مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢) [أر إظهار تعظيمه] لكون اسمه بما يدل على التعظيم ،
(٣) مَنْ طَابَتْ سِرِّيَّتُهُ ، حُدَّتْ سِيرَتُهُ .

ففى الأول حذف المسند اليه لصيق المقام بضجر المتكلم ، وتقدير الكلام
- أَنَا نُضَوُّ - وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله
(ولأبد يوما أن ترد الودائع) للحفاظ على القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه
كذلك للحفاظ على السجع .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ، نَارٌ حَامِيَةٌ .

(٢) كُنْ كُنْتَ قَدْ بُلَّغْتَ عَنِّي وَشَايَةً كُفِّلْتُكَ الْوَائِي أَخْشَ وَأَكْذَبُ .

(٣) وَأَنِّي رَأَيْتُ الْبَخْلَ يُزْرِى بِأَهْلِهِ فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يَقَالَ بِخِيلُ .

(١) وهذا عند خفائها ، كما تقول - من حضرو من سافر - فيقال - الَّذِي حَضَرَ زَيْدٌ

وَالَّذِى سَافَرَ عُمَرُو - ولا يقال - زَيْدٌ وَعُمَرُو - لأن السامع قد لا يعرف من السؤال

تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الإشارة لزيادة الايضاح والتقريب لبوت ذلك لهم .

أَوْ إِهَاتَتْهُ ، أَوْ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِهِ ، أَوْ اسْتِلْذَازُهُ ، أَوْ بَسْطُ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْفَاءُ
مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ

نَحْوُ - أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَاضِرٌ - [أَوْ إِهَاتَتْهُ] أَيْ إِهَاتَةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَكُونَ اسْمُهُ عَمَّا يَدُلُّ عَلَى
الْإِهَاتَةِ ، مِثْلُ - السَّارِقُ اللَّئِيمُ حَاضِرٌ - [أَوْ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِهِ] مِثْلُ - النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَائِلٌ هَذَا الْقَوْلِ [أَوْ اسْتِلْذَازُهُ] مِثْلُ - الْحَبِيبُ حَاضِرٌ [أَوْ بَسْطُ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْفَاءُ
مَطْلُوبٌ] أَيْ فِي مَقَامٍ يَكُونُ إِصْغَاءُ السَّامِعِ مَطْلُوبًا لِلْمَتَكَلِّمِ لِعَظَمَتِهِ وَشَرَفِهِ ، وَلِهَذَا
يُطَالُ الْكَلَامُ مَعَ الْأَحْبَاءِ ، وَعَلَيْهِ [نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

تطبيقات على الذكر :

(١) هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادَ اللَّهِ كُلُّهُمْ هَذَا النَّبِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

(٢) فَعَبَّاسٌ يَصُدُّ الْخُطْبَ عَنَّا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتِجَارًا

(٣) وَلَمَّا لَحَلُّوْا تَعَرَّبْنِي مَرَّارَةً وَلَمَّا لَحَلُّوْا تَعَرَّبْنِي مَرَّارَةً وَلَمَّا لَحَلُّوْا تَعَرَّبْنِي مَرَّارَةً

فَذَكَرَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ لِلتَّسْجِيلِ عَلَى السَّامِعِ حَتَّى لَا يَتَأَنَّى لَهُ الْإِنْكَارُ ، وَفِي
الثَّانِي لَاسْتِلْذَازِ ذِكْرِهِ ، وَفِي الثَّالِثِ لِبَسْطِ الْكَلَامِ فِي مَقَامِ الْفَخْرِ .

أمثلة أخرى :

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ

وَقَالَ حَافِظُ إِبْرَاهِيمَ فِي وَصْفِ الشَّمْسِ :

هِيَ أُمُّ الْأَرْضِ فِي نَسَبِهَا هِيَ أُمُّ السَّكُونِ وَالْكَوْنِ جَنِينُ

هِيَ أُمُّ النَّارِ وَالنُّورِ مَعًا هِيَ أُمُّ الرِّيحِ وَالْمَاءِ الْمَعِينِ

مِ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالِاضْمَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ أَوْ الْحِطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ،

[مِ عَصَايَ] أَوْ كَأُغْلِبًا ، وقد يكون الذكر للتمويل ، أو التعجب ، أو الاشهاد في

قضية ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الانكار .

[وأما تعريفه] أى إيراد المسند اليه معرفة ، وإنما قدم هنا التعريف وفي المسند

التكثير لأن الأصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التثنية [فبالاضمار لأن

المقام للتكلم] نحو - أَنَا ضَرَبْتُ [أو الخطاب] نحو - أَنْتَ ضَرَبْتَ [أو الغيبة] نحو - هو

ضَرَبَ - لنقدم ذكره إما لفظاً تحقيقاً أو تقديرًا ، وإما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة

حال ، وإما حكماً (١) .

(١) وهذه أمثلة ذلك على الترتيب - زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، اَعْدِلُوا هُوَ

أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى - أى العدل ، فَلَنْ نُثَلِّثًا مَا تَرَكَ - أى الميت :

تطبيقات على التعريف بالاضمار :

(١) أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرْتُ فِي الشَّمْسِ لِلْقَاصِي وَالِدَانِ

(٢) إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا

ففي الأول عرف المسند اليه بضمير المتكلم لأن المقام للتكلم ، وفي الثاني خوطب

به غير معين لأن ذلك الحكم لا يختص به شخص من المخاطبين دون غيره .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلٍّ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَعْمَ كُلَّ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَيْ تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعِلِّيَّةِ لِأَحْضَارِهِ بَعِيْنِهِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمِهِ مُخْتَصِّ بِهِ ،

[وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ] وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ، لِأَنَّ وَضْعَ الْمَعَارِفِ عَلَى أَنْ تَسْتَعْمَلَ لِمُعَيَّنٍ ، مَعَ أَنَّ الْخُطَابَ هُوَ تَوْجِيهُ الْكَلَامِ إِلَى حَاضِرٍ [وَقَدْ يُتْرَكُ] الْخُطَابُ مَعَ مُعَيَّنٍ [إِلَى غَيْرِهِ] أَيْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ [لِيَعْمَ] الْخُطَابُ [كُلَّ مُخَاطَبٍ] عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ [نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ] لَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ - وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمُجْرِمُونَ - مُخَاطَبًا مُعَيَّنًا قَصْدًا إِلَى تَقْطِيعِ حَالِهِمْ [أَيْ تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ] لِأَهْلِ الْحَشْرِ إِلَى حَيْثُ يَمْتَنِعُ خَفَاؤُهَا ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا رُءُوسُهُمْ دُونَ رَأْيِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ [فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ] أَيْ بِهَذَا الْخُطَابِ [مُخَاطَبٍ] دُونَ مُخَاطَبٍ ، بَلْ كُلٌّ مِنْ يَتَأَتَّى عَنْهُ الرُّؤْيَا فَلَهُ مَدْخَلٌ فِي هَذَا الْخُطَابِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا - أَيْ بِرُؤْيَا حَالِهِمْ مُخَاطَبٍ ، أَوْ بِحَالِهِمْ رُؤْيَا مُخَاطَبٍ ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ .

[وَبِالْعِلِّيَّةِ] أَيْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِرَادَةِ عَلَنًا ، وَهُوَ مَا وَضِعَ لَشَيْءٍ مَعَ جَمِيعِ مُفْخَصَاتِهِ [لِأَحْضَارِهِ] أَيْ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [بَعِيْنِهِ] أَيْ بِشَخْصِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَمَيِّزًا عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ ، وَاحْتَرَزَ بِهَذَا عَنْ إِحْضَارِهِ بِاسْمِ جَنْسِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ عَالِمٌ جَاءَنِي [فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً] أَيْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ [بِاسْمِ مُخْتَصِّ بِهِ] أَيْ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُطْلَقُ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْوَضْعِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ إِحْضَارِهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ . أَوْ الْمُخَاطَبِ ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَوْصُولِ ، وَالْمَعْرِفِ

نَحْو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، أَرْتَعْظِمُ ، أَوْ إِهَانَةً ، أَوْ كِنَايَةً ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيد الأخير مَعْنٍ عما سبق ، وقيل : احترز بقوله - ابتداء - عن الاحضار بشرط ، كما في المضمر الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [نحو قل هو الله أحد] فانه أصله الاله ، حذفت الهمزة وهوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعُبُودِيَّةِ لَهُ ، وكل منهما كَلَى انحصر في فرد فلا يكون علماً ، لأن مفهوم العلم جزئي ، وفيه نظر لأننا لانسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا - لا إله إلا الله - كلمة توحيد ، ولو كان الله اسماً لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد ، لأن الكلى من حيث إنه كلى يحتمل الكثرة [أَوْ تَعْظِيمُ أَوْ إِهَانَةٌ] كما في الألقاب الصالحة لذلك ، مثل - رَكِبَ عَلِيٌّ ، وَهَرَبَ مُعَاوِيَةُ [أَوْ كِنَايَةٌ] من معنى يصلح العلم له ، نحو - أَبُو لَهَبٍ فَعَلَ كَذَا - كناية عن كونه جَهَنِمِيًّا بالنظر إلى الوضع الأول ، أعنى الاضافي ، لأن معناه مُلَادِمُ النَّارِ وَمُلَابِسُهَا ، ويلزمه أنه جهنمي ، فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كاف في الكناية ، وقيل في هذا المقام : إن الكناية كما يقال - جَاءَ حَاتِمٌ - ويراد به لازمه (٢) أي جَوَادٌ ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال - رَأَيْتُ أَبَا لَهَبٍ ، أي جهنمياً ، وفيه

(١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف

الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استمارة لا كناية .

أَوْ لِيَهَامِ اسْتِلْذَاذَهُ ،

نظر لأنه حيثن يكون استعارة لا كناية على ماسيجي . ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا - فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ كَذْبًا - مشيراً الى كافر ، وقولنا - أَبُوجَهْلٍ فَعَلَ كَذْبًا - كناية عن الجهنمي ، ولم يقل به أحد ، وبما يدل على فساد ذلك أنه مَثَلُ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى - تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ - ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر [أو ليهام استلذاذه] أي رجلاً أن أَعْلَمَ لذيذاً ، نحوقوله .

يَا اللَّهُ يَا ظِيَّاتِ الْقَاعِ قُلُوبَ لَنَا لِيَلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لِيَلَى مِنَ الْبَشَرِ (١)

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجي من شعراء الدولة الأموية ، والقاع هو الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والمسند اليه فيه ليلي ، وهو اسم مستند له ، وقيل إن البيت لمجنون ليلي .
تطبيقات على التعريف بالعلية :

- (١) أَبُو مَالِكٍ قَاصِرٌ فَقْرَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشْبِعٌ غِنَاهُ
- (٢) - قوله تعالى (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً) .

ففي الأول عرف المسند اليه بالعلية لاحتضاره باسمه المختص به ، وفي الثاني للتسجيل على السامع حتى لا يتأني له إنكاره .

أمثلة أخرى :

- (١) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْنَاهُمْ حَتَّى عَلَوْا فَرَسِي بِأَشَقَرٍ مُرَبَّدٍ
- (٢) - قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) .

أَوْ التَّبَرُّكُ بِهِ .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَاةِ ، كَقَوْلِكَ -
الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتِهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالْأَسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،
نَحْوُ - وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي يَتْنِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[أَوْ التَّبَرُّكُ بِهِ] نَحْوُ - اللَّهُ الْهَادِي ، وَتَحْمَدُ الشَّفِيعُ [أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ] كَالْتَقَاوِلِ ، وَالتَّطْيِيرِ ،
وَالتَّسْجِيلِ عَلَى السَّامِعِ ، وَغَيْرِهِ بِمَا يَنَاسِبُ اعْتِبَارَهُ فِي الأَعْلَامِ .

[وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ] أَيْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِرَادَةِ اسْمِ مَوْصُولٍ [لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ
بِالأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَاةِ كَقَوْلِكَ الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ] وَلَمْ يَتَعَرَّضْ
الْمُصَنِّفُ لِمَا لَا يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ أَوْ لِكُلَيْهِمَا عِلْمٌ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ
لَا أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لَا نَعْرِفُهُمْ - لِقَلَّةِ جَدْوَى مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ [أَوْ اسْتِهْجَانِ التَّصْرِيحِ
بِالْأَسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ] أَيْ تَقْرِيرِ الْفَرْضِ الْمُسَوِّقِ لَهُ الْكَلَامَ ، وَقِيلَ تَقْرِيرُ الْمُسْنَدِ ،
وَقِيلَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [نَحْوُ رَأَوْدَتِهِ] أَيْ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْمُرَادُ مَفَاعَلَةٌ مِنْ - رَأَدَ
يُرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ - وَكَأَنَّ الْمَعْنَى - حَادَعْتَهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَفَعَلْتَ فَعَلَ الْخَادِعُ لِصَاحِبِهِ عَنْ
الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَرِيدُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ بَدَنِهِ ، يَحْتَالُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْلِبَهُ وَيَأْخُذَهُ مِنْهُ ، وَهِيَ عِبَارَةٌ
عَنِ التَّعَمُّلِ لِمَوَاقِفَتِهِ [يَا هَا ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُهُ] الَّتِي هُوَ فِي يَتْنِهَا عَنْ نَفْسِهِ [مُتَعَلِّقٌ
بِرَأَوْدَتِهِ ، فَالْفَرْضُ الْمُسَوِّقُ لَهُ الْكَلَامُ نِزَاهَةٌ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَطَهَارَةٌ ذِيْلُهُ ،
وَالْمَذْكُورُ أَدْلُ عَلَيْهِ مِنْ - امْرَأَةُ الْعَرِيزِ أَوْ زَلِيخَا - لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي يَتْنِهَا وَتَمَكَّنَ مِنْ
نَيْلِ الْمُرَادِ مِنْهَا وَلَمْ يَفْعَلْ كَانَ غَايَةً فِي النِّزَاهَةِ ، وَقِيلَ هُوَ تَقْرِيرُ لِلْمُرَادِ (١) لِمَا فِيهِ

أَوِ التَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْخَطَا ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ هـ يَشْنِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا
 أَوِ الْإِيمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي
 سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والآلفة ، وقيل تقرير للمسند إليه لامكان وقوع الابهام
 والاشتراك في امرأة العريز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ،
 وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم (١) وقد بينته في الشرح [أو
 التّفخيم] أى التعظيم والتّهويل [نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم] فإن في هذا الابهام
 من التّفخيم ما لا ينفى [أو تنبيه المخاطب على الخطأ ، نحو - إن الذين ترونهم] أى
 تظنونهم [إخوانكم هـ يشنى غليل صدورهم أن تصرعوا (٢)] أى تهلكوا أو تصابوا
 بالحوادث ، ففيه من التّليه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك - إِنَّ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ
 [أو الإيماء] أى الإشارة [إلى وجه بناء الخبر] أى إلى طريقه ، تقول - عمات هذا العمل
 على وجه عملك وعلى جهته ، أى على طَرِزِهِ وطريقته ، بمعنى - تَأْتِي بالموصول والصلة
 للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب ، والمدح
 والذم ، وغير ذلك [نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتي] فإن فيه إيماءً إلى أن الخبر
 الْمُبْنَى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال ، وهو قوله تعالى [سيدخلون جهنم داخرين]
 ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعله والسبب ،
 وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) لاستحسان طلب التستر في مثل هذا (٢) هو لعبد بن الطيب من الشعراء
 المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى
 تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثاني - هم - والثالث - إخوانكم - والغليل الحقد

ثُمَّ إِنَّهُ رَبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِيضِ بِالتَّعْظِيمِ لِمُشَانِهِ ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَانَهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
 أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يَجْعَلُ
 ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ثُمَّ إِنَّهُ] أي الإيحاء إلى وجه بناء الخبر ، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما
 سبق إلى بعض الأوهام [ربما جعل ذريعة] أي وسيلة [إلى التعريض بالتعظيم لمشأنه]
 أي لمُشَانِ الخبر [نحو - إن الذي سمك السماء] أي رفع [السماء] بناي لنا بيتا [أراد به الكعبة ،
 أو بيت الشرف والمجد] دعانته أعز وأطول (١) [من دعائهم كل بيت ، ففي قوله - إن
 الذي سمك السماء - إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من
 له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
 أعظم منها وأرفع [أو] ذريعة إلى تعظيم [شأن غيره] أي غير الخبر [نحو - الذين
 كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين] ففيه إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبغي عن الحية
 والحذران ، وتعظيم لمُشَانِ شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإيهام لمُشَانِ
 الخبر ، نحو - إِنَّ الَّذِي لَا يُحْسِنُ مَعْرِفَةَ الْفَقْهِ قَدْ صَنَّفَ فِيهِ - أو لِمُشَانِ غَيْرِهِ ، نحو -
 إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ خَاسِرٌ [وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر] أي جملة محققا
 ثابتا ، نحو :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتُ بَيْنَا مَهَاجِرَةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ رَدَّهَا قَوْلُ (٢)

(١) هو للفردق من قصيدة له يفتخر فيها على جرير ببيته في تميم ، ولهذا . يكون محل
 البيت على بيت الشرف والمجد أولى من محله على الكعبة (٢) هو لعبد بن الطيب ، وكوفة

وَبِالْإِشَارَةِ لِتَمْيِيزِهِ أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ هـ

فإن في ضَرْبِ البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماءً إلى أن طريق بناء الخبر مما
ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقررده ، حتى كأنه
برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود في مثل - إن الذي سملك السماء -
إذ ليس في رَفْعِ الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً ، فظهر الفرق بين الإيماء
وتحقيق الخبر .

[وبالإشارة] أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة [تمييزه] أى المسند إليه
[أكمل تمييز] لغرض من الأغراض [نحو - هذا أبو الصقر فرداً] نصب على المدح
أو الحال [في محاسنه] .

الجند هى مدينة الكوفة المعروفة بالعراق ، وغالت أكلت ، والنول حيوان خرافى ،
ويطلق أيضاً على الدابة .

تطبيقات على التعريف بالموصلية :

(١) مَضَى بِهَامَ مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الرَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ

(٢) إِنَّ أَلْدَى الْوَحْشَةِ فِي دَارِهِ تَوْنُهُ الرَّحْمَةُ فِي الْحُسْنِ

ففى الأول عرف المسند إليه بالموصلية لاقادة التفعيم ، وفى الثانى للإيماء إلى
وجه بناء الخبر وكونه مدحاً للمحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) وَالَّذِى حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

(٢) وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

أَوْ التَّعْرِيزُ بِغَاوَةِ السَّامِعِ ، كَقَوْلِهِ :
 أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنِيَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ
 أَوْ بَيَانُ حَالِهِ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ
 ذَلِكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيقُهُ بِالْقُرْبِ نَحْوُ : أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبُعْدِ ،
 نَحْوُ : أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ،

مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلَمِ (١)

وهما شجرتان بالبادية ، يعنى يقيمون بالبادية ، لأن فقد المز في الحضر [أَوْ
 التعريض بغاوة السامع] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [كقوله :
 أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنِيَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ (٢)
 أَوْ بَيَانُ حَالِهِ] أي المسند إليه [في القرب أَوِ الْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ كَقَوْلِكَ : هَذَا
 أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَلِكَ زَيْدٌ] وَآخِرَ ذِكْرِ التَّوَسُّطِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ تَحَقُّقِ الطَّرْفَيْنِ ،
 وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْمُبَاحِثِ تَنْظُرُ فِيهَا اللُّغَةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَبِينُ أَنَّ هَذَا مِثْلًا لِلْقَرِيبِ ، وَذَاكَ
 لِلتَّوَسُّطِ ، وَذَلِكَ لِلْبُعْدِ ، وَعِلْمُ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا أُرِيدَ بَيَانُ قُرْبِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ
 يَوْفَى بِهَذَا ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ الَّذِي هُوَ الْحُكْمُ عَلَى الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ الْمَذْكُورِ الْمُعْبَّرُ
 عَنْهُ بِشَيْءٍ يَوْجِبُ تَصَوُّرَهُ عَلَى أَيْ وَجْهِ كَانَ (٣) [أَوْ تَحْقِيقُهُ] أَيْ تَحْقِيقُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ [بِالْقُرْبِ
 نَحْوُ : أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبُعْدِ نَحْوُ : أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ] تَنْزِيلًا لِبُعْدِ

(١) هُوَ ابْنُ الرُّومِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ فِي مَدْحِ أَبِي الصَّقَرِ الشَّيْبَانِيِّ ، وَالضَّالُّ
 شَجَرُ السَّدْرِ الْبَرِّي ، وَالسَّلَمُ شَجَرُ ذُو شَوْكٍ (٢) هُوَ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ : فَجِئَنِي
 لِلتَّحْقِيقِ ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ تَعْرِيزُ بَغَاوَتِهِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ آبَاءُ الْفَرَزْدَقِ
 وَهُمْ غَائِبُونَ لَا يَحْسُونُ (٣) هَذَا تَكْلُفٌ وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَعْنَى أَصْلٍ لَا ثَانَوِي .

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ
بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْبَعْدِ كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا]
تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ولفظ ذلك صالح
للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيراً ما يذكّر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ،
لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (١) [أَوْ لِلتَّنْبِيهِ] أى تعريف المسند إليه بالاشارة
للتنبيه [عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ] أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار
إليه ، يُقَالُ - عَقِبَهُ فُلَانٌ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقْبِهِ ، ثُمَّ تُعَدُّ بِهِ بِالْبَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَتَقُولُ -

(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ - فإن ذلك
إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريباً في قوله - (ذَلِكَ بَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ) الآية .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلٍ هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

قوله تعالى - (قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ) .

عرف المسند إليه بالاشارة في الاول لافادة التحقير ، وفي الثاني لافادة التعظيم
أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْكَ أَنْ يَنْعَذِبُونَكَ إِلَّا اهْزُؤْا هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)

(٢) أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا حَسَنُوا الْبَنَاءَ وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .

وَبِاللَّامِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْمُودٍ ، نَحْوُ - وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي طَابَتْ كَاتِلِي وَهَبَتْ لَهَا ،

عَقَّبَتْهُ بِالشَّيْءِ إِذَا جَعَلْتَ الشَّيْءَ عَلَى عَقْبِهِ ، وَهَذَا ظَهَرَ فساد ما قيل : إِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعْلِ اسْمِ الإِشَارَةِ بِعَقَبٍ أَوْصَافٍ [عَلَى أَنَّهُ] مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ ، أَيْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى [جَدِيرٍ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ] أَيْ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ [مِنْ أَجْلِهَا] مُتَعَلِّقٌ بِجَدِيرٍ ، أَيْ حَقِيقٍ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْمَشَارِ إِلَى [نَحْوُ] (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) - إِلَى قَوْلِهِ [أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] عَقَّبَ الْمَشَارَ إِلَى هُوَ - (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْتَدَّ إِلَى بِالْإِشَارَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ أَحَقُّاءُ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَ أُولَئِكَ ، وَهُوَ كَوْنُهُمْ عَلَى الْهُدَى عَاجِلًا ، وَالْفَوْزَ بِالْفَلَاحِ آجِلًا ، مِنْ أَجْلِ اتِّصَالِهِمْ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ .

[وَبِاللَّامِ] أَيْ تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِّ إِلَى بِاللَّامِ (١) [لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْمُودٍ] أَيْ إِلَى حَصَةِ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَعْمُودَةٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، يُقَالُ عَهَدْتُ فَلَانًا إِذَا أَدْرَكْتَهُ وَاقِفِيته ، وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً [نَحْوُ - وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى - أَيْ لَيْسَ [الذَّكَرُ] [الَّذِي طَابَتْ] [امْرَأَةُ عِمْرَانَ] [كَالْأُنْثَى] [وَهَبَتْ] [لَهَا] أَيْ لَامْرَأَةِ عِمْرَانَ ، فَلَا تُنْثَى إِشَارَةً إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَقِيلَ إِنَّ الْمَرْفُوعَ أَلْ لَا اللَّامَ وَحْدَهَا .

أَو إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِكَ - الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِي لِوَاحِدٍ
باعتبار عهديته في الذهن ، كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لَا عَهْدَ ، وَهَذَا فِي
الْمَعْنَى كَالنِّكَرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) - لكنه ليس بمسند إليه ، والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره
كناية في قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) - فان لفظة ما - وإن كان يعم
الذكور والاناث ، لكن التحرير - وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس - إنما كان
للذكور دون الاناث ، وهو مسند إليه (١) وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب
به ، نحو - خَرَجَ الْأَمِيرُ - إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد [أو] للإشارة [إلى نفس
الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد [كقولك الرجل
خير من المرأة] .

[وقد يأتي] المعرف بلام الحقيقة (٢) [لواحد] من الافراد [باعتبار عهديته في
الذهن] لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، بمعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فردٍ ما موجودٍ من الحقيقة باعتبار كونه معبودا في الذهن
وجوئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقة لإياها ، كما يطلق الكلُّ الطبيعي (٣) على كل جزئي
من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس المقصد إلى نفس الحقيقة من
حيث هي بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها [كقولك - ادخل السوق - حيث لا عهد] في الخارج ، ومثله قوله تعالى
(وَإِخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الدَّيْبُ) [وهذا في المعنى كالنكرة] وإن كان في اللفظ يجري عليه

(١) لأنه اسم ليس (٢) يشير إلى أن هذا هو القسم الثاني من لام الحقيقة ، وتسمى
اللام فيه لام العهد الذهني ، وتسمى في القسم الأول لام الجنس ، وتسمى في القسم
الثالث الآتي لام الاستغراق (٣) هو اسم الجنس المجرد من اللام .

وَقَدْ يُفِيدُ الْاسْتِغْرَاقَ ، نَحْوُ - إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنَفٍ خُسْرٍ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك ، وإنما قال - كالنكرة - لما بينهما من تَفَاوُتٍ ما ، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول واللام كل فيما مر ، فالجهد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، ولخبره في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة ، كقوله :
« ولقد أمر^ه على اللّثيم يسبنى » (١)

[وقد يفيد] المَعْرِفُ باللام المُشَارِ بها إلى الحقيقة [الاستغراق نحو - إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنَفٍ خُسْرٍ] أشير باللام إلى الحقيقة ، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكنت عن ذكره ، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حُلَ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا : إن الضمير في قوله - يَأْتِي ، وقد يفيد - عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ، لتمييز (٣) عن أسماء الأجناس النكرات ، مثل - الرُّجْعَى ، ورُجْعَى - وإذا

(١) هو لُعْمِيرَةُ بن جابر الحنفي من قوله :

ولقد أمر على اللّثيم يسبنى فضيتُ ثُمْتُ قلتُ لا يعنني

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التانيث ، وإنما قال - فضيت - ولم يقل فأمضى . للإشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد في قوله - يسبنى - فهو جملة في عمل جر صفة للجرور قبله ، ولا يعرب حالا منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أي اسم الجنس المعرف .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ - نَحْوُ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،
وَعَرَفِيٌّ كَقَوْلِنَا - جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ ، أَيْ صَاعَةً بِلَدِّهِ أَوْ مَمْلَكَتِهِ .

وَأَسْتَفْرَاقُ الْمَفْرَدِ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةٍ - لَا رِجَالَ فِي الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيهَا

اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازهِ عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة ، من الحقيقة واحداً كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

[وهو] أى الاستفراق [ضربان حقيقى] وهو أن يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب اللغة [نحو - عالم الغيب والشهادة - أى كل غيب وشهادة ، وعرفى] وهو أن يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب مُتَفَاهِمِ الْعَرَفِ [نحو - جمع الأمير الصاعقة - أى صاعقة بِلَدِّهِ أَوْ [مملكته]] لأنه المفهوم عرفاً لصاعقة الدنيا ، قيل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستفراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً بما يأتى للاستفراق ، نحو - أَكْرَمَ الَّذِينَ يَأْتُونَكَ إِلَّا زَيْدًا ، وَأَضْرَبَ الْقَائِمِينَ إِلَّا عَمْرًا .

[واستفراق المفرد] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [أشمل] من استفراق المثنى والمجموع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [بدليل صحة لا رجال فى الدار إذا كان فيها

(١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لأنه حيثئذ من الصفة المشبهة ، كما فى المثال -

جمع الأمير الصاعقة .

رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلَ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الِاسْتِفْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْأَسْمِ ،
لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ جَرِّدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ
لَا بِمَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ ، وَلِهَذَا أَمْتَنَ وَصَفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لا رجل [فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهذا في
النكرة المنفية مُسَلَّمٌ ، وأما في المعرفة باللام فلا ، بل الجمع المعرفة بالام الاستفراق
يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه
الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة
ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستفراق
يدل على تعدده ، وهما متنافيان ، أجاب عنه بقوله [ولا تنافي بين الاستفراق وإفراد الاسم ،
لأن الحرف] الدال على الاستفراق كحرف النفي والام التعريف [إنما يدخل عليه]
أي على الاسم المفرد حال كونه [مجردا عن] الدلالة على [معنى الوحدة] وامتناع
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التماس كل اللفظي [ولأنه] أي المفرد الداخل عليه
حرف الاستفراق [بمعنى كل فرد لا بمجموع الأفراد (١)] ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع

(١) وعلى هذا الجواب الثاني لا تنافي الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ، لأنه
على طريق البدل ، فيقيان معا بعد دخول حرف الاستفراق ، ولا يتجرد اللفظ عن
الدلالة على الوحدة كما في الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

- (١) وَالْخُلُ كَأَمَّا يُبْدَى لِي ضِمَاتُهَا مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكَدَرِ
(٢) - قوله تعالى - (وَالْمَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُ خَسِرٌ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) .

فاللام في الأول - الخُل - للجنس ، واللام في الآية للاستفراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُمْ أَخَصَرُ طَرِيقٍ ، نَحْوُ :

هـ هَوَايَ مَعَ الرُّكْبِ الْيَمَانِيِّنَ مُصْعَدٌ هـ

أَوْ لَتَضُمَّنَهَا تَعْظِيمًا لِمَا نِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرَهُمَا ، كَقَوْلِكَ -
عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ،

عند الجمهور وإن حكاه الأَخَصَرُ في نحو - أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ وَالْدَّرْهُمُ الْبَيْضُ .

[وَبِالْإِضَافَةِ] أى تعريف المسند اليه بالإضافة إلى شيء من المعارف [لأنها] أى

الإضافة [أخصر طريق] إلى إحضاره في ذهن السامع [نحو - هواي] أى مهوئي ،

وهذا أخصر من - الذى أهواه ونحو ذلك - والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط

السآة ، لكونه في السحن والحبيب على الرحيل [مع الركب اليمانيين مصعد] أى -

مُبْعَدٌ ذَاهِبٌ فِي الْأَرْضِ ، وَتَمَامُهُ :

جَنِيبٌ وَجَنَائِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ

الجنيب المجنوب المُسْتَبَع ، والجَنَائِي المقيّد ، والموثق المقيد ، ولفظ البيت خبر

ومعناه تَأَسَّفٌ وَتَحَسُّرٌ [أو لتضمينها] أى لتضمن الإضافة [تعظيمًا لِمَا نِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ

الْمُضَافَاتِ أَوْ غَيْرَهُمَا كَقَوْلِكَ] في تعظيم المضاف إليه [عبدى حضر] تعظيمًا لك بأن لك

عبدًا [أو] في تعظيم المضاف [عبد الخليفة ركب] تعظيمًا للعبد بأنه عبد الخليفة [أو]

في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه [عبد السلطان عندي] تعظيمًا للمتكلم بأن عبد

أمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (الَّذِينَ آمَنُوا بِأَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ أَهْلَانَهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ الَّذِينَ بُوَسَّوْا النَّاسَ النَّفْسَانِيَّةَ

أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ - وَلَدُ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ .

وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه ، وهذا معنى قوله - أو غيرها [أو] لضمها [تحقيراً] للمضاف [نحو ولد الحجّام حاضر] أو المضاف اليه نحو - ضاربُ زيدٍ حَاضِرٌ - أو غيرها نحو - وَلَدُ الْحَجَّامِ جَلِيسُ زَيْدٍ - أو لاغنائها عن تفصيل متعذر ، نحو - اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذِّا - أو متعسر نحو - أَهْلُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذًّا - أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - عُلَمَاءُ الْبَلَدِ حَاضِرُونَ - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[وأما تنكيره] أي تنكير المسند اليه [فللافراد] أي للقصد إلى فرد مما يقع عليه

(١) وهذا كالصریح بالدم للسند اليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الاسباب ، كما في قول الشاعر :

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِّيمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يَصِيْبُنِي سَهْمِي
فلم يصرح بأسمائهم اتقاء لفرتهم منه ، وبعداً عن التصریح بذمهم .
تطبيقات على التعريف بالاضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَانَهُمْ اسودُّ لها في غيل خَفَّانَ أَشْبَلُ

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ أُنْعَمَ مِنَ الْغَاوِينَ)

فالاضافة في الاول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفي الثاني لتعظيم شأن المضاف .
أمثلة أخرى :

(١) أَبوك حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَا حَبَّاجُ فَارِسُ شَمْسَرَا

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمُحَنُّونٌ) .

نَحْوُ - وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوْ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ - وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ، أَوْ التَّعْظِيمِ أَوْ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ :

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ
أَوْ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَهُ لَا بِلَا وَإِنَّ لَهُ لَغَنَمًا أَوْ التَّقْلِيلِ نَحْوُ وَرِضْوَانٍ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى - أو النوعية] أى للقصد إلى نوع منه [نحو - وعلى أبصارهم غشاوة] أى نوع من الاغطية ، وهو غطاء الساعين عن آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة [أَوْ التَّعْظِيمِ أَوْ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ (١) لَهُ حَاجِبٌ] أى مانع عظيم [فى كل أمر يشينه] أى يعيبه [وليس له عن طالب العرف حاجب] أى مانع حقير فكيف بالعظيم [أَوْ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ - إِنَّ لَهُ لَا بِلَا ، وَإِنَّ لَهُ لَغَنَمًا . أَوْ التَّقْلِيلِ نَحْوُ - وَرِضْوَانٍ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ] والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكيات (١) البيت لأبى الطمحان حنظلة بن الشرقى مولى بن أبى السمط من الشعراء المحضمين .

تطبيقات على تنكير المسند إليه :

(١) وَلِلَّهِ مِنْ جَانِبٍ لَا أَضْيَعُهُ وَلِلَّهِ مِنْ جَانِبٍ لَا أَضْيَعُهُ

(٢) وَفِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عَدَادَ لَهَا وَلَيْسَ يُكْفَى إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند إليه فى البيت الأول - وهو جانب - للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره ،

وفى البيت الثانى وهو - نجوم - للدلالة على التكثير .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِمَنْظَرِكَ الْجُيُوبَ عَقَائِلُ وَبَكَتَكَ بِالْذَّمِّ الْهَتُونُ فَدَرَانِ

وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوٌ - وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ، أَيْ ذُوو عَدَدٍ
كَثِيرٍ وَأَيَّاتٍ عَظَامٍ ، وَمِنْ تَكْثِيرِ غَيْرِهِ لِلأَفْرَادِ أَوْ لِلنَّوْعِ نَحْوٌ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوٌ - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ - نَحْوٌ
إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا .

والمقادير ، تحقيقا كما في الابل ، أو تقديرا كما في الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ،
وللاشارة إلى أن بينهما فرقا قال [وقد جاء] التأكيد [للتعظيم والتكثير نحو - وإن
يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ] من قبلك [أى ذوو عدد كثير] هذا ناظر إلى التأكيد
[و] ذوو [آيات عظام] هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا ،
نحو - حَصَلَ لِي مِنْهُ شَيْءٌ - أى حقير قليل .

[ومن تكثير غيره] أى غير المسند اليه [للأفراد أو للنوعية نحو - والله خالق كل
دابة من ماء] أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به ،
أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التى تختص
بذلك النوع من الدابة [و] من تكثير غيره [للتعظيم نحو - فأذنوا بحرب من الله
ورَسُولِهِ] أى حرب عظيم [وللتحقير نحو - إن نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا] أى ظنا حقيرا ضعيفا ،
إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا
الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرقا مع امتناع نحو - ما ضربته إلا ضربا - على
أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر - ضَرَبْتُهُ - لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى
منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه كما أن التأكيد الذى فى
معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض ، كما فى قوله تعالى - وَرَفَعَ
بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ - أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ، ففى هذا الابهام من تفخيم فضله

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلْيَكُونَهُ مَبِينًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ - الْجِسْمُ الطَّوِيلُ
الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُهُ :
الْأَلْمَى الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
أَوْ مَخْصَصًا

وإعلاء قدره ما لا يخفى .

[وَأَمَّا وَصْفُهُ] أى وصف المسند اليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع
المختص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب هنا وأوفق بقوله - وأما يانه ،
وأما الإبدال منه - أى وأما ذكر النعت له [فليكونه] أى الوصف بمعنى المصدر ،
والأحسن أن يكون بمعنى النعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه
الآخر على ما سيجيء في البديع (١) [مينا له] أى للمسند اليه [كاشفا عن معناه ،
كقَوْلِكَ - الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله] فإن هذه الأوصاف
عما يوضع الجسم ويقع تعريفه له [ونحوه في الكشف] أى مثل هذا القول في كون
الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند اليه [قوله

الْأَلْمَى الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا (٢)]

فإن الألمى معناه الذى المتوقد ، والوصف بعده عما يكشف معناه ويوضحه ،
لكنه ليس بمسند اليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن في البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاحَةَ وَالنَّجَّةَ دَةً وَالْبِرَّ وَالْثَّقَالَ جُمَعًا (٣)

أو منصوب على أنه صفة لاسم إن ، أو بتقدير أعنى (٤) [أو] لكون الوصف [مخصصا]

(١) لأنه من الاستخدام المألوف من المحسنات البديعية (٢) هو لاؤم بن حجر من
شعراء الجاهلية (٣) هو توكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة آيات .

أَوْدَى فَلَا تَنْفَعُ الْأَشَاحَةُ مِنْ أَمْرِ لَمَرَةٍ يُحَاوِلُ الْبَسْدَ حَا

نَحْوُ - زَيْدُ التَّاجِرِ عِنْدَنَا ، أَوْ مَدْحًا أَوْ ذَمًّا ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدُ الْعَالَمِ أَوْ الْجَاهِلِ
 حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْمَوْصُوفُ قَبْلَ ذِكْرِهِ ، أَوْ تَأْكِيدًا ، نَحْوُ - أَمْسِ الدَّابِرُ كَانَ يَوْمًا عَظِيمًا
 وَأَمَّا تَوْكِيدُهُ فَلِلتَّقْرِيرِ

للمسند إليه ، أى مقللاً اشتراكه أو رافعاً احتمالاً ، وفى عرف النحاة التخصيص عبارة
 عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى
 المعارف [نحو - زيد التاجر عندنا] فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره
 [أو] لكون الوصف [مدحاً أو ذمّاً نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل - حيث
 يتعين الموصوف [أعني زيداً] قبل ذكره [أى ذكر الوصف ، وإلا لكان
 الوصف مخصصاً] [أو] لكونه [تأكيذاً نحو - أمس الدابر كان يوماً عظيماً] فان لفظ
 أمس بما يدل على الدבור ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ، كقوله
 تعالى - (وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصف - دابة وطائر -
 بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا
 الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما توكيده] أى توكيد المسند اليه [فللتقرير] أى تقرير المسند اليه ، أى تحقيق

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفي ، ولكنه يجوز أن
 يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فنفي الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالوصف :

(١) إلهى عَبْدُكَ العاصي اِتَّكَأَ مُقَرَّاً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَفَأَ كَأَ

(٢) لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُورِ

فوصف المسند اليه فى البيت الأول بقوله - العاصي - لقصد الترحيم ، وفى الثانى
 بقوله - الذين هم سُمُّ العداة - لقصد المدح .

أَوْ دَفَعَ تَوْهْمَ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشَّمُولِ .

مفهومه ومدلوله ، أعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظنُّ به غيره ، نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - إذا ظنَّ المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه ، وقيل المراد تقرير الحكم ، نحو - أَنَا عَرَفْتُ - أو المحكَّم عليه نحو - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدِي أَوْ لَا غَيْرِي - وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء . (١) وتأكيده المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا [أو لدفع تَوْهْمِ التَّجَوُّزِ] أي التكلم بالمجاز ، نحو - قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ - ثلثا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلبانه [أو] لدفع تَوْهْمِ [السَّهْوِ] نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - ثلثا يتوهم أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو [أو] لدفع تَوْهْمِ [عدم الشمول] نحو - جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ - ثلثا يتوهم أن بعضهم لم يهـ ، إلا أنك لم تعدد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم في حكم شخص واحد ، كقولك - بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد منهم .

(١) وإنما هو من تأكيد الحكم أو تأكيد التخصيص على ماسياتي .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالتوكيد :

(١) - قوله تعالى (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) .

(٢) فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانُ جَمِيعِهِمْ وَهَمْدَانُ

التوكيد فيها لدفع تَوْهْمِ عدم الشمول .

وَأَمَّا يَأَنَّهُ فَلَا يَضَاحُهُ بِاسْمِ مُخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ - قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَجَاءَ .

[وَأَمَّا يَأَنَّهُ] أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان [فَلَا يَضَاحُهُ بِاسْمِ مُخْتَصٍّ بِهِ نَحْوُ -
قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح ، لجواز أن يحصل الإيضاح من
اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

فإن الطائر عطف بيان للعائدات مع أنه ليس اسماً مختصاً بها ، وقد يحىء عطف البيان
لغير الإيضاح كما فى قوله تعالى (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) ذكر
صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للإيضاح كما
نحىء الصفة لذلك .

[وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ] أى من المسند اليه [فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ] من إضافة المصدر إلى
المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتتان صاحب
المفتاح حيث قال فى التأكيد - للتقرير - وههنا - لزيادة التقرير - ومع هذا فلا يخلو عن
نسكته لطيفة وهى الإيحاء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصوداً بالنسبة ،
والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضعنا ، بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير
والتحقيق [نَحْوُ جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ] فى بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير [وَجَاءَنِي]

(١) هو للناطقة الذبياني فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، والواو فى قوله - والمؤمن -

للقسم ، وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعَ سَوْطًا إِلَى يَدَيَّ

والغيل والسند موضعان فى جانب الحرم فهما ماء .

الْقَوْمُ أَكْثَرُهُمْ وَسَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ :

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلْتَفْصِيلُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ

القوم أكثرهم [في بدل البعض] وسلب زيد ثوبه [في بدل الاشتغال] ، وَيَأْنُ التَّقْرِيرِ
فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور ، أما في البعض فظاهر ،
وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الظرف على
المظروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متمشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون
المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو - أعجبنى زيد - إذا أعجبك عليه ، بخلاف -
ضربت زيدا - إذا ضربت حمارة ، ولهذا صرحوا بأن نحو - جازى زيد أخوه - بدل
غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ، ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضاً
لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١)
[وأما العطف] أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه [فلتفصيل المسند إليه مع

(١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر
البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل في هذا كما يستحسن
في العطف بـل ، نحو قوله :

الْمَعُ بَرَقَ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مَصْبَاحٍ أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالبدل :

(١) - قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) .

(٢) بلغنا السماءَ مجدناً وسناؤناً وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

أبدل في الأول لفظ - من استطاع - من المسند إليه بدل اشتغال ، وفي الثاني لفظ
- مجدناً - بدل اشتغال أيضاً ، لزيادة التقرير والإيضاح .

اِخْتِصَارٌ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، أَوْ الْمُسْنَدُ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ
فَعَمْرُو أَوْ ثُمَّ عَمْرُو أَوْ جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَدٌ ،

اختصار نحو - جاءني زيد وعمرو [فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير
دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز
بقوله - مع اختصار - عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - فان فيه تفصيلا للمسند
اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز
عن نحو - جاءني زيد جاءني عمرو - من غير عطف فليس بشيء ، إذ ليس فيه دلالة على
تفصيل المسند اليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ، نص عليه الشيخ
في دلائل الإعجاز [أو] لتفصيل [المسند] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أو لا
ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [كذلك] أى مع اختصار ، واحترز بقوله -
كذلك - عن نحو - جاءني زيد وعمرو بعده يوم أو سنة [نحو جاءني زيد فعمرو ، أو
ثم عمرو ، أو جاءني القوم حتى خالد] فالثلاثة تفترق في تفصيل المسند [لا أن الفاء تدل
على التعقيب من غير ترأخ ، وثم على التراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في
الذهن من الاضعف إلى الاقوى أو بالعكس ، فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه
بالمتبوع أو لا وبالتابع ثانيا ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط
فيها الترتيب الخارجى (١) فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم يقل

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها - مات كل أب لى حتى آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) .

(٢) وَقَدْ زَعَمْتَ لِلَّيِّ بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَامَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا

أورد السامع إلى الصواب ، نحو - جاءني زيد لا عمرو ، أو صرف الحكم إلى آخر ، نحو - جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو بل زيد ،

أو لتفصيلهما معا ، قلت فرّق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون مقصودًا منه ، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا ، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله ، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلومًا ، وإنما سبق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ، فليستأمل ، وهذا البحث بما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه [أورد السامع] عن الخطأ في الحكم [إلى الصواب نحو - جاءني زيد لا عمرو] لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءك جميعًا ، ولكن أيضًا للرد إلى الصواب لإلّا أنه لا يقال لنفي الشركة ، حتى إن نحو - ما جاءني زيد لكن عمرو - إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما جاءك جميعًا ، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعًا [أو صرف الحكم] عن محكوم عليه [إلى] محكوم عليه [آخر نحو - جاءني زيد بل عمرو ، أو ما جاءني عمرو بل زيد] فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ، ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لأن ينفي عنه

(٣) عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلًّا فُقُومًا بِمَنْ تَأَبَّدَ غَوْلًا فَرَجَامًا

قَدَّافِعُ الرِّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا ضَمَّنَ الْوُحْيُ سِلَاحَهَا

صطف المسند إليه بالواو في الأول لاجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو في الثاني لإفادة الإيهام والتلطف مع مجرّبه ، وبالفاء في الثالث لاجل تفصيل المسند مع الاختصار .

أَوْ الشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .
وَأَمَّا فَصْلُهُ فَلتَخْصِيصُهُ بِالْمُسْنَدِ .

الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر ، وكذا في المنفى إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو مُتَحَقِّقُ الحكم له ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا لم يهجر ، وعدم هجره زيد وبجيشه على الاحتمال ، أو بجيشه محقق ، كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور فتفيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أي إبقاعه في الشك [نحو جاءني زيد أو عمرو] أوللا بهام نحو قوله تعالى (وَإِنَّا أَزْوَاجٌ مُّكْتَبَةٌ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) أو للتخيير أو للإباحة نحو - لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو - والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وأما فصله] أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترب به أولا ، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له [فلتخصيصه] أي المسند إليه [بالمسند] يعني لقصر المسند على المسند إليه (١) لأن معنى قولنا - زيدٌ

(١) فتكون الباء في قوله - فلتخصيصه بالمسند - داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بضمير الفصل :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُرُّ الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) :

(٢) وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ تَرَاهُ لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

أتى بضمير الفصل في الأول لقصر المسند وهو - الرزاق - على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَمًّا ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
وَأَمَّا لِيَتِمَّ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيْرَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

هُوَ الْقَائِمُ - أَنْ الْقِيَامَ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ - فَلْتَنْخَصِصْهُ
بِالْمُسْنَدِ - مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِمْ - خَصَّصْتُ فَلَانًا بِالذِّكْرِ - أَيْ ذَكَرْتَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، كَأَنَّكَ
جَعَلْتَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ مَخْتَصًا بِالذِّكْرِ ، أَيْ مُفْرَدًا بِهِ ، وَالْمَعْنَى هَهُنَا جَعَلَ الْمُسْنَدَ
إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِ مَا يَصَحُّ اتِّصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مَخْتَصًا بِأَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْمُسْنَدُ ، كَمَا يُقَالُ فِي
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ - مَعْنَاهُ نَخْصُصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَلَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ .

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَمًّا] وَلَا يَكْفِي فِي التَّقْدِيمِ
مَجْرَدُ ذِكْرِ الْأَهْتِمَاءِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ الْأَهْتِمَاءَ مِنْ أَيْ جِهَةٍ وَبِأَيِّ سَبَبٍ ، فَلِذَا
فَصَلَهُ بِقَوْلِهِ [إِمَّا لِأَنَّهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [الْأَصْلُ] لِأَنَّهُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ
مِنْ تَحْقِيقِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَقَصِدُوا أَنْ يَكُونَ فِي الذِّكْرِ أَيْضًا مُقَدِّمًا [وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ
عَنْهُ] أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ، إِذْ لَوْ كَانَ أَمْرٌ يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنْهُ فَلَا يَقْدَمُ كَمَا فِي الْفَاعِلِ ،
فَإِنْ مَرَّتْ الْعَامِلُ التَّقْدِيمَ عَلَى الْمَعْمُولِ [وَإِمَّا لِيَتِمَّ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ
تَشْوِيقًا إِلَيْهِ] أَيْ الْخَبَرِ [كَقَوْلِهِ :

(وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيْرَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ (١)]

يَعْنِي تَحْيَرَتْ الْخَلَائِقُ فِي الْمَعَادِ الْجَسْمَانِيَّ ، وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي لَيْسَ بِنَفْسَانِي ، بِدَلِيلٍ مَاقْبَلِهِ :

بِأَنَّ أَمْرَ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

- لَفْظُ الْجَلَالَةِ - وَفِي الثَّانِي لَقَصَرَ الْمُسْنَدَ وَهُوَ - الْمَصَابِ - عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ ضَمِيرُ
الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ - تَرَاهُ - .

(١) هُوَ لِأَبِي الْعَلَاءِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَمْرِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

وَأِمَّا تَعْجِيلَ الْمَسْرَةِ أَوِ الْمَسَاءَ لِلتَّفَاوُلِ أَوِ التَّطِيرِ ، نَحْوُ - سَعِدَ فِي دَارِكَ ،
وَالسَّفَاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ - وَأِمَّا لَا يَهَامُ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَلْذُ
بِهِ ، وَأِمَّا لَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ لِيُفِيدَ تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ الْفَعْلِيِّ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النِّفْيِ ،
نَحْوُ - مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا - أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لغيري ،

يعني بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [وإما لتعجيل المسرة أو المساءة
للتفاؤل] علة لتعجيل المسرة [أو التطير] علة لتعجيل المساءة [نحو - سعد في دارك]
لتعجيل المسرة [والسفاح في دار صديقك] لتعجيل المساءة [وإما لا يهيام أنه] أي المسند
إليه [لا يزول عن الخاطر] لكونه مطلوباً [أو أنه يستلذ به] لكونه محبوباً [وإما لنحو
ذلك] كإظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما أشبه ذلك (١) .

[قال عبد القاهر : وقد يقدم [المسند إليه] ليفيد [التقديم] تخصيصه بالخبر الفعلي]
أي قصر الخبر الفعلي عليه [إن ولي [المسند إليه] حرف النفي] أي وقع بعدها بلا
فصل (٢) [نحو ، أنا قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول لغيري] ، فالتقديم يفيد نفياً .

(١) ومن التقديم للاستلذاذ بالمسند إليه قول جميل :

بَقِيَّةُ مَا فِيهَا إِذَا مَا بُصِّرَتْ مَعَابٌ وَلَا فِيهَا إِذَا نُسِبَتْ أَشْبُ

ومن التقديم لتعظيمه قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) ومن التقديم لتحقيره قول الشاعر :

أَبُوكَ حَيَّابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَاحْتَاجُ قَارِئُ شِعْرِي

(٢) عدم الفصل ليس بشرط ، فيدخل في هذا نحو - ما زيداً أنا ضربت - وقوله

أنت الضمير في قوله - بعدها - باعتبار أن حرف النفي أداة أو كلمة .

وَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ - مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَلَا مَا أَنَا
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا - وَإِلَّا فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ أَوْ
مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ - أَنَا سَمِعْتُ فِي حَاجَتِكَ - وَيُؤَكِّدُ عَلَى الْأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ،
ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك ، لأن التخصيص هنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم
الْمُخَاطَبُ اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونه [ولهذا] أي ولأن التقديم
يقيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير [لم يصح - ما أنا قلت] هذا
[ولا غيري] لأن مفهوم - ما أنا قلت - ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق
اللا غيري نفياً عنه ، وهما متناقضان [ولأما أنا رأيت أحداً] لأنه يقتضي أن يكون
إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الإنسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم في المفعول ، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ،
ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي [ولا ما أنا ضربت إلا زيدا] لأنه يقتضي أن
يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكل
ما نفى عنه المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر ، إن عاماً
فَعَامٌّ وإن خاصاً فَخَاصٌّ ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشعنا بها في الشرح .

[ولألا] أي وإن لم يَلِ المسند إليه حرف النفي ، بأن لا يكون في الكلام حرف
النفي ، أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند إليه [فقد يأتى] التقديم [للتخصيص
رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ] أي غير المسند إليه المذكور [به] أي بالخبر الفعلي
[أو] زعم [مشاركته] أي مشاركة الغير [فيه] أي في الخبر الفعلي [نحو أنا سمعت في
حاجتك] لمن زعم انفراد الغير بالسمي ، فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك في
السمي ، فيكون قصر لإفراد [ويؤكد على الأول] أي على تقدير كونه رَدًّا عَلَى مَنْ

بَنَحُو - لَا غَيْرِي - وَعَلَى الثَّانِي بَنَحُو - وَحْدِي - وَقَدْ يَأْتِي لَتَقْوَى الْحُكْمُ نَحُو -
 هُوَ يُعْطَى الْجَزِيلَ - وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنفِيًّا نَحُو - أَنْتَ لَا تَكْذِبُ - فَانَّهُ
 أَشَدُّ لِنَفْيِ الْكَذِبِ مِنْ - لَا تَكْذِبُ - وَكَذَا مِنْ - لَا تَكْذِبُ أَنْتَ - لِأَنَّهُ لَتَأْكِيدِ
 الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الْحُكْمِ .

زعم أفراد الغير [بنحو - لا غيري] مثل - لا زبذ ولا عمرو ولا من سواي ، لأنه
 الدال صريحا على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير [و] يؤكّد [على الثاني] أي على
 تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [بنحو وحدي] مثل - منفردا ، أو متوحّدا ،
 أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في
 الفعل ، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [وقد يأتي لتقوى الحكم]
 وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص [نحو - هو يعطى الجزيل] قصدا إلى تحقيق
 أنه يفعل [عطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى -

[وكذا إذا كان الفعل منفيا] فقد يأتي التقديم للتخصيص ، وقد يأتي للتقوى ،
 فالأول نحو - أنت ما سمعت في حاجتي - قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي ، والثاني
 [نحو - أنت لا تكذب] وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره [فانه أشد لنفي الكذب
 من - لا تكذب] لما فيه من تكرار الإسناد المفقود في - لا تكذب - واقتصر المصنف
 على مثال التقوى ليفرغ عليه التفرقة بينه وبين تأكيد الإسناد إليه ، كما أشار إليه بقوله
 [وكذا من - لا تكذب أنت] يعني أنه أشد لنفي الكذب من - لا تكذب أنت -
 مع أن فيه تأكيدا [لأنه] أي لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لا تكذب أنت -
 [لتأكيد المحكوم عليه] بأنه ضمير المخاطب تحقيقا ، وليس الإسناد إليه على سبيل
 السهو أو التجوز أو النسيان [لا] لتأكيد [الحكم] لعدم تكرار الإسناد .

وهذا الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على

وَأَنَّ بِنَى الْفِعْلِ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوْ الْوَاحِدِ بِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - أَيْ لَا امْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ ، وَوَاقْفَهُ السَّكَاكِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ :
التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ

مُعَرَّفٍ [وَإِنَّ بِنَى الْفِعْلِ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ] التَّقْدِيمُ [تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوْ الْوَاحِدِ بِهِ] أَيْ
بِالْفِعْلِ [نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - أَيْ لَا امْرَأَةً] فَيَكُونُ تَخْصِصُ جِنْسٍ [أَوْ لَا رَجُلَانِ]
فَيَكُونُ تَخْصِصُ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ حَامِلٌ لِمَعْنَيْنِ : الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَدَدِ الْمَعِينِ ،
أَعْنَى الْوَاحِدِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، وَالْاِثْنَيْنِ إِنْ كَانَ مثنًى ، وَالزَّوَادِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَمْعًا ، فَأَصْلُ
النِّكَرَةِ الْمَفْرَدَةِ أَنَّ تَكُونَ لَوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ ، فَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْجِنْسُ فَقَطْ ، وَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ
الْوَاحِدُ فَقَطْ ، وَالَّذِي يَشِيرُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ
وَالنِّكَرَةِ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى (١) .

[وَوَاقْفَهُ] أَيْ عَبْدَ الْقَاهِرِ [السَّكَاكِيُّ عَلَى ذَلِكَ] أَيْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ التَّخْصِصَ ،
لَكِنْ خَالَفَهُ فِي شَرَاهِطٍ وَتَفَاصِيلَ ، فَانْتَزَعَ مَذْهَبَ الشَّيْخِ أَنَّهُ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النِّفْيِ فَهُوَ
لِلتَّخْصِصِ قَطْعًا ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، مُضْمَرًا كَانَ الْاسْمُ
أَوْ مَظْهَرًا ، مَعْرُوفًا كَانَ أَوْ مُنْكَرًا ، مُثَبَّتًا كَانَ الْفِعْلُ أَوْ مُنْفِيًا ، وَمَذْهَبُ السَّكَاكِيِّ أَنَّهُ إِنْ
كَانَ نِكَرَةً فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفَةً فَإِنْ كَانَ مَظْهَرًا فَلَيْسَ
إِلَّا لِلتَّقْوَى ، وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، مِنْ غَيْرِ
تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا لِيَ حَرْفِ النِّفْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ [إِلَّا أَنَّهُ] أَيْ السَّكَاكِيُّ
[قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ] أَيْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [فِي الْأَصْلِ

(١) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى
النِّكَرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّخْصِصِ كَمَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمُخْطِيبُ .

مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - أَنَا قَتْتُ - وَقَدَّرَ ، وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا تَقْوَى الْحُكْمِ ، سِوَاهُ جَازَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْدَرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ - وَأَسْتَتْنِي الْمُنْكَرُ - جَعَلَهُ مِنْ بَابِ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ ، لِثَلَا يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط [نحو - أنا قتت] فانه يجوز أن يقدر أن أصله - قتت أنا - فيكون - أنا - فاعلا معنى تأكيذا لفظا [وقدر] عطفت على جاز ، يعنى أن إفادة التخصيص مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ، أي يُقَدَّرُ أنه كان في الأصل مؤخرا [وإلا] أى وإن لم يوجد الشرطان [فلا يفيد] التقديم [إلا تقوى الحكم] سواء [جاز] تقدير التأخير [كما مر] فى نحو - أنا قتت [ولم يقدر أو لم يجوز] تقدير التأخير أصلا [نحو - زيد قام] فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله - قام زيد - فقدم لما سذكروه ، ولما كان مقتضى هذا الكلام ألا يكون نحو - رجل جاءنى - مفيدا للتخصيص لانه إذا أخر فهو فاعل لمظالا معنى (١) استثناء السكاكى ، وأخرجه من هذا الحكم ، بأن جعله فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا ، بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا ، وهذا معنى قوله [واستتنى] السكاكى [المنكر بجعله من باب - وأسروا النجوى الذين ظلموا - أى على القول بالابدال من الضمير] يعنى قَدَّرَ أَنْ أَصِلَ - رجل جاءنى - جاءنى رجل - على أن - رجل - ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير فى جاءنى ، كما ذكر فى قوله تعالى - وأسروا النجوى الذين ظلموا - أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه ، وإنما جعله من هذا الباب [لثلا ينتفى التخصيص إذلا سبب له] أى للتخصيص [سواء] أى سوى تقدير

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط .

بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ - ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ الْأَيْمَنُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا - رَجُلٌ
جَاءَنِي - عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ - قَوْلِهِمْ - شَرَّ أَهْرَ ذَا نَابٍ - أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ
فَلَا مَتَنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرٌّ لَا خَيْرٌ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَنَبُوهُ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ ،
وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأُئِمَّةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ - بِمَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ - فَالْوَجْهُ

كَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَمَا صَحَّ وَقُوعُهُ مُبْتَدَأً
[بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ] فَانْهَ بِهِ جَوَازُ وَقُوعِهِ مُبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّخْصِصِ ، فَلِزِمَ ارْتِكَابُ
هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ ، فَانْهَ قِيلَ فَيُلْزِمُهُ إِبْرَارُ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ -
جَاءَنِي رَجُلَانِ ، وَجَاءُونِي رَجَالٌ وَالْإِسْتِعْمَالُ بِخِلَافِهِ ، قُلْنَا لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ
فِي قَوْلِنَا - جَاءَنِي رَجُلٌ - بَدَلُ لَا فَاعِلٍ ، فَانْهَ بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ، بَلِ
الْمُرَادُ أَنَّ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - يُقَدَّرُ (١) أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ
- رَجُلٌ - بَدَلُ لَا فَاعِلٍ ، فَهِيَ مِثْلُ - رَجَالٌ جَاءُونِي - يَقْصِدُ أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءُونِي
رَجَالٌ - فَلْيَتَأَمَّلْ .

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاكِيُّ [وَشَرْطُهُ] أَيُّ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُنْكَرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاعْتِبَارِ
التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِ [أَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِكَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى
حَامِرٍ] أَنَّ مَعْنَاهُ رَجُلٌ جَاءَنِي لَا امْرَأَةً أَوْ رَجُلَانِ [دُونَ قَوْلِهِمْ شَرَّ أَهْرَ ذَا نَابٍ] فَانْهَ
فِيهِ مَانِعًا مِنَ التَّخْصِصِ [أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ] بِمَعْنَى تَخْصِصِ الْجِنْسِ [فَلَا مَتَنَاعَ
أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لَا خَيْرٌ] لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا [وَأَمَّا عَلَى] التَّقْدِيرِ [الثَّانِي]
بِمَعْنَى تَخْصِصِ الْوَاحِدِ [فَلَنَبُوهُ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ] أَيُّ لِنَبُوهُ تَخْصِصِ الْوَاحِدِ عَنْ
مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لَا شَرَّانَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ
[وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأُئِمَّةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ بِمَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ فَالْوَجْهُ] أَيُّ رَجُلٌ

(١) وَهَذَا كَمَا يَقْدَرُ الْحَالُ فَلَا يُلْزَمُ وَقُوعُهُ بِالْفِعْلِ .

تَفْطِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الْفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي
امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيََا عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجْوِيزُ تَقْدِيمِ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ الْفَظِيِّ تَحْكَمٌ ،
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بَغْيَرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفطيع شأن الشر به بتنكيره]
أى جعل التنكير للتعظيم والتحويل ، ليكون المعنى - شر عظيم فطبيع أمر ذا ناب لا شر
حقير - فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد
[وفيه] أى فيما ذهب إليه السكاكى [نظرا] إذ الفاعل اللفظى والمعنوى] كالنا كيد والبدل
[سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما] أى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل
امتناع تقديم التابع أولى [فتجوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكماً] وكذا تجوز الفسخ
فى التابع دون الفاعل تحكماً ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ، وإلا
فلا امتناع فى أن يقال فى نحو - زيد قام - إنه كان فى الأصل - قام زيد - فقدم زيد
وجعل مبتدأ كما يقال فى - جرد قطيفة - إنَّ جردا كان فى الأصل صفة فقدم وجعل
مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا بما أجمع عليه النحاة إلا فى العطف فى
ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه فى حالة تقديم الفاعل ليحتمل
مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن
هذا اعتبار محض [ثم لا نسلم انتفاء التخصيص] فى نحو - رجل جاءنى [لولا تقدير
التقديم لحصوله] أى التخصيص [بغيره] أى بغير تقدير التقديم [كما ذكره]
السكاكى من التحويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح
بأن لا سبب للتخصيص سواء ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : [إنما يرتكب

(١) كما فى قول الشاعر :

ألا يا نخلَةً من ذاتِ عِرْقٍ طيبكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

فإن الأصل - طيبكِ السلام ورحمة الله .

ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ أَنْ يَرَادَ الْمَهْرُ شَرًّا لَا خَيْرَ ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل - رجل جامد - ذلك الوجه البعيد لئلا يكون مبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل - زيد قام وعمر و قعد - أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع ، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ، فافهم [ثم لأنسلم امتناع أن يراد - المهر شر لاخير] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم - شر - لأن المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو لشر ، فيتأتى تخصيصه بأحدهما .
تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) المشرقان عليك ينتعجان قاصيهما في مائتة والداني

(٣) وما أنا أسقمْتُ جسمي به ولا أنا اضرمتُ في القلب نارا

فتقديمه في الاول للاهتمام والتعظيم ، وفي الثاني لتقوية الحكم ، وفي الثالث للتخصيص بالخبر الفعلي :
أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما سطاطا عليه كلامهما

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ . هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ ، وَشَبَّهَ
بِالْحَالِ عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ عَدَمِ تَغْيِيرِهِ فِي التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْكَمْ بِهِ
جُمْلَةً ، وَلَا عُومَلَ مُعَامَلَتَهَا فِي الْبِنَاءِ .

وَمَا يُرَى تَقْدِيمُهُ كَاللَّازِمِ لَفْظُ مِثْلٍ وَغَيْرٍ فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاتِي [وَيَقْرُبُ مِنْ] قَبِيلٍ [هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ]
أَيِ لِتَضَمُّنِ - قَائِمٌ - [الضَّمِيرَ] مِثْلُ - قَامَ - فَيَحْصُلُ لِلْحَكْمِ تَقْوًى [وَشَبَّهَ] أَيِ شَبَّهَ
السَّكَاتِي مِثْلُ - قَائِمٌ - الْمُتَضَمِّنُ لِلضَّمِيرِ [بِالْحَالِ عَنْهُ] أَيِ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ جِهَةٍ [عَدَمِ
تَغْيِيرِهِ فِي التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ] نَحْوِ - أَنَا قَائِمٌ ، وَأَنْتَ قَائِمٌ ، وَهُوَ قَائِمٌ - كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ
الْحَالُ عَنِ الضَّمِيرِ ، نَحْوِ - أَنَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ رَجُلٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ - وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارُ قَالَ
- يَقْرُبُ - وَلَمْ يَقُلْ نَظِيرَهُ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - وَشَبَّهَ - بِلَفْظِ الْأَسْمِ بِحُرُورِهِ عَطْفًا عَلَى
- تَضَمُّنِهِ - يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ - يَقْرُبُ - مُشْمَرٌ بِأَن فِيهِ شَيْئًا مِنَ التَّقْوَى وَلَيْسَ مِثْلُ التَّقْوَى
فِي - زَيْدٌ قَامَ - فَلَا تُؤَلِّمُ لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ وَالثَّانِي لِشَبَّهِهِ بِالْحَالِ عَنِ الضَّمِيرِ [وَلِهَذَا] أَيِ
وَلِشَبَّهِهِ بِالْحَالِ عَنِ الضَّمِيرِ [لَمْ يُحْكَمْ بِهِ] أَيِ مِثْلُ - قَائِمٌ - مَعَ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا مَعَ
فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَيْضًا [جُمْلَةً وَلَا عُومَلَ] قَائِمٌ مَعَ الضَّمِيرِ [مُعَامَلَتَهَا] أَيِ مُعَامَلَةُ الْجُمْلَةِ [فِي
الْبِنَاءِ] حَيْثُ أَعْرَبَ فِي مِثْلِ - رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَجُلَانِ قَائِمَانِ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ .

[وَمَا يُرَى تَقْدِيمُهُ] أَيِ مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي يُرَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُسْنَدِ [كَاللَّازِمِ لَفْظُ
مِثْلٍ وَغَيْرِ] إِذَا اسْتَعْمَلَا عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ [فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

(٢) لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَبْغَى الْغَنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْدَى

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُورَا الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلَفْتُ مَا عِنْدِي

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضٍ بِغَيْرِ
الْمُخَاطَبِ، لِكُنْهِ أَهْوَنَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِمَا .

قِيلَ وَقَدْ يُقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ نَحْوُ - كُلِّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَا لَوْ
أُخِّرَ نَحْوُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَإِنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضٍ بِغَيْرِ الْمُخَاطَبِ [بأن (١)
يراد بالمثل والغير إنسان آخر مائل للمخاطب أو غير مائل ، بل المراد نفي البخل عنه على
طريق الكناية ، لأنه إذا نفي عن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه
عنه ، وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلاً يقوم به ، وإنا يرى التقديم في
مثل هذه الصورة كاللزام [لكونه] أى التقديم [أعون على المراد بهما] أي بهذين
التركيبن ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ،
والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله - كاللزام - أنه قد يقدم
وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال
إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل الاعجاز .

[قيل وقد يقدم] المسند إليه الْمُسَوَّرُ بكل على المسند المقرون بحرف النفي [لأنه]
أى التقديم [دال على العموم] أى على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ
كل [نحو - كل إنسان لم يقم] فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان
[بخلاف ما لو أخر نحو - لم يقم كل إنسان - فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد]

(١) هذا تصوير للتعريض المنفى (٢) عطف على نفي البخل لاعلى قوله نفيه عنه .
وما جاء من تقديم لفظ مثل وغير في الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلَكَ يَلْتَنِي الْحَرْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غُرْبِهِ

وغيرى يا كل المعروف سَحَنًا وَيَقْشَعِبُ عَنْهُ يَبِضُّ الْأَبَادَى

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَا يَلْزَمُ تَرْجِيحُ التَّأْكِيدِ عَلَى التَّأْسِيسِ ، لِأَنَّ الْمُوْجِبَةَ
الْمَهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمُحْمُولِ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ [فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب
العموم ونفي الشمول ، وذلك أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير] ثلثا يُلْزَمُ
تَرْجِيحُ التَّأْكِيدِ [وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو
أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح ، لأن الافادة خير من الاعداء ،
وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أمّا في صورة التقديم فلأن قولنا - إنسان لم يقيم -
موجبة مهملة ، أما الايجاب فلا أنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان ، لا بنفى القيام
عنه ، لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول ، وأما الاهمال فلا أنه لم يذكر فيها
ما يدل على كَيْفَةِ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ ، مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان (١) وإذا
كان - إنسان لم يقيم - موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد
لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ [لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية] عند
وجود الموضوع ، نحو - لم يقيم بعض الإنسان - بمعنى أنهما متلازمان في الصدق ،
لأنه قد حكم في المهمة بنفى القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع
الأفراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض ، وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة ، فهي في قوة السالبة الجزئية
[المستلزمة نفي الحكم عن الجملة] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إمّا
بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياً ما كان يلزمها نفي
(١) هذا من اتعة الدليل على أنها مهمة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية
مثل - الإنسان نوع - فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد أيضاً ، ولكن الحكم
فيها ليس على ما صدق عليه الإنسان .

دون كل فرد ، والسالبة الممثلة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد ،
لورود موضوعها في سياق النفي ، وفيه نظر . لأن النفي عن الجملة في الصورة
الأولى وعن كل فرد في الثانية إنما أفاده الاستناد إلى ما أضيف إليه كل وقد ،
زال ذلك

الحكم عن جملة الافراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منقيا عن البعض ثابتا للبعض ،
وإذا كان - إنسان لم يقم - بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لأن كل فرد ،
فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول ، فيجب أن
يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحها للتأسيس على التأكيد .
وأما في صورة التأخير فلا تفتقر قولنا - لم يقم إنسان - سالبة مهمة لا سور فيها
[والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد] نحو - لا شيء من
الإنسان بقاءم - ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية بينه بقوله
[لورود موضوعها] أي موضوع المهمة [في سياق النفي] حال كونه نكرة غير
مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يقم إنسان -
بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد
المعنى الأول ، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ، لتكون كل لتأسيس
معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فعند
انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقسيم بدون كل لسلب العموم
ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن
يعكس هذا ليكون كل لتأسيس الراجع دون التأكيد المرجوح [وفيه نظر لأن النفي
عن الجملة في الصورة الأولى] يعني الموجبة المهمة المعدولة المحمول ، نحو - إنسان
لم يقم [وعن كل فرد في] الصورة [الثانية] يعني السالبة المهمة ، نحو - لم يقم إنسان
[إنما أفاده الاستناد إلى ما أضيف إليه كل] وهو لفظ إنسان [وقد زال ذلك] الاستناد

بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ، فَيَكُونُ تَأْسِيسًا لَا تَأْكِيدًا ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ إِذَا أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ
فَرْدٍ فَقَدْ أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي لَا يَكُونُ كُلُّ تَأْسِيسٍ ،

المفيد لهذا المعنى [بالاسناد اليها] أى إلى كل ، لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق
حسندا إليه [فيكون] أى على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى
الحاصل من الاسناد إلى إنسان يكون كل [تأسيسا لا تأكيذا] لأن التأكيذ لفظ يفيد
تقوية ما يفيد لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى (١) حيثئذ إنما أفاده
الاسناد إلى لفظ كل لا شئ آخر حتى يكون كل تأكيذا له ، وحاصل هذا الكلام أنا
لأنسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ،
ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيذ الاصطلاحي ، أما لو أريد
بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحيثئذ يتوجه
ما أشار إليه بقوله [ولأن] الصورة [الثانية] يعنى السالبة المبهمة نحو - لم يقم إنسان
[إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت] كل [على الثانى]
أى على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى - لم يقم كل إنسان - نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد [لا يكون] كل [تأسيسا] بل تأكيذا ، لأن هذا المعنى كان
حاصلًا بدونه ، وحيثئذ فلو جعلنا - لم يقم كل إنسان - لعموم السلب مثل - لم يقم
إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيذ على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلا ، بل إنما يلزم
ترجيح أحد التأكيذين على الآخر ، وما يقال إن دلالة - لم يقم إنسان - على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام ودلالة - لم يقم كل إنسان - عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تأكيذا ففيه نظر ، إذ لو اشترط في التأكيذ اتحاد الداليتين لم يكن حيثئذ - كل إنسان
لم يقم - على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيذا ، لأن دلالة - إنسان لم يقم -

(١) وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية ، والنفي عن الجملة في الصورة

الأولى .

وَلَاَنَّ النَّكْرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ - سَالِبَةً كُلِّيَّةً لَا مُهْمَلَةً .
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلٌّ دَاخِلَةً فِي حَيْزِ النِّفْيِ بِأَنَّ أُخْرِتْ عَنْ أَدَاتِهِ
نَحَرٌ :

• مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ •

أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا - لم يقم إنسان -
سالبة كلية لا مهملة] كما ذكره هذا القائل ، لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل
واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مبيِّن ، ولا محالة وهنا شيء (٢) يدل على أن
الحكم فيها على كُليَّة أفراد الموضوع ، ولا نفي بالسور سوى هذا ، وحينئذ يندفع
ما قيل سماها مهمله باعتبار عدم السور .

[وقال عبد القاهر : إن كانت] كلمة [كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن
أداته] سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا ، وسواء كان الخبر فعلا [نحر - ما كل
ما يتمنى المرء يدركه] .

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن (٣)

أو غير فعل ، نحو قولك - ما كل مُتَمَنٍّ المرء حاصلا [أو معمولة للفعل المنفي]
الظاهر أنه عطف على - داخلة - وليس بسديد ، لأن الدخول في حيز النفي شامل
لذلك ، وكذا لو عطفها على أخرت بمعنى - أو جعلت معمولة - لأن التأخير عن

(١) لأن مدلوله المطابق لثبوت النفي عن إنسان ما ويلزمه النفي عن الجملة .

(٢) وهو وقوع النكرة في سياق النفي - وبعد فهذا البحث على طوله لا طائل

تحت ، ولا يليق الاشتغال به في علوم البلاغة (٣) هو لابي الطيب المتنبى .

نَحْوُ - مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ، وَلَمْ آخُذْ كُلُّ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كُلُّ الدَّرَاهِمِ لَمْ آخُذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلُّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ :

أداة النفي أيضا شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال ، والمعمول أعظم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيذا لاجدهما أو غير ذلك [نحو ما جاءني القوم كلهم] في تأكيد الفاعل [أو ما جاءني كل القوم] في الفاعل ، وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلاً أصل فيه [أو لم آخذ كل الدراهم] في المفعول المتأخر [أو كل الدراهم لم آخذ] في المفعول المتقدم ، وكذا لم - آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ - ففي جميع هذه الصور [توجه النفي إلى الشمول خاصة] لا إلى أصل الفعل [وأفاد] الكلام [ثبوت الفعل أو الوصف لبعض] بما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام [أو] أفاد [تعلقه] أي تعلق الفعل أو الوصف [به] أي ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف ، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حُلَافٍ مِثِينٍ) [وإلا] أي وإن لم تسكن داخلة في حيز النفي ، بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي [عم] النفي كل فرد بما أضيف إليه كل ، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين] اسم واحد من الصحابة (١) [أقصرت الصلاة] بالرفع فاعل - أقصرت [أم نسيت]

(١) هو لقبه لا اسمه ، أما اسمه فالخزباق أو العرياض بن عمرو .

كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا قِتْضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ .

يا رسول الله [كل ذلك لم يكن] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شعول النفي وعمومه لوجبه : أحدهما أن جواب - أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لآفته عارف بأن الكائن أحدهما ، والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن - قال له ذو الدين : بل بعض ذلك قد كان - ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [وعليه] أى على عموم النفي عن كل فرد [قوله] أى قول أبي النجم .

[قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ]

يرفع - كله - على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المفتقر إليه ، أى لم أصنعه . [وأما تأخيرُهُ] أى تأخير المسند إليه [فلا قِتْضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ] وسيجيء بيانه (١) .

هذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفرق عما نقله قبله ، وإنما ذكره بعده لاستقامة أدك - ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كُلُّ ذِي لُبٍّ يُمَوِّتُكَ نَصَحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْبٍ

(٢) مَا كُلُّ رَأْيٍ الْفَقِي يَدْعُو إِلَى رَشَدٍ إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مُشْكِلٌ قَتِفِ

(٣) إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّبِيبَ كَلَامُهُمَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا

(١) أي في باب المسند الآتي بعد هذا الباب .

هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ
مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ رَجُلًا - مَكَانَ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،
وَقَوْلِهِمْ - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مَكَانَ الشَّانِ أَوِ الْقِصَّةِ ، لِتَمَكُّنِ مَا يَعْقِبُهُ فِي ذَهْنِ
السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

وضع المضمر موضع المظهر

[هذا] أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات
المدكورة [كله مقتضى الظاهر] من الحال [وقد يخرج الكلام على خلافه] أى على
خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إِيَّاهُ [فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم - نعم
رجلاً] زَيْدٌ [مكان - نعم الرجل زيد] فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير
عائد إلى مُتَعَقِّلٍ معهود فى الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل ، وإنما
يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر [فى أحد القولين] أى قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلاً - خبره فيحتمل عنده
أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص وهو متقدم تقديراً ، ويكون التزام أفراد الضمير
حيث لم يقل - نعمنا ونعموا - من خواص هذا الباب ، لكونه من الأفعال الجامدة
[وقولهم - هو أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مكان الشان أو القصة] فالاضمار فيه أيضاً على خلافه
مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤتى إذا
كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فتوله - هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مجرد قياس ، ثم علل وضع
المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله [لئتمكن ما يعقبه] أى يعقب الضمير ، أى يحى
على عقبه [فى ذهن السامع لأنه] أى السامع [إذا لم يفهم منه] أى من الضمير

مَعْنَى اُنْتَظَرُهُ ، وَقَدْ يَعْكَسُ فَإِنْ كَانَ اسْمُ إِشَارَةٍ فَلِكُلِّ الْعَنَاءَةِ بِتَمْيِيزِهِ لِاخْتِصَاصِهِ
بِحُكْمٍ بَدِيعٍ ، كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِبَ زَنْدِيقًا

[معنى انتظره] أى انتظر السامع ما يقبض الضمير ليفهم منه معنى ، فيتمكن بعد
وروده فضل تمكن ، لأن الحصول بعد الطلب أمر من المُتَسَاقِ بلا تعب ، ولا يخفى
أن هذا لا يحسن فى باب - نم - لأن السامع مالم يسمع المُفسِّر لم يعلم أن فيه ضميراً ،
فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

وضع المظهر موضع المضمَر

[وقد يَكْسُ] وَضَعَ المضمَر موضع المظهر ، أى يوضع المظهر موضع المضمَر
[فإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمَر [اسم إشارة فلِكُلِّ الْعَنَاءَةِ بِتَمْيِيزِهِ] أى
تمييز المسند اليه [لاختصاصه بحكم بدیع كقوله : كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ] هو وصف عاقل
الاول ، بمعنى كامل العقل مُتَنَاهٍ فِيهِ [أَعْيَتْ] أى أَعْيَتْه وَأَعْجَزَتْه ، أَرَأَيْتَ عَلَيْهِ
وصفت (٢) [مَذَاهِبُهُ] أى طرق معاشه [وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا] هذا الذى
ترك الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِبَ [أى المتقن من - نَحْرَ الْأُمُورِ] عَلِمَا أَتَقَنَّا
[زَنْدِيقًا] (٣) كَأَفْرَا نَافِيَا لِلصَّانِعِ الْعَدْلِ الْحَكِيمِ ، فَقَوْلُهُ - هَذَا - [إشارة الى حكم سابق غير

(١) قد أجيب عن هذا بأنه يجوز أن يعرف أن فيه ضميراً قبل سماع المُفسِّر بقريئة
أو نحوها (٢) هو متعدد على التقدير الاول ، ولازم على الثانى (٣) البيتان لأحمد بن
يحيى بن إسحاق الرَّاوْنَدِيّ من شعراء الدولة العباسية ، وقد جاء قبل البيتين :

أَوْ التَّهْمُ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدًا الْبَصَرِ ، أَوْ النِّدَاءُ عَلَى كَالِ بِلَادَتِهِ أَوْ
فَطَاتَتِهِ ، أَوْ ادَّعَاءُ كَالِ ظُهُورِهِ ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ .

تَعَالَتْ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتَ بِذَلِكَ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل
الى اسم الاشارة لسكال الغاية بتمييزه ، لِيُرَى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين
هو الذي له الحكم المجيب ، وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم
البديع هو الذي أُثْبِتَ للمُسند اليه المُعْبَرُ عنه باسم الاشارة [او التهم] عطف على كَالِ
الغاية [بالسامع كما إذا كان] السامع [فاقد البصر] أو لا يكون ثمة مُشَارٌ اليه أصلا
[أو النداء على كَالِ بِلَادَتِهِ] أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [أو] على
كَالِ [فطاته] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [أو ادعاء كَالِ ظهوره] أي
ظهور المسند اليه [وعليه] أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمحل لادعاء كَالِ الظهور
[من غير هذا الباب] أي باب المسند اليه [تعالت] أي أظهرت العلة والمرض [كي
أشجى] أي أحزن ، من - شَجِيَ بالكسر - أي صار حزينا ، لا من - شَجَا العظم -
بمعنى - نَشِبَ في حلقه [وما بك علة - تريدن قتلي قد ظفرت بذلك] (١) أي بقتلي ،

(١) سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا وَفَرَّقَ الْعِيسَ وَالْأَذْلَالَ تَفْرِيقًا

البيت لعبد الله بن الدمينه من شعراء الدولة الأموية :

تطبيقات على وضع المضمحل موضع المظهر وبالعكس :

(١) نِعَمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

(٢) إِنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نَمَطَ الْحَقِّ مَائِلُهُ وَالْدَّرْعُ مُحَقَّبَةٌ وَالسَيْفُ مَقْرُوبٌ

وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلِزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ ، نَحْوُ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ)
وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ - وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ - أَوْ إِدْخَالَ الرُّوحِ فِي ضَمِيرِ
السَّامِعِ وَتَرْيِيسَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْمَأْمُورِ ، مِثْلَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ - أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُكَ بِكَذَا -

كان مقتضى الظاهر أن يقول - به - لانه ليس بمحسوس ، فعدل الى - ذلك - إشارة
الى أن قلبه قد ظهر ظهور المحسوس .

[وإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمر [غيره] أى غير اسم الإشارة
[لزيادة التمكن] أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع [نحو - قل هو الله أحد ،
الله الصمد] أى الذى يُصَمَدُ اليه ويُقَصَدُ فى الحوائج ، لم يقل - هو الصمد - لزيادة
التمكن [ونظيره] أى نظير - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ - فى وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن [من غيره] أى من غير باب المسند اليه [وبالحق] أى بالحكمة
المقتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو
إدخال الروح] صُفِّتْ عَلَى زِيَادَةِ التَّمَكُّينِ [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا
كالتأكيد لإدخال الروح [أو تقوية داعي المأمور ، مثالهما] أى مثال التقوية وإدخال
الروح مع التربية [قول الخلفاء - أمير المؤمنين يأمرك بكذا] مكان - أنا آمرك
فالأول (نعم امرأين) من وضع المضمر موضع المظهر لأجل إفادة التشويق ،
والثانى من وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَاتَّخَذَ لَهَا نَصْرًا لَاحِقًا لَكِنَّ تَعَمَّى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ .

(٢) شَدَّدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضَبَانُ

وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَاذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - أَوْ الِاسْتِعْطَافِ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا

قَالَ السَّكَاكِيُّ : هَذَا غَيْرٌ مُخْتَصَّ بِالْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّكَلُّمِ

وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الْآخَرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمحل لتقوية داعي المأمور [من غيره] أى من

غير باب المسند إليه [فاذا عزمْتَ فتوكل على الله] لم يقل - عَلَى - لما في لفظ الله من تقوية الداعي إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات مرصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة

الباهرة وغيرها [أو الاستعطاف] أى طالب العطف والرحمة [كقوله :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقَرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

لم يقل - أَنَا - لما في لفظ - عَبْدُكَ الْعَاصِي - من التَّخَضُّعِ واستحقاق الرحمة

وترقب الشفقة .

الالتفات

[قال السكاكي هذا] أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص

بالمسند إليه ولا] النقل مطلقا يختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى

الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامع (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا]

أى سواء كان في المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها واردا في الكلام أو كان

مقتضى الظاهر إيرادها [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

(١) لأن ظاهر كلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذي لا يختص

بهذا القدر ، مع أن الذي لا يختص به هو النقل مطلقا كما جرى عليه السعد دفعا لما في

هذا الظاهر من التهاافت .

وَيُسَمَّى هَذَا النَّقْلُ التَّفَاتَا ، كَقَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَمْدِ

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الِاتِّفَاتَ هُوَ التَّعْيِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْيِيرِ عَنْهُ بِآخِرِ مَتْنٍ ،

في الاثنين (١) ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي ، لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الاتفات بالنظر إلى الأمثلة [ويسمى هذا النقل] عند علماء المعاني [التفاتا] مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس [كقوله] أي قول امرئ القيس (٢) [تطاول ليلك] خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر - لَيْلِي [بالامتداد] بفتح الهززة وضم الميم اسم موضع [والمشهور] عند الجمهور [أن الاتفات هو التعيير عن معنى بطريق من] الطرق [الثلاثة] التكلم والخطاب والغيبة [بعد التعيير عنه] أي عن ذلك المعنى [بآخر منها] أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة ، بشرط أن يكون التعيير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ، ولا بد من هذا التقيد ليخرج مثل قولنا - أَنَا زَبْدٌ وَأَنْتَ عَمْرُو ،

وَنَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا (٣)

(١) الثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة ، والاثنان ما بقي منها بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا إلى غيره :

(٢) هو امرؤ القيس بن عانس السكندى الصحابي ، وذلك من قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَمْدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَقُدْ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةُ ذِي الْعَائِرِ الْأَمْدِ

(٣) هو من قول رجل جاملي من بني عقيل :

وَهَذَا أَخْصَ ، مِثَالُ الِاتِّفَاتِ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخُطَابِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي
فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ -

وقوله تعالى - وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ، و- اهْدِنَا - و- أُنْعِمْتَ - فان الالفات إنما هو في - إِيَّاكَ
تَعْبُدُ - والباقي جَارٍ عَلَى أَسْلُوبِهِ ، ومن زعم أن في مثل - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - الالفات والقياس
آمَنَتم فقد سها ، على ما يفهم به كتب النحو (١) [وهذا] أى الالفات بتفسير الجمهور
[أخص منه] بتفسير السكاكى ، لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبّر عنه
بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ، أو يكرّر مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها
فترك وعدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الالفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور مخصوص
بالأول ، حتى لا يتحقق الالفات بتعبير واحد ، فكلّ الفات عندهم الفات عنده من
غير عكس ، كما في - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [مثال الالفات من التكلم إلى الخطاب - ومالى لا
أعبد الذى فطرني وإليه ترجعون] ومقتضى الظاهر - أَرْجِعْ - والتحقيق أن المراد
مالككم لا تعبدون ، لكن لما عبّر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السّوق إجراء
باقى الكلام على ذلك الطريق ، فعدل عنده إلى طريق الخطاب ، فيكون الفات على

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النّخيل غارة ملّحاحا

والصبحا ظرف زمان متعلق بقوله - صبحوا - وألفه للاطلاق ، والنخيل موضع
بالشام ، وملّحاحا صيغة مبالغة من اللّاح ، والشاهد في انتقاله من ضمير المتكلم وهو
- نحن - إلى الغيبة وهو - اللذون - وهو جار على ما يقتضيه الظاهر .

(١) من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة ، لأن الموصول اسم
ظاهر ، فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بالنداء ، وحيث أن يكون - آمَنُوا -
جاريا على مقتضى الظاهر .

وَالِى الْغَيْبَةِ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكْلِمْ :
 طَعَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طَرُوبٌ بُعِدَ الشَّبَابُ عَصَرَ حَانَ مَشَيْبُ
 يُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا وَعَادَتْ عَوَادَ يَتْنَا وَخُطُوبُ
 وَإِلَى الْغَيْبَةِ - حَتَّى إِذَا

المذهبين [و] مثال الالتفات من التكلم [إلى الغيبة - إنا أعطيناك الكوثر ، فصل
 لربك وانحر] ومقتضى الظاهر - لنا [و] مثال الالتفات [من الخطاب إلى التكلم]
 قول الشاعر (١) [طحا] أى ذهب [بك قلب في الحسان طروب] ومعنى طروب في
 الحسان أن له طرباً في طلب الحسان ونشاطاً في مراودتها [بعيد الشباب] تصغير -
 بُعد - للقرب ، أى حين ولى الشباب وكاد ينصرم [عصر] ظرف زمان مضاف إلى
 الجملة الفعلية ، أعني قوله [حان] أى قُرب [مشيب • يكلفني ليلي] فيه التفتات من
 الخطاب في - بك - إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر - يكلفك - وفاعل - يكلفني - ضمير
 القلب ، و - ليلي - مفعوله الثانى ، والمعنى - يطالبني القلب بوصـل ليلي ، وروى
 - تكلفني - بالناء الفوقانية ، على أنه مسند إلى - ليلي - والمفعول محذوف أى شدائد
 فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفتات آخر من الغيبة إلى الخطاب [وقد
 شط] أى بُعد [وليها] أى قربها [وعادت عواد بيتنا وخطوب] قال المرزوق : عادت
 يجوز أن يكون فاعلت من (٢) المَعَادَاة ، كَأَنَّ الصَّوَارِفَ وَالْخُطُوبَ صَارَتْ تَعَادِيهِ ،
 ويجوز أن يكون من عَادَ يَعُودُ - أى عادت عَوَادُ عَوَائِقُ كَانَتْ تَحُولُ بَيْنَنَا إِلَى
 مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ [و] مثل الالتفات من الخطاب [إلى الغيبة] قوله تعالى [حتى إذا

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عَادَتْ عَادَوْتُ ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم
 حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت عَادَتْ عَلَى وَزْنِ فَاعَلَتْ بِحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمُ - وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمْ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ
مَشِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ - وَإِلَى الْخُطَاب - مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ -
وَوَجْهُهُ أَنْ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيبَةً
لِنَشِاطِ السَّامِعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقَاضًا لِلْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كَمَا
فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكَ
لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكُلَّمَا أُجْرِيَ عَلَيْهِ صِفَةٌ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوِيَ ذَلِكَ الْمُحَرِّكُ
إِلَى أَنْ يُوَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمَفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ ،

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمُ [وَالْقِيَاسُ بِكُم] [وَ] مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ [مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمْ]
قَوْلُهُ تَعَالَى [اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرَ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ فُسَاقَهُ ، أَيْ
سَاقَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّحَابَ وَأَجْرَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ [وَ] مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ [إِلَى
الْخُطَابِ] قَوْلُهُ تَعَالَى [مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ إِيَّاهُ .

[وَوَجْهُهُ] أَيْ وَجْهُ حَسَنِ الْإِلْتِفَاتِ [أَنْ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ
كَانَ] ذَلِكَ الْكَلَامَ [أَحْسَنَ تَطْرِيبَةً] أَيْ تَجْدِيدًا وَإِحْدَاثًا ، مِنْ - طَرِيقِ الثُّبُوتِ
[لِنَشِاطِ السَّامِعِ وَ] كَانَ [أَوْ ذِكْرَ إِيقَاضٍ لِلْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ] أَيْ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ
لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَّةً ، وَهَذَا وَجْهُ حَسَنِ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ [وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ
بِلَطَائِفَ] خِصَرُ هَذَا الْوَجْهِ الْعَامِ [كَمَا فِي] سُورَةِ [الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ
بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ] ذَلِكَ الْعَبْدَ [مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى ذَلِكَ
الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ [وَكُلَّمَا أُجْرِيَ عَلَيْهِ صِفَةٌ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوِيَ ذَلِكَ الْمُحَرِّكُ إِلَى
أَنْ يُوَوَّلَ الْأَمْرَ إِلَى خَاتِمَتِهَا] أَيْ خَاتِمَتِهَا تِلْكَ الصِّفَاتِ ، يَعْنِي - مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ [الْمَفِيدَةِ
أَنَّهُ] أَيْ ذَلِكَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ [مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ] لِأَنَّهُ أَضْيَفُ مَالِكٍ إِلَى

فَجِئْتُ يُوْجِبُ الْاِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْحِطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالْاِسْتِعَانَةِ فِي الْمُهْمَاتِ .

يوم الدين هل طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفية ، أى مَالِكٍ في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم (٢) [فجئت يوجب] ذلك المحرك لتناهيه في القوة [الاقبال عليه] أى [قال العبد على ذلك الحقيق بالحمد] والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات [قالباء في] - بتخصيصه - متعلق بالخطاب ، يقال - حَاطَبُهُ بالدعاء - إذا دعرت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة ، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول - نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقديم

(١) يعنى به المجاز العقلى في النسبة الاضافية ، فقد أضيف اسم الفاعل إلى الظرف ، وَحَقُّهُ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ (٢) وهو الذى قدره الخطيب في قوله - مالك الامر كله في يوم الجزاء (٣) يعنى مفعوله الثانى ، ومفعوله الاول هو الضمير المقدم عليه .
تطبيقات على الالتفات :

(١) - قوله تعالى - وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٢) بَأَنْتَ سَعَادُ فَامَسَى الْقَلْبُ مَعُودًا وَأَخْلَفْتِكَ ابْنَةُ الْحَرِّ الْمَوَاعِيدَا

(٣) - قوله تعالى - وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالاول فيه انتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله - واستغفر لهم الرسول ، والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب في قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم في قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبُ بغيرِ ما يَتَرَقَّبُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافٍ
مُرَادِهِ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْرِيِّ لِلْحِجَّاجِ وَقَدْ قَالَ :
لَهُ مُتَوَعِّدًا - لَا أَهْلِكَ

المفعول ، فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا
أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك التحرك .

الأسلوب الحكيم

ولما انجز الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم
تكن من مباحث المسند إليه فقال [ومن خلاف المقتضى] أي مقتضى الظاهر [تلقى
المخاطب] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أي تلقى المتكلم المخاطب [بغير ما يترقب]
المخاطب ، والباء في - بغير - للتعدية وفي [بحمل كلامه] للسيب ، أي إنما تلقاه بغير
ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن المخاطب [على خلاف مراده]
أي مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيها] للمخاطب [على أنه]
أي ذلك الغير هو [الأول بالقصد] والارادة [كقول ابن القبيري (١) للحجاج
وقد قال] الحجاج [له] أي لابن القبيري حال كون الحجاج [متوعدا] إياه [لا أهلك]

إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَفُوكَ فِي عِلْمِ الْبِلَادِ مُنْكَسًا جَرَعَ الْهَلَالَ عَلَى قَيِّ الْفِتْيَانِ

(٣) أَصْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى تَكَلَّمَ كَالْأَصَمِّ الْأَعْمَمِ

(١) هو الغضبان بن القبيري الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الْأَدَمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدَمِ وَالْأَشْبَهَ ، أَيْ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بَأَن يَصْفَدَ لَا أَنَّ يَصْفَدَ ، أَوِ السَّائِلِ بغيرِ مَا يَتَطَلَّبُ ، بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ تَنْبِيْهًا أَنَّهُ الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوِ الْمُهْمُّ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ -

على الأدم [يعني القيد ، هذا مَقْرُوفٌ قَوْلُ الْحِجَاجِ] مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدَمِ وَالْأَشْبَهَ [هذا مَقْرُوفٌ قَوْلُ ابْنِ الْقَبْرِ ثَرِي ، فَأَبْرَزَ وَعِيدَ الْحِجَاجِ فِي مَعْرِضِ الْوَعْدِ ، وَتَلَقَّاهُ بغيرِ مَا يَتَقَرَّبُ ، بَأَن حَمَلَ الْأَدَمَ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْفَرَسِ الْأَدَمِ ، أَيْ الَّذِي غَلَبَ سَوَادُهُ حَتَّى ذَهَبَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِيهِ ، وَضُمَّ إِلَيْهِ الْأَشْبَهَ ، أَيْ الَّذِي غَلَبَ بَيَاضُهُ حَتَّى ذَهَبَ سَوَادُهُ ، وَمَرَادُ الْحِجَاجِ إِنَّمَا هُوَ الْقَيْدُ ، فَتَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْفَرَسِ الْأَدَمِ هُوَ الْأَوَّلَى بِأَن يَقْصِدَهُ الْأَمِيرُ [أَيْ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ فِي السُّلْطَانِ] أَيْ الْغَلْبَةُ [وَبَسْطَةُ الْيَدِ] أَيْ الْكَرَمُ وَالْمَالُ وَالنِّعْمَةُ [فَجَدِيرٌ بَأَن يَصْفَدَ] أَيْ يُعْطَى ، مَنْ - أَصْفَدَهُ [لَا أَن يَصْفَدَ] أَيْ يَقْبِذَ مِنْ - صَفَدَهُ [أَوِ السَّائِلِ] عَطَّفَ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، أَيْ تَلَقَّى السَّائِلَ [بغيرِ مَا يَتَطَلَّبُ بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ] أَيْ مَنْزِلَةَ غَيْرِ ذَلِكَ السُّؤَالِ [تَنْبِيْهًا] لِلْسَّائِلِ [عَلَى أَنَّهُ] أَيْ ذَلِكَ الْغَيْرِ [الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوِ الْمُهْمُّ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ] سَأَلُوا عَنْ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْقَمَرِ فِي زِيَادَةِ النُّورِ وَنَقْصَانِهِ ، فَأَجَبُوا بِبَيَانِ الْفَرْضِ مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَهْلَ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ مَعَالِمُ بَوَاقِيتُهَا النَّاسُ أُمُورُهُمْ مِنَ الْمَزَارِعِ وَالْمَتَاجِرِ وَحَالَ الدِّيُونِ وَالصُّومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَمَعَالِمُ الْحَجِّ يَعْرِفُهَا وَقْتُهُ ، وَذَلِكَ لِلتَّنْبِيْهِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى وَالْآلِيقَ بِحَالِهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَنْ يَطْلَعُونَ بِسَهُولَةٍ عَلَى دَقَائِقِ عِلْمِ الْهَيْئَةِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ لَهُمْ بِهِ

وَكَقُولِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ -

فرض [و كقوله تعالى - يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلولوالدين
والأقربين واليتامى والمساكين وابن السيل] سألوأ عن يأن ماذا ينفقون ، فأجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع
موقعها (١) .

(١) ويسمى كل من ذنك القسمين (تلقى المخاطب بغير ما يرقب والسائل بغير
ما يتطلب) الأسلوب الحكيم .

تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَامِلِي بِالْأَيْدِي

(٢) أَنْتَ تَشْتَكِي عِنْدِي مِرَاوَلَةَ الْفَرَى وَقَدْ رَأَيْتَ الضَّيْفَانَ يَنْحَوْنَ مِزْلِي

قُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جِدِّي فِي قِرَافِهِمْ وَعَجَلِي

فالأول وقع فيه لفظ (ثقلت) في كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فعمله المخاطب
على تثقيل طاقه بالمان والأيادي ، والثاني من تلقى السائل بغير ما يتطلب ، تنبيها على
أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوى منهم .

أمثلة أخرى :

(١) قالوا سلوت لبعد الألف قلت لهم سلوت عن صحتي وألبره من سقمي

(٢) وإخوان حببتهم دروفا فكانوها ولكن للاطادي

وقالوا قد صفت منا قلوب نعم صدقوا ولكن عن وداد

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهَا عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوْعِهِ نَحْوُ - وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّوْرِ فَفَرَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ - وَمِثْلُهُ - وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ - وَنَحْوُهُ ذَلِكَ يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ -

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه (١) نحو - ويوم ينفخ في الصور ففرع من في السموات ومن في الأرض] بمعنى - يَفْرَعُ [ومثله] التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢) كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] مكان - يَقَعُ [ونحوه] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى [ذلك يوم يجمع له الناس] مكان - يَجْمَعُ ، وهنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما هنا واقعا في موقعه ، واردا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف ، وقد استعمل هنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبيها على تحقق وقوعه .

(١) وكذلك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى - وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلْطَانٍ - أى مانلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما سيأتى ، وكذا اسم المفعول .

(٣) وإذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز ، وقد نازع بعضهم في عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .

تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس :

(١) - قوله تعالى - (أَنِّي أَمُرُّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) -

وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَرَضِ وَقَبْلَهُ السَّكَايَ مُطْلَقًا، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ
مُطْلَقًا، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :

وَمِمِّهِ مَغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

القلب

[القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه [نحو -
عرضت الناقة على الحرَض] مكان - عرضت الحرَض على الناقة - أى أظهرته عليها
للتشرب [وقبله] أى القلب [السكاى مطلقا] وقال : إنه بما يورث الكلام ملاحظة
[رده غيره] أى غير السكاى [مطلقا] لأنه عكس المطلوب ، وتقيض المقصود
[والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا] غير الملاحظة التى أورثها نفس القلب [قبل
كقوله : ومممه] أى مفازة [مغبرة] أى مملوءة بالغبرة [أرجاؤه] أى أطرافه
ونواحيه ، جَمَعَ الرِّجَا مَقْصُورًا [كان لون أرضه سماؤه (١)] على حذف المضاف

(٢) قوله تعالى - (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيُسْقِيهِ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) .

فالاول فيه لفظ - آتى - بمعنى يأتى ، والثانى فيه لفظ - فثير - بمعنى فأثارت .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ) .

(٢) ولقد أمر على اللثيم يسئلى ففضيت ثم قلت لا يعنينى

(١) هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الأموية .

أَيُّ لَوْنِهَا، وَإِلَّا رُدَّ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ طِينَتَ الْفَدَنِ السِّيَاحَ

[أي لونها] يعنى لون السماء ، فالمصرع الأخير من باب القلب ، والمعنى - كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة ، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه [وإلا] أى وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [رد] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [كقوله] :

• فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا •

[كما طينت الفدن] أى بالقصر [السياح (١)] أى الطين بالتبني ، والمعنى - كما طينت الفدن بالسياح ، يقال - طَيَّنْتُ السطح والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة في وصف الذاقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله - كما طينت الفدن بالسياح - لايهامه أن السياح قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل ، والقدن بالنسبة إليه كالسياح بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) هذا البيت لمعير بن شَيْمٍ التَّغْلِيّ المعروف بالقُطَامِيّ ، والضمير في قوله - عليها - للذاقة ، وأن في قوله - فلما أن جرى - زائدة ، وجواب لما في قوله بعد هذا البيت : أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا ونحن نظن أن إن تُسْتَطَاعَا (٢) يعنى أن الفدن فرع له في هذه الحالة ، كما أن السياح فرع له في غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السياح على الطين المخلوط بالتبن ، أما إذا حمل على الآلة التي يطين بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .

تطبيقات على القلب :

(١) لَمَّا أَبْالَافَاقِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتُهُ أَيْدِي عَوَاسِلِ

أحوال المسند

أما تركه فلما مرَّ كَقَوْلِهِ :

فَأَنَّى وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيبٌ ۝

أحوال المسند

[أما تركه فلما مر] في حذف المسند إليه [كَقَوْلِهِ] :

ومن يَكُ أَمْسِي بالمدينة رَحْلُهُ [فَأَنَّى وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيبٌ]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضَائِيٌّ بن.

الحارث - كَذَا فِي الصَّحَاحِ - وَلَفْظُ الْبَيْتِ خَبْرٌ وَمِنْهُ التَّحَسُّرُ وَالتَّوَجُّعُ ، فَالْمُسْنَدُ إِلَى

- قِيَارٍ - مَحذُوفٌ (١) لِقَصْدِ الْإِخْتِصَارِ وَالْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ مَعَ

(٢) فَنِي قَبْلَ التَّفْرِيقِ يَا ضَبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الرَّدَاعَا

فَالْأَوَّلُ فِيهِ تَمْثِيلٌ مَقْلُوبٌ لِلْمُبَالَغَةِ ، وَالْأَصْلُ - لَعَابُهُ لَعَابُ الْإِفَاعِي - وَهُوَ قَلْبٌ

مَقْبُولٌ ، وَالثَّانِي فِيهِ قَلْبٌ غَيْرٌ مَقْبُولٌ ، وَالْأَصْلُ - وَلَا يَكُنِ الْوَدَاعُ مَوْقِفًا مِنْكَ ، لِأَنَّ

الْأَصْلُ فِي النِّكَرَةِ إِذَا كَانَ مَعَهَا مَعْرِفَةٌ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْخَبْرُ .

أمثلة أخرى :

(١) وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَانَ غُرَّتُهُ وَجَّهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُتَدَخُّ

(٢) فَلَوْ أَنِّي شَهِدْتُ أَبَا سَعَادٍ غَدَاةً غَدَاً لِمُجَّتِهِ يَفْرُقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ

(١) وَالتَّقْدِيرُ - وَقْيَارٌ لَغْرِيبٌ أَيْضًا ، وَقَوْلُهُ - لَغْرِيبٌ - فِي الْبَيْتِ خَبْرٌ إِنْ ، وَلَا يَصِحُّ

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
 وَقَوْلُكَ - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو - وَقَوْلُكَ - خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ :
 هَ إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا ه

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون - قيار - عطفا على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر لفظا أو تقديرا ، وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن ، لأن الخبر مقدم تقديرا ، فلا يكون مثل - إن زيدا وعمرو ذاهبان - بل مثل - إن زيدا وعمرو لذهاب - وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [وكقوله :

[نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف (١)]
 فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، فالمحذوف هنا هو خبر الأول بقريئة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس [وقولك زيد منطلق وعمرو] أي وعمرو منطلق ، فحذف للاحتراز عن النفي من غير ضيق المقام [وقولك خرجت فإذا زيد] أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما شبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [وقوله :

[إن محلا وانت مرتحلا] وان في السفر إذ مضوا مهلا (٢)

أن يكون خبر قيار لا قرأته باللام .

(١) هو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي من الشعراء المحضرين (٢) هو لاعتشى قيس

أَيَّ إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (قُلْ لَوْ أَنَّم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى (فَصَبِّرْ جَبِيلٌ) يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَيَّ أَجْمَلٍ أَوْ قَامَرِي .

[أي إن لنا في الدنيا] حُلُولًا [و] [إن] [لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالاً ، والمسافرون
 قد تَوَعَّلُوا في الماضي لإرجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذي
 هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين ، أعنى العقل ، ولضيق
 المقام ، أعنى المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لأطراد الحذف في مثل - إِنَّ
 مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا - وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً فقال - هذا باب - إن مالا وإن
 ولداً (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى] فقوله - أنتم - ليس
 بمبتدأ ، لأن لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والاصل - لو
 تملكون تملكون - فحذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل
 من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف
 هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - فصبر جميل - يحتمل الأمرين] حذف
 المسند أو المسند إليه [أي] فَصَبَّرْ جَبِيلٌ [أجمل أو قَامَرِي] صَبَّرْ جَبِيلٌ ، ففي الحذف
 تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف ما لو ذكر فانه يكون
 نصاً في أحدهما .

من شعراء الجاهلية ، ومجلاً ومرتبلاً مصدران ميميّات ، والسفر اسم جمع بمعنى
 المسافرين ، ويعنى بهم الموتى ، والمامل مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة .
 (١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن ويتعدد اسمها ، فيطرد في هذه الحالة حذف
 خبرها .

وَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقٍ نَحْوُ (وَلَئِنْ سَأَلْتُ
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ :
لِيُكَفِّرَ بِزَيْدٍ ضَارِعٍ لِحُصُومَةٍ ۝

[ولا بد] للحذف [من قرينة] دالة عليه ليفهم من المعنى [كوقوع الكلام]
سؤال محقق نحو - ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله [أى خلة
الله ، لحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكافئ
جواباً عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء
بعدم الحذف كذلك ، وكقوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ
خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وكقوله تعالى (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي
أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [أو مقدر] عطفت على محقق [نحو] قول ضارع ابن نهشل يرفى به
ابن نهشل [ليك يزد] كانه قيل من يبيكه فقال [ضارع] أى يبيكه ضارع أى إذا
[لخصومة] لانه كان ملجأ للذلاء ، وعرضا للضعفاء ، تمامه :

(وَخُتِبَتْ عَمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِعُ)

والمختبىط هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الاذها ،
والاهلاك ، والطوائع جمع مطيعة على غير القياس ، (٢) كل رافع جمع ملقحة ، و

(١) الأولى أن يقال فى التعليل : لأن السؤال مذكور صريحاً .

(٢) وجمعها القياسى مطاوح ومطيحات .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لولا المشقة ساد الناس كلهم الجود يفرق والاقدام قتال

وَفَضْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إجمالاً ثُمَّ تَفْصِيلاً ، وَبِوُقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ -
غَيْرِ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بِمَخْطُوطٍ ، وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ، أَى سَائِلٌ مِنْ أَجْلِ إِذْهَابِ الْوَقَائِعِ مَالَهُ ، أَوْ يَبْسُكِي
الْمَقْدَرُ ، أَى يَبْسُكِي لِأَجْلِ إِهْلَاكِ الْمَنَآيَا يَزِيدُ [وَفَضْلُهُ] أَى رَجَحَانِ نَحْوِ - لِيُبِكَ يَزِيدُ
ضَارِعٌ - مَبْنِيَا لِلْمَفْعُولِ [عَلَى خِلَافِهِ] بِعَنَى - لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مَبْنِيَا لِلْفَاعِلِ ، نَاصِبَا
لِيزِيدَ وَرَافِعَا لَضَارِعَ [بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ] بِأَنْ أَجْمَلَ أُوْلَى [إجمالاً ثُمَّ] فَصَلَ ثَانِيَا
[تَفْصِيلاً] أَمَّا التَّفْصِيلُ فظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْإِجْمَالُ فَلَا تَهْمَا لِمَا قِيلَ - لِيُبِكَ - عِلْمٌ أَنَّ هُنَاكَ
بِأَكْبَارٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ هَذَا الْبُكَاءُ ، لِأَنَّ الْمُسْتَدِلَّ إِلَى الْمَفْعُولِ لَا يَدُلُّهُ مِنْ فَاعِلٍ مَحْذُوفٍ أَقِيمَ
الْمَفْعُولِ مَقَامَهُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التُّكَرُّرَ أَوْكَدَ وَأَقْوَى ، وَأَنَّ الْإِجْمَالَ ثُمَّ التَّفْصِيلَ أَوْقَعَ
فِي النَّفْسِ [وَبِوُقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ - غَيْرِ فَضْلَةٍ] لِكَوْنِهِ مُسْتَدِلًّا إِلَيْهِ لَا مَفْعُولًا كَمَا فِي خِلَافِهِ

(٢) إِلَيْهِ يَاطِيرُ أَلَا مِنْ مُسْعِدٍ إِنِّي قَدْ شَفَقْتُ طُولَ السَّهْرِ

ظَهَرَ الْفَجْرَ وَقَدْ عَوَّدْتَنِي أَنْ تُفَنِّئَنِي إِذَا الْفَجْرُ ظَهَرَ

حُذِفَ فِي الْأَوَّلِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ لِمَجَارَاةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ - لَوْلَا الْمَشَقَّةُ مُوجُودَةٌ -
وَحُذِفَ فِي الثَّانِي خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ أَيْضًا لِلِاخْتِصَارِ وَضَيْقِ الْمَقَامِ ، وَالتَّقْدِيرُ - أَلَا مِنْ مُسْعِدٍ
فِيكَ ، وَحُذِفَ فِي الثَّلَاثِ الْفِعْلُ لِلِاحْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ ، وَالتَّقْدِيرُ - إِذَا ظَهَرَ الْفَجْرُ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْثَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ) .

(٢) وَالنَّاسُ هَذَا حِظُّهُ مَالٌ وَذَا عِلْمٌ وَذَاكَ مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ

(٣) وَالطَّيْرُ أَقْسَمُهَا الْكُرَى وَالنَّاسُ نَامَتْ وَالْوُجُودُ

وَيَكُونُ مَعْرِقَةُ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلَبَّاءٌ مَرَّةً ،

[ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة ، لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره] أي ذكر الفاعل لاسناد الفعل إلى المفعول وتتمام الكلام به ، بخلاف ما إذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ، إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه .

[وأما ذكره] أي ذكر المسند [فلما مر] في ذكر المسند إليه ، من كَوْنِ الذِّكْرِ هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (١) ومن التعريض بغباوة السامع ، نحو - مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا - في

(١) إنما ذكر المسند هنا مع أنه وقع جواباً لسؤال محقق في الآية (وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) لأن الكفار لغباوتهم قد يتوهمون في بعض الحالات أن السائل عن تَجْوِزِ عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز على من معه عن يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى (قَالُوا أَنْتَ فَخَلَعْتَ هَذَا بَالِهَتَنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ) .

(٢) قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَآؤُنَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

ذكر المسند في الأول - بل فعله كبيرهم - لضعف التعويل على القرينة تعريضاً

أَوْ أَنْ يَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ أَسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِكَوْنِهِ خَيْرَ سَبَبٍ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِ

جواب من قال : من نيكم ؟ وغير ذلك [أو] لاجل [أن يتعين] بذكر المسند [كونه]
اسما [يفيد الثبوت والدوام] [أو فعلا] يفيد التجدد والحدوث .

[وأما إفراده] أي جعل المسند خير جملة [فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى

الحكم] إذ لو كان سببيا نحو - زَيْدٌ قَامَ أَبْرَهُ - أو مفيدا للتقوى نحو - زَيْدٌ قَامَ - فهو
جملة قطعا ، وأما نحو - زَيْدٌ قَامَ - فليس بمفيد للتقوى ، بل هو قريب من زيد قام -

في ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوى - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تَقْوَى
الحكم ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف

التأكيد نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تَقْوَى الحكم في الاصطلاح هو تأكيد

بالطريق المخصوص ، نحو - زيد قام - فإن قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد

للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا - أنا سعت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما

أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى

التَقْوَى ، لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ، ضرورة حصول تكرار الاستناد الموجب

بغباوتهم ، وذكر في الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد

التجدد حينما بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب

في مقامه .

أمثلة أخرى :

(١) يقولون من يَرْقَى إِلَى الْفُلْكِ مُضْعَدًا فَقُلْتُ لَهُمْ يَرْقَى إِلَيْهَا النَّوَابِغُ

(٢) لَوْلَا اتَّقَى لَجَعَلْتُ قَبْرَكَ كَتَمْنِي وَجَعَلْتُ قَوْلَكَ "سُتِي" وَصِكتَانِي

نحو - زيد أبوه منطلق .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سَمَّى في قسم النحو الوصف بحال الشيء. نحو - رجل كريم - وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببه ، نحو - رجل كريم أبوه - وصفا سببيا ، وسمَّى في علم المعاني المسند في نحو - زيد قام - مسندا فعليا ، وفي نحو - زيد قام أبوه - مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلماذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال ، وقال [والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق] وكذا - زيد انطلق أبوه - ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة حُلِّقَتْ على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند في نحو - زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفي نحو (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) لا بُدَّ تعليقها على المبتدأ ليس بعائد (١) ، وفي نحو - زيد قام ، وزيد هو قائم - لأن العائد فيهما مسند اليه ، ودخل

(١) لاتحاد المبتدأ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعل أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية في المسند إنما تقالان عند تغاير المبتدأ والخبر .

هذا والذي يهم في هذا العلم من ذلك أن أفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن عدم إفراده يفيد تقويته .

تطبيقات على أفراد المسند :

(١) خَيْرُ الصَّنَاعِ فِي الْأَنَامِ صَنِيعَةٌ تَنْبُو بِحَامِلِهَا عَنِ الْأَذْلَالِ

(٢) أَنَا لَا أَخْتَارُ تَقِيلُ يَدٌ قَطَعَهَا أَفْضَلُ مِنْ تِلْكَ الْقَبْلِ

أتى بالمسند في الأول مفردا - صليعة - لظهور الحكم في نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فَمَلًّا فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى اخْتِصَارِ وَجْهِهِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو - زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضرب صمرا في داره وزيد ضربته - ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوي ، وَالْعُمْدَةُ في ذلك تَلْبِغُ كَلامَ السَّكَاكِيِّ ، لَا نَأْتِي لَمْ نَجِدْ هَذَا الاصْطِلَاحَ لَمْ قَبْلَهُ .

[وأما كونه] أى المسند [فعلا فللتقييد] أى تقييد المسند [بأحد الأزمنة الثلاثة]
أعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذي يتربص وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو إجراء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مُهَلَّةٍ وَتَرَاخٍ ، وهذا أمر عرْفِي (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية ، كقولنا - زيد قائم الآن أو أمس ، أو غدا - ولهذا قال [على اختصار وجه] ولما كان التجدد لازما للزمان لَكَوْنِهِ كَمَا غَيْرَ قَارَأَ الدَّاتِ ، أى لا يجتمع أجواؤه في الوجود ، وَالزَّوْمَانُ جُرْمٌ من مفهوم الفعل ، كان الفعل مع إفادته التقييدا بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد ، وإليه أشار بقوله [مع إفادة التجدد ، كقوله] أى كقول طريف بن تميم

تقوية ، وأتى به في الثاني غير مفرد - لا أختار - لقصد التقوية في مقام افتخاره بنفسه .

أمثلة أخرى :

(١) يَدِ الْعَفَافِ أَصُونٌ عَزَّ حِجَابِي وَبَعْصَمَتِي أَشْمُو عَلَى أَثَرَانِي

(٢) نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَ لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(١) وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ .

أَوْكَلَّا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ
وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبَ صَرَّتَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ

[أوكلا وردت عكاظ] هو مَنَسُوقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه ، فيتناشدون ويتفاخرون ،
وكانت فيه وقائع [قبيلة • بعثوا إلى عريفهم] وعَرِيفُ الْقَوْمِ الْقِيَمُ بِأَمْرِهِمُ الَّذِي
شَهَرَ وَعُرِفَ بِذَلِكَ [يتوسم] أى يصدر عنه تَقَرُّسُ الْوُجُوهِ وَتَأْمَلُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا
ولحظة فلحظة (١) .

[وأما كونه] أى المستند [اسما فلا فاذة عديمها] أى عدم التقييد المذكور وإفاذة
التجدد ، يعنى لإفاذة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك [كقوله : لا يألف الدرهم
المضروب صرتا •] وهو ما يجتمع فيه الدراهم [لكن يمر عليها وهو منطلق (٢)]
يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم
على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تَعَرَّضَ
فِي - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ - لَأَنَّ كَثْرَ مَنْ إِبْتَاتِ الْإِنْطِلَاقِ فَعَلَّاهُ ، كَمَا فِي - زَيْدٌ طَوِيلٌ ،
وَعَمْرُو قَصِيرٌ (٣) .

(١) لإفاذة الاستمرار التجددى فى البيت بحسب المقام ، وهذا غير التجدد الذى
يستفاد من نفس الفعل ، لأنه يعنى الحصول بعد أن لم يكن (٢) البيت للنضربين جُؤْيَةً ،
والمشهور نصب - صرتا - على أنه مفعول والاحسن نصب - الدرهم - ليكون عدم
الالفظة من جانب الصرة (٣) فالاسم على هذا لا يدل إلا على مجرد الثبوت ، وأما
إفادته للدوام والاستمرار فأنما يكون بحسب المقام أيضا ، كفرض المدح أو الذم
ونحوهما :

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ فَلْتَرِيَّةُ الْفَائِدَةِ ، وَالْمَقْيِدُ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا - هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ .

[وأما تقييد الفعل] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [بمفعول] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ونحوه] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [فلتريئة الفائدة] لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا - شئ مأموجود ، وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا . ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مُشَبِّهَاتِ المفعول ، والتقييد به ليس لتريئة الفائدة لعدم الفائدة بدونه ، أشار إلى جوابه بقوله [والمقيد في نحو - كان زيد منطلقا - هو منطلقا لا كان] لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على تطبيقات على المسند إذا كان فعلا أو اسما :

(١) قوله تعالى (وَكَلِّبَهُمْ بِأَسْطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَحِيدِ) :

(٢) نَزَّوْحٌ وَنَفْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي

(٣) كَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَرْبِ نَارٍ فِي يَفَاحٍ تَحْرَقُ

أتى بالمسند اسما في الأول - بأسط - لإفادة الثبوت والدوام ، وآتى به فعلا في الثاني والثالث - نزوح ونفدو - تحرق - لإفادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق إنباء من الكتُب في حده الحد بين الجد واللعب

(٢) لا خير في ودّ امرئ متملق خلو اللسان وقلبه يتلمب

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسيأتي هذا بعد الكلام .

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلَدَانِعٍ مِنْهَا .

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالْشَّرْطِ فَلَا عِتْبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدْوَاتِهِ مِنَ
التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النُّحُو ،

زمان النسبة ، كما إذا قلت : زيد منطلق في الزمان الماضي .

[وأما تركه] أى ترك التقييد [فلانع منها] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف
انقضاء الفرصة أو إرادة ألا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله
أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

[وأما تقييده] أى الفعل [بالشرط] مثل - أَكْرَمَكَ إِنْ تَكْرَمَنِي ، وَإِنْ تُكْرِمَنِي
أَكْرَمَكَ [فلا اعتبارات] وحالات تقتضى تقييده به [لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته]
يعنى حروف الشرط وأسماءه [من التفصيل ، وقد بين ذلك] أى التفصيل [في علم
النحو] وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجراء (١)
مثل المفعول ونحوه ، فقولك - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - بمنزلة قولك - أَكْرَمَكَ وَقَدْ
جِئْتَكَ إِيَّائِي - ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والالفاظية ، بل
إِنْ كَانَ الْجَزَاءُ خَبْرًا فَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبْرِيَّةٌ ، نَحْوُ - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - وَإِنْ كَانَ
إِنْشَائِيًّا فَالْإِنْشَائِيَّةُ نَحْوُ - إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمِهِ - وَأَمَّا نَفْسُ الشَّرْطِ فَقَدْ أَخْرَجَتْهُ الْأَدَاةُ
عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ ، وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ
خَارِجٌ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ وَإِنَّمَا الْخَبَرُ هُوَ مَجْمُوعُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ
عَلَى أَحْوَالِ الْمُسْتَدِ .

(١) محل هذا عندهم إذا لم تكن أداة الشرط اسما وجعلنا خبرها جزاء الشرط
أو مجموعهما ، فإذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجزاء ، والشرط قيد
له كما في أداة الشرط إذا كانت حرفا ، وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنَ النَّظَرِ هُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَإِنْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ ،
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ
النَّادِرُ وَقَعًا لِإِنْ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ

المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فانما هو اعتبار المنطقيين ، ففهوم قولنا - كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود - باعتبار أهل المريية الحكم بوجود النهار في كل وقت
من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار ، فكم من فرق بين الاعتبارين .

[ولكن لا بد من النظر هنا في إِنْ وَإِذَا وَلَوْ] لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها
في علم النحو [فإن وإذا للشرط في الاستقبال ، لكن أصل إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ
الشَّرْطِ] فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل
[وأصل إذا الجزم] بوقوعه ، فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وَقُوعِ الشرط فلم يتعرض له
لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ إِذَا وَإِنْ (١) والمقصود بيان وجه الافتراق [ولذلك] أي ولأن
أصل إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِالْوُقُوعِ [كان] الحكم [النادر] لكونه غير مقطوع به في الغالب
[موقعا لأن ، و] لأن أصل إذا الجزم بالوقوع [غلب لفظ الماضي] لدلالته على
الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ ، وإن نقل معنا إلى معنى الاستقبال [مع إذا ، نحو -
فإذا جاءتهم] أي قوم موسى [الحسنة] كَالْخَيْبِ وَالرَّغَايِ [قالوا لنا هذه] أي هذه مختصة

(١) ولكن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في - إِنْ - معناه أنه جائز ، وعدم الجزم

بلا وقوعه في - إِذَا - معناه أنه مُتَّبَعٌ ، فلا اشتراك في الحقيقة بينهما في هذا أيضا .

وَأَنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطِيرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) لِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنَةَ الْمُطْلَقَةَ ، وَلِهَذَا عُرِفَتْ تَعْرِيفَ الْجَنْسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا نُسِّكَتْ .

وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِنْ فِي الْجَزْمِ تَجَاهُلًا أَوْ لَعْدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُكَذِّبُكَ -
إِنْ صَدَقْتُ فَمَاذَا تَفْعَلُ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوْ التَّوْبِيخِ

بنا ونحن مستحقوها [وإن تصبهم سيئة] أى جَدْبٌ وَبَلَاءٌ [يطيروا] أى يتشاءموا [بموسى ومن معه] من المؤمنين ، جىء فى جانب الحسنه بلفظ الماضى مع إذا [لأن المراد الحسنه المطلقة] التى حُصُولُهَا مَقْطُوعٌ بِهِ [ولهذا عرفت] الحسنه [تعريف الجنس] أى الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لكثيره واتساعه لِتَحَقُّقِهِ فى كل نوع بخلاف النوع ، وجىء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله [والسيئة نادرة بالنسبة إليها] أى إلى الحسنه المطلقة [ولهذا نسكت] السيئة لتدل على التقليل .

[وقد تستعمل إن (١) فى] مقام [الجزم] بوقوع الشرط [تجاهلاً] كما إذا مثل العبد عن سيده - هل هو فى الدار - وهو يعلم أنه فيها ، فيقول - إن كان فيها أخبرك - يتجاهل خوفاً من السيد [أو لعدم جزم المخاطب] بوقوع الشرط ، فيجرى الكلام على سَنَنِ اعتقاده [كقولك لمن يكذبك (٢) - إن صدقت فماذا تفعل] مع صدقك بأنك صادق [أو تنزيهه] أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم] كقولك لمن يؤذى أباه - إن كان أباك فلا تؤذه [أو التوبيخ] أى تعيير

(١) وقد تستعمل إذا أيضاً فى مقام الشك للإشارة إلى أن الشرط لا ينبغي أن يشك فيه ، أو لعدم شك المخاطب ، أو لتنزيهه منزلة غير الشاك ، أو لتغليب غير الشاك على الشاك (٢) أى لمن يشك فى صدقك ، كما هو فرض هذا المقام .

وَتَصْوِيرِ أَنَّ الْمَقَامَ لَاشْتِمَالَهُ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطَ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ
كَمَا يَفْرَضُ الْحَالُ ، نَحْوُ - أَفْضَرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ -
فَيَمْنُ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبُ غَيْرِ الْمُتَّصِفِ بِهِ عَلَى الْمُتَّصِفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح
إلا لفرضه] أي فرض الشرط [كما يفرض الحال] لفرض من الأغراض [نحو -
أفضرِب عنكم الذكر] أي أنهمذِكْم فضرِب عنكم القرآن ، وما فيه من الأمر والنهي
والوعد والوعيد [صفحا] أي إعراضا أو للإعراض أو مرضين (١) [إن كنتم قوما
مُسْرِفِينَ ، فيمن قرأ إن بالكسر] فَكُونُهُمْ مُسْرِفِينَ أمرٌ مقطوع به ، لكن جيء بلفظ
إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا
على سبيل الفرض والتقدير كَالْحَالَاتِ ، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن
الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا ، فهو بمنزلة الْحَالِ ، وَالْحَالُ وإن كان
مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة مالا قطع بعدمه على سبيل
المساهلة وإرخاء الْعِنَانِ ، لقصد التبكيت ، كما في قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ
فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) [أو تغلب غير المتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به]
كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمره ، فنقول - إن قتما كان كذا
[وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين] - وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - يَحْتَمِلُهُمَا

(١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أو لأجله أو حالا .

(٢) المراد غير محقق الاتصاف به ، كما هو الأصل في - إن .

والتَّغْلِيْبُ يَجْرَى فِي فُتُونٍ كَثِيرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ) ،
وَقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) ،

أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين ، لأنه كان (١) في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل الجميع كأنه لا أرتياب لهم ، وهما بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعيّ اللأوقوع ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قطعيّ الوقوع ، لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ (٢) ونص المبرد والرجاج على أن إن لا قلب - كان - إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالة على الماضي ، فجرد التغليب لا يصح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال : لما غاب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعيّ الاتقاء ، فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى (فَأَنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا) (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) .

[والتغليب] باب واسع [يجرى في فتون كثيرة كقوله تعالى - وكانت من القاتنين] غلب الذكر على الانثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة ، فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ، لكن لفظ - قاتنين - إنما يجرى على الذكور فقط [و] نحو [قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس - يجهلون - ياء النية ، لأن الضمير عائد إلى - .

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين - وهم الذين لم يتحقق فيهم الاتصاف بالشرط ، وهو الارتياب في الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضي .

وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ .

وَلَكُونُهُمَا تَعْلِيقُ أَمْرٍ بغيرِهِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتِي كُلِّ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ ،

قوم . ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين ، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة [رمه] أي من التغليب [أبوان] اللاب واللام [ونحوه] كَالْعَمَرَيْنِ لَامِي بَكَرٍ وَهُمَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بَأَن يُغَلَّبَ أَحَدُ الْمُتَصَاحِبِينَ أَوْ الْمُتَشَابِهِينَ عَلَى الْآخَرِ ، بَأَن يجعل الآخر مُتَّفَقًا لَهُ فِي الْأَسْمِ ، ثُمَّ يُتَى ذَلِكَ الْأَسْمُ وَيُقَصَّدُ الْفِظُ إِلَيْهَا جَمِيعًا ، فمثل . أبوان . ليس من قَبِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَانَتِ مِنَ الْقَاتِنِينَ) كما توهمه بعضهم ، لِأَنَّ الْأَبَوَةَ لَيْسَتْ صِفَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا كَالْقَنُوتِ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ عِثَارَةَ الظَّاهِرِ فِي مِثْلِ . الْقَاتِنِينَ . مِنْ جِهَةِ الْهَيْئَةِ وَالصِّغَةِ ، وَفِي مِثْلِ . أَبَوَانِ . مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ وَجَوْهَرِ الْفِظِ بِالْكُلِّيَّةِ .

[وَلَكُونُهُمَا] أَيِ إِنْ وَإِذَا [لِتَعْلِيقِ أَمْرٍ] هُوَ حُصُولُ مَضْمُونِ الْجَزَاءِ [بغيرِهِ] يَعْنِي حُصُولَ مَضْمُونِ الشَّرْطِ [فِي الْأَسْتِقْبَالِ] مُتَعَلِّقٌ بِغيرِهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُ حُصُولَ الْجَزَاءِ مَرْتَبًا وَمُتَعَلِّقًا عَلَى حُصُولِ الشَّرْطِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِتَعْلِيقِ أَمْرٍ ، لِأَنَّ التَّعْلِيقَ إِنَّمَا هُوَ فِي زَمَانِ التَّكَلُّمِ لَا فِي الْأَسْتِقْبَالِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ . إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حَرٌّ . فَقَدْ عُلِّقْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ حُرِّيَّتَهُ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ [كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتِي كُلِّ] مِنْ إِنْ وَإِذَا ، يَعْنِي الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ [فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ] أَمَّا لِلشَّرْطِ فَلَا أَنَّهُ مَفْرُوضُ الْحُصُولِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ ، فَيَسْتَعِ ثَبُوتَهُ (١) وَمُضِيَّتُهُ ، وَأَمَّا الْجَزَاءُ فَلَا أَنَّهُ حُصُولُهُ مُتَعَلِّقٌ عَلَى حُصُولِ الشَّرْطِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ ، وَيَمْتَنِعُ تَعْلِيقُ حُصُولِ

(١) أَيِ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا الثَّبُوتُ .

وَلَا يُخَالَفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنُكْتَةٍ ، كَأَبْرَازِ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ
الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ، أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة]
لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله - لفظاً - إشارة إلى أن الجملتين
وإن جعلت كِلَاهُمَا أو أَحَدَاهُمَا اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال ، حتى
إن قولنا - إن أكرممتي الآن فقد أكرمتك أمس - معناه - إن تعتدّ بأكرامك إِيَّايَ
الآن فَاعْتَدْ بأكرامى إِيَّاكَ أمس ، وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياساً مطّرداً مع
كان ، نحو (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنْهُ) ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو
الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ، نحو - زيد وإن كثرت ماله بخيل ، وعمر و
- وإن أعطيت جاهاً لثيم - وفي غير ذلك قليلاً ، كقوله :

فَيَا وَطَنِي إِنِّي فَاتِنِي بِكَ سَابِقٌ مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِمَا كُنْتُكَ الْبَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله
[كأبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب] المتأخّذة في حصوله ، نحو
- إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الاشتراء [أو كون ما هو للوقوع كالواقع]
هذا عطفت على قوة الأسباب ، ولذا المعطوفات بعد ذلك ، لأنها كلها علل لا براد
غير الحاصل في معرض الحاصل ، على ما أشار إليه في إظهار الرغبة (٢) ومن دعم
أنها كلها عطفت على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهاً يَبِيناً [أو

(١) هو لابي العلاء المعري ، والشاهد في قوله - إن فاتني - فانه ماض لفظاً ومعنى

(٢) أى في قوله فيما سيأتى - فان الطالب إذا عظمت رغبته الخ .

التَّفَاوُلُ ، أَوْ إِظْهَارُ الرُّغْبَةِ فِي وَقُوعِهِ ، نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ ،
فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ لِإِيَّاهُ ، فَرُبَّمَا يَخِيلُ إِلَيْهِ
حَاصِلًا ، وَعَلَيْهِ - إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا - قَالَ السَّكَّانِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِيزِ ، نَحْوُ

التَّفَاوُلُ أَوْ إِظْهَارُ الرُّغْبَةِ فِي وَقُوعِهِ [أَيْ وَقُوعُ الشَّرْطِ] نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ
الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ [هَذَا يَصْلَحُ مَثَالًا لِلتَّفَاوُلِ وَلَاظْهَارِ الرُّغْبَةِ ، وَلَمَّا كَانَ اقْتِضَاءُ إِظْهَارِ
الرُّغْبَةِ إِبْرَازَ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ بِحْتَاجٍ إِلَى بَيَانٍ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ] فَإِنَّ
الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ [أَيْ الطَّالِبُ] لِإِيَّاهُ [أَيْ ذَلِكَ
الْأَمْرُ] فَرُبَّمَا يَخِيلُ [أَيْ ذَلِكَ الْأَمْرُ] [إِلَيْهِ حَاصِلًا] فَيَعْبِرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي [وَعَلَيْهِ] أَيْ
عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاضِي مَعَ إِنْ لَاظْهَارِ الرُّغْبَةِ فِي الْوُقُوعِ وَرَدَّ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَلَا تُكْرِهُوا
قَتِيلَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ - [إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا] حَيْثُ لَمْ يَقُلْ - إِنْ يَرْدَنَ - فَإِنْ قِيلَ تَعْلِيقُ النَّهْيِ
عَنِ الْإِكْرَاهِ بِإِرَادَتِهِنَّ التَّحَصُّنَ يَشْعُرُ بِمُجَوَّازِ الْإِكْرَاهِ عِنْدَ اتِّفَاقِهَا عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى
التَّعْلِيقِ بِالشَّرْطِ ، أَجِيبُ بِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالشَّرْطِ يَدُلُّ عَلَى نَقْيِ الْحُكْمِ عِنْدَ اتِّفَاقِهِ
إِنَّمَا يَقُولُونَ بِهِ إِذَا لَمْ يَظْهَرِ لِلشَّرْطِ فَائِدَةٌ أُخْرَى ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَائِدَتُهُ فِي الْآيَةِ
الْمُبَالَغَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِكْرَاهِ ، يَعْنِي أَنَّهُنَّ إِذَا أُرِدْنَ الْعُقَّةَ فَالْمَوْلَى أَحَقُّ بِإِرَادَتِهَا ، وَأَيْضًا
دَلَالَةُ الشَّرْطِ عَلَى اتِّفَاقِ الْحُكْمِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ ، وَالْإِجْمَاعُ الْقَاطِعُ عَلَى حُرْمَةِ
الْإِكْرَاهِ مُطْلَقًا ، فَقَدْ عَارَضَهُ (١) وَالظَّاهِرُ يُدْفَعُ بِالْقَاطِعِ .

[قَالَ السَّكَّانِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِيزِ] أَيْ إِبْرَازَ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ إِمَّا لِمَا
ذَكَرَ ، وَإِمَّا لِلتَّعْرِيزِ ، بِأَنَّ يَنْسَبُ الْفِعْلُ إِلَى وَاحِدٍ وَالْمَرَادُ غَيْرُهُ [نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى
(١) قَاعِلٌ - عَارِضُهُ - ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْإِجْمَاعِ ، وَالضَّمِيرُ الْمَفْعُولُ عَائِدٌ إِلَى
مَفْهُومِ الشَّرْطِ .

- أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ - وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيزِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي -
أَيُّ وَمَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ - وَوَجْهٌ حَسَنٌ
إِسْمَاعُ الْمُخَاطَبِينَ

- وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ [لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ] فَالْمُخَاطَبُ
هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَدَمُ إِشْرَاكِهِ مَقْطُوعٌ بِهِ ، لَكِنْ جِيءَ بِلَفْظِ الْمَاضِي
لِإِبْرَازِ الْإِشْرَاكِ الْغَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ ، تَعْرِيزًا
بِمَنْ صَدَرَ عَنْهُمْ الْإِشْرَاكِ بِأَنَّهُ قَدْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ، كَمَا إِذَا شَتَمَكَ أَحَدٌ ، فَتَقُولُ - وَاللَّهِ
إِنْ شَتَمَنِي إِلَّا مِرْضَرْتَهُ - وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّعْرِيزِ بِمَنْ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ الْإِشْرَاكِ
وَأَنْ ذَكَرَ الْمُضَارِعَ لَا يَفِيدُ التَّعْرِيزَ لِكَوْنِهِ عَلَى أَصْلِهِ (١) وَلَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْكَلَامِ
نَوْعٌ خَفَاءٌ وَضَعْفٌ (٢) نَسَبَهُ إِلَى السَّكَاتِيِّ ، وَإِلَّا فَهُوَ قَدْ ذَكَرَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ قَالَ
[وَنَظِيرُهُ] أَيُّ نَظِيرٍ - لَنْ أَشْرَكَتَ [فِي التَّعْرِيزِ] لَا فِي اسْتِمْعَالِ الْمَاضِي مَقَامِ الْمُضَارِعِ
فِي الشَّرْطِ لِلتَّعْرِيزِ - قَوْلُهُ تَعَالَى [- وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي - أَيُّ وَمَالِكُمْ
لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ] إِذْ لَوْلَا التَّعْرِيزُ لَسَكَانَ الْمُنَاسِبِ
أَنْ يُقَالَ - وَإِلَيْهِ أَرْجِعْ - عَلَى مَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْسِّيَاقِ (٣)

[وَوَجْهٌ حَسَنٌ] أَيُّ حَسَنٌ هَذَا التَّعْرِيزُ [إِسْمَاعُ] الْمُتَكَلِّمِ [الْمُخَاطَبِينَ] الَّذِينَ هُمْ

(١) يَجِبُ الشَّارِحُ بِهَذَا عَنْ اعْتِرَاضِ الْخَلْخَالِيِّ عَلَى السَّكَاتِيِّ بِأَنَّ التَّعْرِيزَ عَامٌ
فِيمَنْ وَقَعَ مِنْهُمْ الْإِشْرَاكِ فِي الْمَاضِي وَغَيْرِهِمْ ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَنْ لَا يَتَأَنَّى
مَنْهُ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا (٢) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِهِ ضَعْفَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ غَيْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَلْخَالِيُّ .
(٣) وَيَخُورُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ يَفْهَمُونَ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْإِلْتِفَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ
التَّعْرِيزِ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ غَيْرَ لَفْظِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ بِوَسَاطَةِ الْقَرَأَتَيْنِ .

الْحَقُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبَهُمْ ، وَهُوَ تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيَعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ أَدْخَلَ فِي إِحْضَاصِ النَّصِيحِ ، حَيْثُ لَا يَزِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَزِيدُ لِنَفْسِهِ .

أَعْدَاؤُهُ [الحق] هو المقبول الثاني لاسماع [على وجه لا يزيد] ذلك الوجه [غضبهم وهو] أي ذلك الوجه [ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين] عطف على لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي ، أي على وجه يعين [على قبوله] أي قبول الحق [لكونه] أي لكون ذلك الوجه [أدخل في إحضار النصيحة لهم ، حيث لا يزيد] المتكلم [لهم إلا ما يزيد لنفسه] .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا) .

(٢) فوالله ما أدرى وإني لصادقٌ أداءُ عَرَانِي من حَبَابِكَ أم سِحْرٌ

فإن كان سِحْرًا فاعذُرْنِي على الهوى وإن كان داءً فخيرٌ فلك العذر

أي باذا في الاول للجزم بوقوع الشرط ، وعبر عن الشرط بالماضي للإشارة إلى تحققه وإن كان في المستقبل ، وأتى بأن في الثاني للشك في وقوع الشرط ، والحجاب فيه هو الحب .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بِكَاءَكَ الْحَمَنَ الْجِيْلَا

(٢) إِنْ يَسْمَعُوا الْخَيْرَ يُخْفَوْهُ وَإِنْ يَسْمَعُوا شَرًّا أَذَاعُوهُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا كَذَبُوا

وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِاتِّفَاءِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعلق حصول مضمون الجراء بحصول مضمون الشرط فرضه [فى الماضى مع القطع باتتفاء الشرط] فيلزم اتتفاء الجراء ، كما تقول - لو جئتني أكرمتك مطلقا الاكرام بالجمي ، مع القطع باتتفائه فيلزم اتتفاء الاكرام ، فهى لامتناع الثانى أعنى - الجراء - لامتناع الاول أعنى - الشرط - يعنى أن الجراء مُتَّفَقٌ بسبب اتتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثانى مُسَبَّبٌ ، واتتفاء السبب لا يدل على اتتفاء المسبب ، لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل الامر بالعكس ، لأن اتتفاء المسبب يدل على اتتفاء جميع أسبابه ، فهو لامتناع الاول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، إنما لما ذكره ، وإنما لأن الاول ملزوم والثانى لازم ، واتتفاء اللازم يوجب اتتفاء الملزوم من غير عكس ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول منعاً هذا الاعتراض قلة التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم - لَوْ لَامْتِنَاعِ الثَّانِي لَامْتِنَاعِ الاول أنه يُسْتَدَلُّ بامتناع الاول على امتناع الثانى ، حتى يرد عليه أن اتتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب اتتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن اتتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب اتتفاء الاول ، فعنى (لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَاكُمْ) أن اتتفاء الهدى إنما هو بسبب اتتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن حلة اتتفاء مضمون الجراء فى الخارج هى اتتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن حلة العلم بالاتتفاء الجراء ما هى ، ألا ترى أن قولهم : لَوْ لَا لَامْتِنَاعِ الثَّانِي لَوْجُودِ الاول ، نحو - لَوْ

عَلَى لَهْلَكٍ عَمْرٍ - معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا - لو جئتني لأكرمك لكنك لم تهني - أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء (١) قال الحماسي :

ولو طار ذو حافرٍ قبلها لطارت ولكنّه لم يطر (٢)

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلام المبري :

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن مالهن دوام (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداة للزوم (٤) وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالتأليج ، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بالتأليج الثاني علة للعلم بالتأليج الأول ، ضرورة اتقاء المألوم بالتأليج اللازم ، من غير التأليجات إلى أن علة اتقاء الجزاء في الخارج ماهي ، وقوله تعالى (لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) وأرد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح .

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره ، لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك

القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم ، وهو لا ينتج شيئاً عند علماء المنطق .

(٢) هو لأبي بن سني الضبي من شعراء الجاهلية (٣) الدولات بضم الدال جمع

دولة بمعنى الملك ، والمعنى أن أهل الدولات الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعايا

للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التالي للمقدم .

فَلِزِمَ عَدَمُ الثَّبُوتِ وَالْمَضَى فِي جُمْلَتِهَا ، فَدَخُولُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ - لَوْ يَطِيعُكُمْ
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنَتمْ - لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيهَا مَضَى وَقْتًا فَوْقًا ،

وإذا كان لو للشرط في الماضي [فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها] إذ الثبوت
ينافي التعليل ، والاستقبال ينافي المضى ، فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية
إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن (١) وهو مع قلته
ثابت ، نحو قوله عليه السلام - اطلبوا العلم ولو بالصين - و - فاني أباهي بكم الأمم
يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [فدخولها على المضارع في نحو] واعلوا
أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ [لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم] أي لو فعم في جهده وهلاكه
[لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا] والفعل هو الاطاعة ، يعني أَنَّ امتناع
عَنِّكُمْ بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فان المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول
- لو - عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ، يعني
أَنَّ امتناع عَنِّكُمْ بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، لأنه (٣) كما أن المضارع المثبت

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نكتة (٢) صدر الحديث - تتاكحوا
تناسلوا فاني الخ - والتقدير في الحديثين - ولو يكون بالصين ، ولو يكون بالسقط -
وهذا على أن - لو - فيهما شرطية جوابها محذوف ، لا وصلة للربط في الجملة الحالية ،
ومن استعمالها في المستقبل قول الشاعر :

وَلَوْ تَلَقَّيْتُ أَصْدَاؤَنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ

لَقَلَّ صَدَيَّ صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً لَصَوْتُ صَدَيَّ لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

(٣) هذا تعليل لقوله - ويجوز الخ - لأنه يلزمه أن المضارع إنما أفاد استمرار
معنى - لو - لامتناعه ، وخلاصة التعليل أنه لا مانع من إعادة الفعل المضارع استمرار

كما في قوله تعالى - الله يستهزي بهم - وفي نحو قوله تعالى - ولو ترى إذ وقفوا على النار - لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عن لا خلاف في إخباره ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المتنى استمرار التنى ، والداخل عليه - لو - يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ، والمنفية تفيد تأكيد التنى ودوامه ، لا تنى التأكيد والدوام ، كقوله تعالى (وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) ردًا لقولهم (إِنَّا آمَنَّا) على أبلغ وجه وآكده [كما في قوله تعالى - الله يستهزي بهم] حيث لم يقل - الله مستهزي - بهم فقصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا [و] دخولها على المضارع [في نحو قوله تعالى - ولو ترى] الخطاب لمحمد عليه السلام ، أو لكل من تآق منه الرؤية [إذ وقفوا على النار] أى أُررَهَا حتى يعاينوها أو أُطْلِعُوا عليها إطلاعاً هي تحتهم ، أو أُدْخِلُواهَا فعرفوا مقدار عذابها ، وجواب - لو - محذوف ، أى لرايت أمرا فظيما [لتنزيله] أى المضارع [منزلة الماضي ، لصدوره] أى المضارع أو الكلام [عن لا خلاف في إخباره] فهذه الحالة إنما هي في القيامة ، لكنها جعلت التنى ، كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقيد بلو :

(١) قوله تعالى (وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا وُجُوهِهِمْ عَنِ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا

وَسَمِعْنَا فَأَرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعت حديثها . خَرُّوا لِعِزَّةِ خَاشِعِينَ سُجُودًا

دخلت لو على المضارع في الاول لاستحضار تلك الصورة الفظيعة ، وفي الثانى

لاستحضار تلك الصورة المحزنة .

كا في - ربما يود الذين كفروا ، أو لاستحضار الصورة

بمنزلة الماضي المتحقق ، فاستعمل فيها - لو وإذ - المختصان بالماضي ، لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل - ولو رأيت - إشارة إلى أنه كلام من لاخلاف في إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ، ماض بحسب التأويل ، كأنه قيل : قد انقضى هذا الأمر ، لكنك ما رأيت ولو رأيت لرأيت أمراً فظيماً [كا] عدل عن الماضي إلى المضارع [في - ربما يود الذين كفروا] لتنزيله بمنزلة الماضي لصدوره عن لاخلاف في إخباره ، وإنما كان الأصل هنا هو الماضي ، لأنه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكشوفة بما يجب أن يكون ماضياً ، لأنها للتقليل في الماضي ، ومعنى التقليل هنا أنه تدهشهم أحوال القيامة فيبتهون ، فإن وجدت منهم إفاقة ما آمنوا ذلك ، وقيل هي مستعارة للتكثير أو التحقيق ، ومفعول - يود - محذوف لدلالة - لو كانوا مسلمين - عليه ، ولو للتمني حكاية لودادتهم ، وأما على رأى من جعل - لو - التي للتمني حرفاً مصدرية فمفعول - يود - هو قوله - لو كانوا مسلمين - [أو لاستحضار الصورة] عطف على قوله - لتنزيله - يعني أن العدول إلى المضارع في نحو - ولو ترى - إنما لذكر ، وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع بما يدل على الحال الحاضر

أمثلة أخرى :

(١) ولو لبس الحمار ثياب خرّ لقال الناس بالآلِكَ مِنْ حِمَارٍ

(٢) قالوا الحماة زالت قلت لأعجب بل كان بإطها فيكم هو العجبا

لو تسألون (أنبي) يوم جندلها بأي سيف على يافوخها ضرباً

أبا لذي جرّ يوم السلم متعماً أم بالذي مرّ يوم الحرب مختضباً

كما في قوله تعالى - فَشِيرُ سَحَابًا - استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على
القدرة الباهرة .

وأما تنكيره فلا رادة عدم الحصر والعهد ، كقولك - زيد كاتب وعمر
شاعر ، أو للتفخيم ، نحو - هدى للمتقين ، أو للتحقير .

الذى من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاركها
السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك
[كما في قوله تعالى - فشير سحاباً] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (الله الذى أرسل
الرياح) [استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة] يعنى صورة
إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانتقالات
المختارة .

[رأياً تنكيره] أى تنكير المسند [فلا رادة عدم الحصر والعهد] الدالّ عليهما
التعريف [كقولك - زيد كاتب وعمر شاعر ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين] بناءً
على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [أو للتحقير] نحو - ما زيد
شيئاً .

(١) ويجوز أن يكون حالاً ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى (وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ) .

(٢) آراؤه وعطاياه ونعمته وعفوه رحمة للناس كلهم

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ فَلِتَكُونَ الْفَائِدَةُ أَتَمَّ كَمَا مَرَّ .
وَأَمَّا تَرْكُهُ فَظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ

[وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ] أَيْ الْمُسْنَدَ [بِالْإِضَافَةِ] نَحْوُ - زَيْدٌ غُلَامٌ رَجُلٍ [أَوْ الْوَصْفِ]
نَحْوُ زَيْدٌ رَجُلٌ طَالِمٌ [فَلِتَكُونَ الْفَائِدَةُ أَتَمَّ] لِأَنَّ مَرَّ مِنْ أَنْ زِيَادَةَ الْخُصُوصِ تَوْجِبُ أَتَمَّةَ
الْفَائِدَةِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ جَعَلَ مَعْمُولَاتِ الْمُسْنَدِ كَالْحَالِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ ، وَجَعَلَ
الْإِضَافَةَ وَالْوَصْفَ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ [نَحْوُ] وَبُجَرْدِ اصْطِلَاحٍ ، وَقِيلَ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ
جَارَةٌ عَنْ تَقْصِصِ الشُّيُوعِ ، وَلَا شُبُوحَ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ [نَحْوُ] يَدُلُّ عَلَى بُجَرْدِ الْمَفْهُومِ وَالْحَالِ
تَقْيِيدَهُ ، وَالْوَصْفَ يَحْيَى فِي الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ الشُّيُوعُ فَيُخَصِّصُهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ (١) .
[وَأَمَّا تَرْكُهُ] أَيْ تَرْكَ تَخْصِيصِ الْمُسْنَدِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ [فَظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ]
فِي تَرْكِ تَقْيِيدِ الْمُسْنَدِ لِمَانَعٍ مِنْ تَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ .

[وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ]

تَكَرَّرَ الْمُسْنَدُ فِي الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ ، وَفِي الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَقَدْ يَتْرَكَ الْفَعْدَرُ الْفَقِيَّ وَطَعَامَهُ إِذَا هُوَ أَمْسَى حَلْبَةً مِنْ دَمِ الْفَقْدِ

(٢) لَيْسَ الْجَمَلُ بِمُسْتَزِرٍّ قَاعِلٌ وَإِنَّ رُدِّيْتَ بِرَدٍّ

إِنَّ الْجَمَالَ مَعَادِيثُ وَمَنَاقِبُ أَوْزَانُ بَحْدَا

(١) لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ شُّيُوعٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ احْتِمَالِهِ الصَّدَقَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ يَفْرَضُ مِنْ

غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى التَّعْيِينِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - جَاءَنِي زَيْدٌ - لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْجَمْعَ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوبِ

بآخر مثله أو لازم حكم كذلك ، نحو - زيد أخوك وعمرو المنطلق ، باعتبار
تعريف العهد أو الجنس وعكسهما ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس في كلامهم مسند إليه
نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (١) [بآخر مثله] أى حكما على أمر معلوم بأمر
آخر مثله في تونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف ، سواء اتحد الطريقان ، نحو -
الراكب هو المنطلق - أو اختلفا ، نحو - زيد هو المنطلق [أو لازم حكم] عطف على -
حكما [كذلك] أى على أمر معلوم بآخر مثله ، وفي هذا تنبيه على أن كَوْنُ المبتدأ
والخبر معلومين لا ينافي إقادة الكلام للسامع فائدة بجهولة ، لأن العلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر [نحو - زيد أخوك ، وعمرو المنطلق]
حَال كَوْن - المنطلق - مُعَرَّفًا [باعتبار تعريف العهد أو الجنس] وظاهر لفظ الكتاب
أن نحو - زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور في الإيضاح أنه
يقال لمن يعرف زيدا بعينه ، سواء كان يعرف أن له أخا أم لم يعرف ، ووجه التوفيق
ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد ،
والا لم يبق فرق بين - غُلامٌ زَيْدٌ ، وَغُلامٌ لَزَيْدٍ - فلم يكن أحدهما معرفة والآخر
نكرة ، لَكِنَّ كثيراً ما يقال - جاءنى غلام زيد - من غير إشارة إلى مُعَيَّن (٢) كالمرء
باللام ، وهو خلاف وضع الإضافة ، فإني الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما في
الإيضاح إلى خلافه [وعكسهما] أى نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو - أخوك
زيد ، والمنطلق عمرو - والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات
وغيره (١) بخلاف الجملة الانشائية ، فانه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمبتدأ
نكرة ، نحو قولك - من أبوك - فان - من - مبتدأ عند مسيويه مع كونها نكرة
وغيرها معرفة (٢) أى من غلاناته .

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ - زَيْدُ الْأَمِيرِ ، أَوْ مِبَالغةً لِكَمَالِهِ فِيهِ ، نَحْوُ - عَمْرُو الشَّجَاعِ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه بإحدهما دون الأخرى ، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وأيهما كان بحيث يحمل اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفاءه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوة وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت - زيد أخوك - وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعمين وأردت أن تعينه عنده ، قلت - أخوك زيد - ولا يصح - زيد أخوك - ويظهر ذلك في نحو قولنا - رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابًا الرَّمَا حُ - ولا يصح - رماحها الغاب (١) [والثاني] يعني اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو - زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواء [أو مبالغة لكماله فيه] أى لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس [نحو - عمرو الشجاع] أى الكامل في الشجاعة ، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ ، نحو - الأمير زيد ، والشجاع عمرو - ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الأمانة على زيد والشجاعة على عمرو ، والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو - هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكبا ، وهو الأمير في البلد ، وهو الواهب ألف قنطار - وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكب البناء ، وقوله - قد يفيد - بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر ، كما في قول الخنساء :

(١) وهذا لأن المعلوم للأسود هو الغاب لأنه مبيته ، فيجب تقديمه وجعله

وَقِيلَ الْإِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ لِلْخَبَرِيَّةِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَفْسِي ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ .

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَلِيلَ .

فانه يُعْرَفُ بِحَسَبِ الذَّوْقِ السَّالِمِ وَالطَّبْعِ الْمُسْتَقِيمِ وَالتَّدَرُّبِ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى الْقَصْرِ (١) وَإِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّأَمُّلِ الْقَاصِرِ [وَقِيلَ] فِي نَحْوِ - زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ ، أَوْ الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ - [الْإِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ] تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ [لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ] مُتَعَيِّنَةٌ [لِلْخَبَرِيَّةِ] تَقَدَّمتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ [لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَفْسِي] لِأَنَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُنْسُوبِ ، وَالذَّاتُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ ، فَسَوَاءٌ قُلْنَا - زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ ، أَوْ الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ - يَكُونُ - زَيْدٌ - مُبْتَدَأً وَالْمُنْطَلِقُ خَبَرٌ ، وَهَذَا رَأْيُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ [وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ] يَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ تَجْعَلُ دَلَالَةً عَلَى الذَّاتِ وَمُسْتَدًّا إِلَيْهَا ، وَالْإِسْمُ يَجْعَلُ دَلَالَةً عَلَى أَمْرِ نَفْسِي وَمُسْتَدًّا .

مُبْتَدَأُ (١) وَهَذَا لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُومُ أَنَّ الْبُكَاءَ عَلَى هَذَا الْمَرْتَبَةِ قَبِيحٌ كَثِيرٌ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِ بُكَاءِهِ مِنَ الْقُبْحِ إِلَى الْحَسَنِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَصْرِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا فِي مَقَامٍ مَنْ يَسْلَمُ حَسَنَ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَرْتَبَةِ وَلَكِنَّهُ يَدْعَى حَسَنَ الْبُكَاءِ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَصْرِ حَسَنِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَرْتَبَةِ دُونَ غَيْرِهِ .

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِّ :

(١) هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَاةَ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

(٢) وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لَا سَخَطَنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لَا رَضِينَا

عَرَفَ الْمُسْتَدُّ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي لَافَادَةَ قَصْرِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقْوَى أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

[وأما كونه (١)] أى المسند [جملة فللتقوى] نحو - زيد قام [أو لكونه سببياً]
 نحو - زيد أبوه قائم [كما مر] من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة
 التقوى ، وسبب التقوى فى مثل - زيد قام - على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن
 المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى
 ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ، سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له ، فينقد
 بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمناً لضميره المقتد به بالآ يكون متشابهاً للخالى عن الضمير ،
 كما فى - زيد قائم - صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسب الحكم قوة ، فعلى هذا
 يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو - زيد ضربته -
 ويجب أن يجعل سببياً (٢) وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز ، وهو أن
 الاسم لا يأتى به مُعَرِّى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نُوى إسنادُه إليه ، فإذا
 قلت - زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الأخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة
 للإعلام به ، فإذا قلت - قام - دخل فى قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للثبوت وأمنع
 من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الإعلام بالشئ بقتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه
 فى مقام المدح والفخر .

أمثلة أخرى :

(١) أَخْوَكُ الَّذِي إِنْ تَدَّعَاهُ مُلَّةٌ يُعْجَبُكَ وَإِنْ تَغَضَّبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ

(٢) وَإِنْ سَنَّمَ الْمَجْدُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بَنَاتٍ مَخْرُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق - وأما إفراده - وما ذكره بعد هذا من كونه فعلاً
 أو اسماً الخ داخل فى كونه مفرداً (٢) لأن الاثنان بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فإذا
 انتهى أحدهما تعين الآخر .

وَأَسْمِيَّتُهَا وَفَعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتُهَا لِإِخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ
بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَأَنَّ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الأعلام في التقوى والاحكام ، فيدخل فيه نحو - زيد ضربته ، وزيد مررت به - وما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى . خبر ضمير الشأن ، ولم يتعرض له لشهرة أمره ، وكونه معلوما بما سبق ، وأما صورة التخصيص نحو - أنا سميت في حاجتك ، ورجل جاءني - فهي داخلة في التقوى على ما مر (١) [واسميَّتْها وفعليتْها وشروطيتها لما مر] يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث . والدلالة على أحد الأزمئة الثلاثة على أحصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [وظرفيتها لإختصار الفعلية إذ هي] أي الظرفية [مقدرة بالفعل على الأصح] لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول (٢) نحو - الذي في الدار أخوك - وأجيب بأن الصلة من مَقَّانَ الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح - لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ، ولا ينبغي فساد .

[وأما تأخيرُهُ] أي تأخير المسند [فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر] في تقديم المسند إليه .

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضا (٢) فانه في هذه الحالة يجب تقدير الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُورِ
الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ - لِثَلَاثِ يَفِيدُ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي
سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ،

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمِ [الْمُسْنَدِ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ] أَيْ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
عَلَى الْمُسْنَدِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا - تَبَيَّنَ أَنَا - هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ
عَلَى التَّمْيِيزِ لَا يَتَجَاوِزُهَا إِلَى الْقِيَاسِ [نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُورِ الدُّنْيَا]
فَإِنْ فِيهَا غَوْلٌ ، فَإِنْ قُلْتُمْ : الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ ، أَعْنَى - فِيهَا - وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ
عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى جِزْمٍ مِنْهُ ، أَعْنَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ الرَّاجِعِ إِلَى خُورِ الْجَنَّةِ - قُلْتُمْ : الْمَقْصُودُ
أَنْ عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي خُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي
خُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ اعْتَبَرْتَ النِّهْيَ فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَالْمَعْنَى أَنَّ الْغَوْلَ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ
الْحَصُولِ فِي خُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُورِ الدُّنْيَا ، فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ
عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، وَكَذَا الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وَنَظِيرُهُ
سَآذِ كَرِصَاحِبِ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ حَسَبْتُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى - حَسَابُهُمْ
مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى رَبِّي لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ
الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ ، كَمَا تَوْهَمُهُ بَعْضُهُمْ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَفِيدُ
التَّخْصِيصَ [لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ] الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ] وَلَمْ
يَقُلْ - لَا فِيهِ رَيْبٌ [لِثَلَاثِ يَفِيدُ] تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ [ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى] بِنَبَلِهِ
عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّيْبِ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ
فِي مُقَابَلَةِ الْقُرْآنِ ، كَأَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي مُقَابَلَةِ خُورِ الْجَنَّةِ هِيَ خُورِ الدُّنْيَا لِأَنَّهَا الْمَطْلُوقُ الْمَشْرُوبَاتِ

أَوِ التَّنْيِهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتَ ، كَقَوْلِهِ :
 لَهُ هَمٌّ لَا مُتَهَيٍّ لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ
 أَوِ التَّفَاوُلِ أَوِ التَّقْشُوقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وغيرها [أو التلبيه] عطف على تخصيصه ، أى تقديم المستند للتبنيه [من أول الأمر
 على أنه] أى المستند [خير لا نعت] إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال - من
 أول الأمر - لأنه ربما يعلم أنه خير لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر الى أنه لم يرد
 فى الكلام خبر للمبتدأ [كقوله :

لَهُ هَمٌّ لَا مُتَهَيٍّ لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ (١)
 حيث لم يقل - هَمٌّ لَهُ [أو التفاضل نحو] :

سَعِدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْيَوْمَ (٢)

[أو التقشيق الى ذكر المستند اليه] بأن يكون فى المستند المتقدم طول يُشَوِّقُ النفس
 الى ذكر المستند اليه ، فيكون له وَقْعٌ فى النفس ، وَحَلٌّ من القبول ، لأن الحاصل بعد
 الطلب أعزُّ من الْمُنْشَاقِ بلا نعت [كقوله :

(١) هو لبكر بن النطاح من شعراء الدولة العباسية ، أو لحسان بن ثابت من
 الشعراء المخضرمين ، والشاهد فى قوله - له هم - فلو أخرج المستند فيه لتوهم أنه نعت
 للثكرة قبله والجملة بعده خبر ، وهذا خلاف مقصوده .

(٢) هو من قول بعضهم :

سَعِدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْيَوْمَ وَتَزَيَّنَتْ بِقَائِكَ الْأَعْوَامُ

والشاهد فى قوله - سَعِدَتْ - وتزينت - فالتقديم فيهما للتفاضل .

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا يَبْهَجُهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

[ثلاثة] هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [تشرق] من أشرق - بمعنى صار مضيئاً [الدنيا] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجزوف في قوله [يبهجتها] أى بحسنها ونضارتها ، أى تصدر الدنيا منورةً ببهجة هذه الثلاثة وبهاياتها ، والمسند اليه المتأخر هو قوله [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر] (١) .

(١) هو لمحمد بن وهيب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسي .

تطبيقات على تقديم المسند :

(١) ثلاثةٌ ليس لها إِيَابُ الوقتُ والجِمالُ والشَّبَابُ

(٢) سلامُ الله يامطرُ عليها وليس عليك يامطرُ السلامُ

(٣) يَمَنَّ الله طالعةَ المَهْرَجَانِ كُلُّ يَمَنٍّ على الأميرِ الهِجَانِ

قدم المسند في الأول - ثلاثة - لافادة التشويق ، وفي الثاني - عليك - لمجرد الاهتمام ، وفي الثالث - يمين - للتفاؤل .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)

(٢) ومن نكك الدنيا على الخزان يرى عدواً له ما من صداقه بدُّ

(٣) إن في الغرب أعيناً راصداً كحللتها الاطماع فيكم بسدِّ

تَلْيِيهِ

كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالدُّخْر والحذف وغيرهما ، والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما .

(تلييه)

[كثير مما ذكر في هذا الباب] يعنى باب المسند [والذي قبله] يعنى باب المسند اليه [غير مختص بهما ، كالدُّخْر والحذف وغيرهما] من التعريف والتكدير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال - كثير مما ذكر - لأن بعضها مختص بالبابين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وكذلك المسند فعلا ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة الى أن جميعها لا يجرى في غير البابين ، كالتعريف فانه لا يجرى في الحال والتمييز ، والتقديم فانه لا يجرى في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا - جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما - لا يقتضى أن يجرى شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجرى كل منها فيه ، إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يفايرهما ، فافهم [والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما] أى في البابين [لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما] من المفاعيل والملحقَات بها (١) والمضاف اليه

(١) هي الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير البابين :

(١) قوله تعالى - (فَأَنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) .

أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

أحوال متعلقات الفعل

قد أُشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ،
لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزبد بحث ، ومهد
لذلك مقدمة (٢) فقال :

حذف المفعول

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه] أي ذكر

(٢) لَعَزَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ يُلَوِّحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

نكر المجرور في الأول - بحرب - للدلالة على التعظيم ، وقدم الحال في الثاني
- مُوَحِّشًا - للاهتمام به .

أمثلة أخرى :

(١) وَمَالٍ إِلَّا آَلَ أَحَدٌ شَيْعَةً وَمَالٍ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

(٢) بَلْ أَقْنَدْتَ الْيَوْمَ فِي حَسَنَاتِهَا وَشَيْمَتَهَا لَوْلَاكَ هَمْ وَتَكْرِيْبُ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض
المعمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .

إِفَادَةٌ تَلْبِسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا ، فَذَا لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِبْتَاهُ
لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مُطْلَقًا نَزَلَ مَنْزِلَةُ اللَّازِمِ وَلَمْ يَقْدِرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمَقْدَرِ
كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا كِنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [إفادة تلبسه به] أى
تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه [لا إفادة وقوعه مطلقا] أى ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل
وثبوتها في نفسه من غير إرادة أَنْ يُعْلَمَ بِمَنْ وَقَعَ وَعَلَى مَنْ وَقَعَ ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ
لَقِيلَ - وَقَعَ الضرب ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ ثَبَتَ - من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا
[فاذا لم يذكر] المفعول به [معه] أى مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله [فالغرض إن
كان إثباته] أى إثبات الفعل [لفاعله أو نفيه عنه مطلقا] أى من غير اعتبار عموم في
الفعل بأن يراد جميع أفرادها ، أو خصوص بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تعلقه
بمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَضْلا عَنْ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ [نزل] الفعل المتعدي [منزلة اللازم ولم
يقدر له مفعول ، لأن المقدر كالمذكور] فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، فان قولنا - فلان يعطى الدنانير -
يكون لبيان جنس ما يتناولها الاعطاء ، لالبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من أثبت
له إعطاء غير الدنانير ، لامع من نفى أن يوجد منه إعطاء [وهو] أى هذا القسم الذى
نزل منزلة اللازم [ضربان : لأنه إما أن يجعل الفعل] حال كونه [مطلقا] أى من
غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول [كناية عنه] (١)

(١) فيكون الفعل المطلق ملزوما والفعل المقيد لازما ، لأن الكناية ينتقل فيها من
الملزوم إلى اللازم ، ولا يخفى أن المقيد ليس لازما للمطلق إلا أنه يكفى في هذا اللزوم

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةُ أَوَّلًا، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - (السَّكَاكِي) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ،

أى عن ذلك الفعل حال كونه [متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولاً] بجمل كذلك [الثاني كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (١)] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماماً بحاله [السكاكى] ذَكَرَ فِي بَحْثِ إِفَادَةِ اللَّامِ الاسْتِفْرَاقِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « الْمُؤْمِنُ قَرِيبٌ كَرِيمٌ وَالْمُنَافِقُ خَبْثٌ لَيْثٌ » - حُمِلَ الْمَعْرُفُ بِاللَّامِ مَفْرُودًا كَانَ أَوْ جَمْعًا عَلَى الْاسْتِفْرَاقِ بَعْلَةً لِيَهَامَ أَنْ الْقَصْدَ إِلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ مَعَ تَحَقُّقِ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا تَرْجِيحَ لِاحْتِدَادِ الْمُنَافِقِينَ عَلَى الْآخَرِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي بَحْثِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلْقَصْدِ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ بِتَنْزِيلِ الْمُتَعَدِّ مِنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ ذَهَابًا فِي نَحْوِ - فَلَانْ يَعْطَى - إِلَى مَعْنَى يَفْعَلُ الْإِعْطَاءِ وَيُوجَدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ لِيَهَامَا لِلْمُبَالَغَةِ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ اللَّامِ الْاسْتِفْرَاقِ ، فَجُمِلَ الْمُصَنَّفُ قَوْلُهُ - بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ - إِنْشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ - ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا حُمِلَ الْمَعْرُفُ بِاللَّامِ عَلَى الْاسْتِفْرَاقِ - وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ [ثُمَّ] أَيْ بَعْدَ كَوْنِ الْفَرْضِ ثُبُوتَ أَصْلِ الْفِعْلِ وَتَنْزِيلَهُ مِنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ كَوْنِهِ كُنَايَةً [إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا] يَكْتَفَى فِيهِ بِمَجْرَدِ الظَّنِّ [لَا اسْتِدْلَالِيًّا] يَطْلُبُ فِيهِ الْيَقِينَ الْبَرَهَانِي [أَفَادَ] الْمَقَامِ أَوْ الْفِعْلِ [ذَلِكَ] أَيْ كَوْنُ الْفَرْضِ ثُبُوتَهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مُطْلَقًا [مَعَ التَّعْمِيمِ] فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ [دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ] الْإِلَازِمِ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مَعْنَى يَعْطَى الْإِدْعَائِي (١) أَصْلُ هَذَا - الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الدِّينَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَهُ - فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ وَنَزَلَ الْفِعْلُ مِنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ مُبَالَغَةً فِي الدِّيمِ ، وَإِنْشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَاهِلِينَ بِالدِّينِ لَا عِلْمَ عَنْهُمْ أَصْلًا .

وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبَحْثِيِّ فِي الْمُعْتَزِّ بِاللَّهِ .

شَجَرُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيَدْرِكَ مَحَاسِنَهُ وَأَخْبَارَهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ
عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ،

حيثُ يُفَعَّلُ الْإِعْطَاءُ ، فَالْإِعْطَاءُ الْمَعْرُوفُ بِلَا مِ الْحَقِيقَةِ يَحْمِلُ فِي الْمَقَامِ الْخُطَابِيِّ عَلَى
اسْتِغْرَاقِ الْإِعْطَاءِ وَشُمُولِهَا مِبَالِغَةً لِكُلِّ يَلُومُ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْمُنَاقِضِينَ عَلَى الْآخَرِ ،
لَا يَقَالُ إِقَادَةُ التَّعْمِيمِ فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ تَنَافِي كَوْنِ الْغَرَضِ الثَّبُوتِ أَوِ النِّفْيِ عَنْهُ مُطْلَقًا ، أَيْ
مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ وَلَا خُصُوصٍ ، لِأَنَّا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ فَهَـنْ عَدَمُ كَوْنِ الشَّيْءِ مُعْتَبَرًا
فِي الْغَرَضِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمُ كَوْنِهِ مُفَادًا مِنَ الْكَلَامِ ، قَالَتِمْ مِفَادٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ ، (١)
وَلِبَعْضِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ تَخِيلَاتٌ فَاسِدَةٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهَا ، فَلَمْ تَتَعَرَّضْ لَهَا .
[وَالْأَوَّلُ] وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ مُطْلَقًا كُنَايَةً عَنْهُ مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ
[كَقَوْلِ الْبَحْثِيِّ فِي الْمُعْتَزِّ بِاللَّهِ] تَعْرِضًا بِالْمُسْتَعِينِ بِاللَّهِ :

شَجَرُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
[أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيَدْرِكُ] بِالْبَصَرِ [مَحَاسِنَهُ وَ] بِالسَّمْعِ [أَخْبَارَهُ
الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا] نَصْبٌ عَطْفٌ عَلَى - يَدْرِكُ -
أَيُّ فَلَا يَجِدُ أَعْدَائِهِ وَحُسَّادِهِ الَّذِينَ يَتَمَنُّونَ الْإِمَامَةَ [إِلَى مُنَازَعَتِهِ] الْإِمَامَةَ [سَبِيلًا]
فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ زَلَّ - يَرَى وَيَسْمَعُ - مُنْزَلَةً لِلْإِزْمِ ، أَيُّ مِنْ يَصْدُرُ عَنْهُ السَّمَاعُ وَالرُّؤْيَا

(١) رَدُّ هَذَا بِأَنْ مَا يَسْتَفَادُ مِنَ التَّرْكِيبِ بِلَا قَصْدٍ لَيْسَ مِنَ الْبَلَاغَةِ فِي شَيْءٍ ، إِذْ
الْبَلَاغَةُ لَا يَعْمَلُونَ فِي الْإِقَادَةِ إِلَّا عَلَى مَا يَقْصِدُونَهُ ، فَلَا أَوَّلَ فِي الْجَوَابِ أَنْ يَقَالُ إِنَّ
الْغَرَضَ مِنْ نَفْسِ الْفِعْلِ الثَّبُوتِ أَوِ النِّفْيِ مُطْلَقًا ، وَأَمَّا التَّعْمِيمُ فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ فَيَسْتَفَادُ
بِمَعْنَى الْمَقَامِ الْخُطَابِيِّ .

وَالْأَوْجَبُ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَأَتَيْنِ .

ثُمَّ الْحَذْفُ إِمَّا لِلْيَبَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشِيئَةِ مَا لَمْ يَكُنْ تَعْلُقُهُ بِهِ غَرِيْبًا
نَحْوُ - فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ -

من غير تعاق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادفاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه ، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره ، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤها ، فأبصرها كل رآه وسمعها كل وَاَعَ ، بل لا يبصر الراى إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الراى إلا تلك الأخبار ، فذكر الملزوم وأراد اللزم على ما هو طريق الكناية ، ففى ترك المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتقرر بالفضائل ، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره .

[والأ] أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المستند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [ووجب التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول ، إِنْ عَامًّا فَهَآءُ وَإِنْ خَاصًّا فَخَآصُّ ، ولما ووجب تقدير المفعول تعيين أنه مراد فى المعنى ومحدوف من اللفظ لغرض ، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله [ثم الحذف إِمَّا لِلْيَبَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشِيئَةِ] والارادة ونحوهما إذا وقع شرطا (١) فإن الجواب يدل عليه ويبينه ، لكنه إنما يحذف [ما لم يكن تعلقه به] أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول [غريبا نحو - فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ] أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فانه لما قيل - لو شاء - علم السامع أن

(١) مثل الشرط غيره ، نحو - بمشيئة الله تهتدون - أى بمشيئته هدايتكم تهتدون .

بِخِلَافٍ نَحْوُ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَّيْتُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَّيْتُ تَفَكُّرًا
فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ .

هناك شيئًا علقته المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينًا له ، وهذا أوقع في النفس [بخلاف] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبًا ، فانه لا يحذف جيلئذ ، كما في [نحو] قوله :

[ولو شئت أن أبكي دما لبكيت] عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١) .
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به [وأما قوله :

ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَّيْتُ تَفَكُّرًا (٢)
فليس منه [أي بما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضَرَامِ السَّقَط ، من أن المراد - لو شئت أن أبكي تفكرًا بكيت تفكرًا - فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل - لو شئت بكيت تفكرًا - لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا الْقَبِيلِ [لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي] لا البكاء التفكري ، لانه أراد أن يقول :

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدولة العباسية ، والمراد أن ساحة الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لاثني الحسن على بن أحمد الجوهري من شعراء الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحلف مطلقًا ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكي .

وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْهْمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :
وَكَمْ ذُذَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ

أَفَنَانِي النُّحُولِ فَلَمْ يَبْقَ مِنِّي غَيْرُ خَوَاطِرٍ تَجُولُ فِيَّ ، حَتَّى لَوْ شِئْتُ الْبُكَاءَ قَرَيْتُ بِجَفَوْنِي
وَعَصَرْتُ هِنِي لَيْسِيلٍ مِنْهَا دَمْعٌ لَمْ أَجِدْهُ وَخَرَجَ مِنْهَا بِدَلِ الدَّمْعِ التَّفَكُّرُ ، فَالْبُكَاءُ الَّذِي
أَرَادَ إِيقَاعَ الْمَشِئَةِ عَلَيْهِ بِكَاءٍ مُطْلَقٍ مِنْهُمْ غَيْرِ مُعَدِّي إِلَى التَّفَكُّرِ الْبَتَّةَ ، وَالْبُكَاءُ الثَّانِي
مُقَيَّدٌ مُعَدِّي إِلَى التَّفَكُّرِ ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلأَوَّلِ وَيَسَانَا لَهُ (١) كَمَا إِذَا
قُلْتُ - لَوْ شِئْتُ أَنْ تُعْطِيَ دَرَاهِمًا أُعْطِيتَ دَرَاهِمِينَ - كَذَا فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ ، وَمِمَّا نَشَأُ
فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ سُوءِ الْفَهْمِ وَقِلَّةِ التَّدَبُّرِ مَا قِيلَ إِنَّ الْكَلَامَ فِي مَفْعُولٍ - أَبْكَى - وَالْمُرَادُ
أَنْ الْبَيْتَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا حُذِفَ فِيهِ الْمَفْعُولُ لِلْيَبَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ ، بَلْ إِنَّمَا حُذِفَ لِقَرَضِ
آخِرٍ ، وَقِيلَ (٢) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى - لَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكَى تَفَكَّرًا بِكَيْتٍ تَفَكَّرًا - أَيْ
لَمْ يَبْقَ فِي مَادَّةِ الدَّمْعِ ، فَصُرْتُ بِحَيْثُ أَقْدَرُ عَلَى بُكَاءِ التَّفَكُّرِ ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا ذَكَرَ
فِيهِ مَفْعُولُ الْمَشِئَةِ لَغَرَابَتِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنْ تَرْتَبَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ - لَمْ يَبْقَ مِنِّي
الشُّوْقُ غَيْرُ تَفَكُّرِي - يَأْتِي هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى بُكَاءِ التَّفَكُّرِ
لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِيقَاعِ فِيهِ غَيْرِ التَّفَكُّرِ ، فَافْهَمْ .

[وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْهْمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ] عَطَفْتُ عَلَى - [إِمَّا لِلْيَبَانِ] [ابْتِدَاءً] مُتَعَلِّقٌ بِتَوْهْمِ
[كَقَوْلِهِ : وَكَمْ ذُذَّتْ] أَيْ دَفَعْتُ [عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ] يُقَالُ - تَحَامَلْتُ فَلَانٌ عَلَى -
إِذَا لَمْ يَحْدُثْ ، وَكَمْ خَبَرِيَّةٌ يُمِيزُهَا قَوْلُهُ - مِنْ تَحَامُلٍ - قَالُوا وَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ
وَيُمِيزُهَا بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ وَجِبَ الْإِتْيَانُ بَيْنَ لَثَلَا بِلَتَبَسٍ بِالْمَفْعُولِ ، وَحَمَلْتُ كَمْ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا
مَفْعُولٌ - ذُذَّتْ - وَقِيلَ الْمُمِيزُ مَحْذُوفٌ - أَيْ لَمْ مَرَّةً - وَمِنْ فِي - مِنْ تَحَامُلٍ - زَائِدَةٌ ،
(١) وَلِهَذَا ذَكَرْتُ مَفْعُولَ الْمَشِئَةِ هُنَا مَعَ عَدَمِ غَرَابَتِهِ (٢) هَذَا هُوَ قَوْلُ صَدْرِ الْأَفَاضِلِ ،
وَلِنَّمَا أَعَادَهُ لِيُبَيِّنَ وَجْهَ فُسَادِهِ .

إِذَا لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تَوَّعَّمْ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنْ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظْمِ .
وَلِأَنَّ أَرِيدَ ذِكْرَهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِ يَتَضَمَّنُ إِيْقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ
إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعَنَاءِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو دَدَ وَالْمَجْدَ وَالْمَكَارِمَ مِثْلًا

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [وسورة أيام] أى شدتها
وصولتها [حزن] أى قطع اللحم [إلى العظم (١)] لحذف المفعول ، أعنى اللحم
[إذا لو ذكر اللحم لرُبَمَا توَّعَّم قبل ذكر ما بعده] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [أن
الحز لم ينته إلى العظم] وإنما كان في بعض اللحم ، لحذف دفعا لهذا التوهم [ولما
لأنه أريد ذكره] أى ذكر المفعول [ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح
لفظه] لا على الضمير العائد إليه [إظهارا لكمال العناية بوقوعه] أى الفعل [عليه] أى
على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [كقوله :
قد طلبنا فلم نجد لك في السو دد والمجد والمكارم مثلا] (٢)

أى قد طلبنا لك مثلا ، لحذف - مثلا - إذا لو ذكره لكان المناسب فلم نجده

(١) البيت للبحرئى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطلعها :

أَعْنِ سَفَهَ يَوْمِ الْإِثْرِ أَمْ حِلْمِ وَقُوفِ بَرِّعٍ أَوْ بَكَاءٍ عَلَى رَسْمِ

(٢) هو للبحرئى فى مدح المعز من قصيدة مطلعها :

إِنَّ سِيرَ الْخَلِيطِ حِينَ اسْتَقْلًا كَانَ عَرًّا لِلدَّمْعِ لَمَّا اسْتَمَلًا

تطبيقات على حذف المفعول :

(١) فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي بِمَا حَبِمَ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّيحَ أَجَرَتْ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكُ مُوَاجَهَةِ الْمَدْرُوحِ بِطَلَبِ مِثْلِ لَهُ ، وَإِمَّا
لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ - قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلَمُ - أَيْ كُلِّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ -
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ -

فيقوت الغرض ، أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ويجوز أن يكون
السبب] في حذف مفعول - طلبنا [ترك مواجَهة المدروح بطلب مثل له] قصدا إلى
المبالغة في التأدب معه ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه ، فان العاقل لا يطلب
إلا ما يَجُوزُ وجوده .

[وإما للتعميم] في المفعول [مع الاختصار ، كقولك - قد كان منك ما يؤلم -
أي كل أحد] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يقوت الاختصار حيثئذ [وعليه] أي وعلى
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [والله يدعو إلى دار السلام]
أي جميع عباده ، فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة ، والثاني تحقيقا .

(٢) لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفِدْ سِاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمِ مَأْثَرَ خَالِدٍ

(٣) قَوْلُهُ تَعَالَى - (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ رَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ) .

حذف المفعول في الأول - والاصل (أجرتني) لأنه نوله، نزلة اللازم ليثبت أنه كان
من الرماح إجماعا وحسب اللاسن عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه .
وهو أنها أجرتة - وحذفه في الثاني - والاصل (لو شئت عدم الافساد) لإرادة
البيان بعد الإبهام - وحذفه في الثالث - والاصل (يسقون غنمهم أو نخوه) للاختصار
أو لأن المراد إثبات الفعل في نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) بَرَدٌ حَشَايَ إِنْ امْتَطَعْتَ بِلَفْظِهِ فَلَقَدْ تَضَرَّ إِذَا تَشَاءَ وَتَنْفَعُ

وَأَمَّا لِمَجْرَدِ الْاِخْتِصَارِ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ -
أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ ، وَأَمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ ، نَحْوُ - مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ
وَمَا قُلِي - وَأَمَّا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا
رَأَى مِنِّي - أَيْ الْعَوْرَةَ .

[وإما لمجرد الاختصار] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ،
وفي بعض النسخ [عند قيام قرينة] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه ، وما يقال
من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ، لأن
هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جاز في سائر الأقسام ، فلا رجة لتخصيصه بمجرد
الاختصار [نحو - أصغيت إليه - أَيْ أَذْنِي ، وعليه] أي على الحذف لمجرد الاختصار
[قوله تعالى - رب أرنى أنظر اليك - أَيْ ذَاتَكَ] وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم
مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت
فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حُذِفَ أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد
الاختصار .

[وإما للرعاية على الفاصلة نحو] قوله تعالى (وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى)
[ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قُلِي] أَيْ وما قلاك ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .
[وإما لاستهجان ذكره] أَيْ ذكر المفعول [كقول عائشة رضى الله عنها -
ما رأيت منه] أَيْ من النبي عليه السلام [ولا رأي مني ، أَيْ العورة] ، وإما لنكتة
أخرى كاخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة ، أو تعينه حقيقة أو

(٢) وَإِذَا الْمَنِيَةُ أَثْبَتَتْ أَظْفَارَهَا أَفَيْتَ كُلَّ نَمِيَةٍ لَا تَنْفَعُ

(٣) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْاِقْدَامُ قَتَالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ لَرَدِّ الْخَطَا فِي التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدًا عَرَفْتُ -
لَمَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لَتَأْكِيدهُ - لَا غَيْرُهُ - وَلِذَلِكَ
لَا يُقَالُ - مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَكِنْ أَكْرَمْتُهُ -

ادعاء ونحو ذلك .

تقديم المفعول ونحوه

[وتقديم مفعوله] أى مفعول الفعل [ونحوه] أى نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال وما أشبه ذلك [عليه] أى على الفعل [لرد الخطأ فى التعيين كقولك -
زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا] وأصاب فى ذلك [و] [اعتقد] أنه غير
زيد [وأخطأ فيه] [وتقول لتأكيده] أى تأكيد هذا الرد - زيدا عرفت [لا غيره]
وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشتراك ، كقولك - زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك
عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لتأكيده - زيدا عرفت وحده - وكذا فى نحو - زيدا
أكرم ، وعمرا لا تُكْرِم - أمرا ونيا ، فكان الأحسن أن يقول لأفادة الاختصاص (١)
[ولذلك] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الإصابتة فى اعتقاد وقوع
الفعل على مفعول ما [لا يقال - ما زيدا ضربت ولا غيره] لأن التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك - ولا غيره - ينفي ذلك ،
فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق - لا غيره - نعم لو كان التقديم لغرض آخر
غير التخصيص جاز - ما زيدا ضربت ولا غيره ، وكذا - زيدا ضربت وغيره [ولما
زيدا ضربت ولكن أكرمته] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل
بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الأكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب ،

(١) وهذا يشمل القصر بأنواعه الثلاثة - الأفراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنْ قُدِّرَ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَخْصِصٌ ،
وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ - فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ، وَكَذَلِكَ

فَالصَّوَابُ وَلَكِنْ عَمَّا [وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنْ قُدِّرَ] الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ
[الْمَفْسَرُ] بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ [قَبْلَ الْمَنْصُوبِ] أَيْ عَرَفْتُ زَيْدًا عَرَفْتَهُ [وَإِلَّا] أَيْ وَإِنْ لَمْ
يَقْدَرِ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ يَلِ بَعْدَهُ [فَتَخْصِصٌ] أَيْ - زَيْدًا عَرَفْتُ عَرَفْتَهُ - لِأَنَّ
الْمَحْذُوفَ الْمَقْدَرُ الْمَذْكُورَ ، فَالتَّحْدِيدُ عَلَيْهِ كَالْتَّحْدِيدِ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ الْإِخْتِصَاصِ وَ
كَأَنَّ فِي بَسْمِ اللَّهِ ، فَهَوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - مُحْتَمِلٌ لِلْمَعْنَيْنِ - التَّخْصِصِ وَالتَّأْكِيدِ - فَالْجَوْجُ
فِي التَّعْيِينِ إِلَى الْقَرَأَتَيْنِ ، وَعِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّخْصِصِ يَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِنَا -
زَيْدًا عَرَفْتُ - لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ [وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ -
فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ] لَامْتِنَاعِ أَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ مُقَدِّمًا ، نَحْوُ - أَمَّا فَهَدَيْنَا ثُمُودَ -
لِلتَّزَاحُمِ وَجُودِ فَاصِلٍ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ ، بَلِ التَّقْدِيرُ - أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَا فَهَدَيْنَاهُمْ - بِتَقْدِيمِ
الْمَفْعُولِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا التَّقْدِيمِ لِلتَّخْصِصِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ بِثَبُوتِ أَصْلِ
الْفِعْلِ (١) كَمَا إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ وَحَمْرُوهُمُ سَأَلَكَ سَائِلٌ مَا فَعَلْتَ بِهِمَا ، فَقُولَ - أَمَّا زَيْدًا
فَضَرَبْتَهُ ، وَأَمَّا حَمْرًا فَأَكْرَمْتَهُ - فَتَأْمَلِ [وَكَذَلِكَ] أَيْ وَمِثْلَ - زَيْدًا عَرَفْتُ - فِي إِفَادَةِ

(١) وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا يُفِيدُ التَّخْصِصَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِاصْلَاحِ التَّرْكِيبِ كَمَا هُنَا ، عَلَى
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِرَادَةُ التَّخْصِصِ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَوْجَدُ مِنْ يَشَارِكُ ثُمُودَ فِيهِ .
تَطْبِيقَاتٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَنَحْوِهِ :

(١) بِكَ أَقْتَلْتُ الْإِيَّامَ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيمَتَهَا لَوْ كُنْتُ وَتَكْرِبُ

(٢) صَوَّةَ الْجَوِّ ائْتَلَوْا تَحْسِبُهُمْ جَمَعَ أَفْلَاكِ عَلَى الْخَيْلِ تَسَامَى

(٣) أَبْعَدَ الْمَشِيبِ الْمُتَقَضَى فِي الذَّرَائِبِ تَحَاوَلَ وَصَلَ الْغَايَاتِ الْكَوَاحِبِ

قَدَمُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْأَوَّلِ لِإِفَادَةِ التَّخْصِصِ ، وَقَدَمُ الْمَفْعُولِ فِي الثَّانِي لِإِفَادَةِ
الْإِهْتِمَامِ ، وَقَدَمُ الظَّرْفِ فِي الثَّالِثِ لِكَوْنِهِ مُحِطٌ بِالْإِنْكَارِ بِالْإِسْتِفْهَامِ .

قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ -

وَالْتَخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ -
مَعْنَاهُ نَخْصُصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالْإِسْتِعَانَةِ ، وَفِي - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

الِاخْتِصَاصُ [قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ] فِي الْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةِ ، لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّكَ مَرَرْتَ
بِنَاسٍ وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَرَتْ ، وَفِي الْمَسْجِدِ صَلَّيْتُ ، وَتَأْدِيًا
ضَرْبَةً ، وَمَا شِئْتُ حُجِجْتُ .

[وَالتَّخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا] أَيْ لَا يَنْفَكُ عَنِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَنَحْوِهِ فِي أَكْثَرِ
الْأَصُولِ بِشَهَادَةِ الْإِسْتِقْرَاءِ وَحُكْمِ النُّوْقِ ، وَإِنَّمَا قَالَ غَالِبًا لِأَنَّ الْأَرْوَامَ الْكُلِّيَّ غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ ،
إِذَا التَّقْدِيمُ قَدْ يَكُونُ لَا غَرَضَ آخَرَ كَجَرْدِ الْإِهْتِمَامِ ، وَالتَّبَرُّكِ ، وَالِاسْتِلْذَازِ ، وَمُوَاقِفَةِ
كَلَامِ السَّامِعِ ، وَضَرُورَةِ الشُّعْرِ ، وَرِعَايَةِ السَّجْعِ وَالْفَاصِلَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ)
وَقَالَ (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ) وَقَالَ (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وَقَالَ
(وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْسُنُ فِيهِ اعْتِبَارُ التَّخْصِصِ
عِنْدَ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَسَالِيبِ الْكَلَامِ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ التَّخْصِصَ لَازِمًا لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا
[يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ - مَعْنَاهُ نَخْصُصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ] بِمَعْنَى نَجْعَلُكَ
مِنْ بَيْنِ الْمَوْجُودَاتِ مَخْصُوصًا بِذَلِكَ ، لَا نَعْبُدُ وَلَا نَسْتَعِينُ غَيْرَكَ [وَفِي - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

- (١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (لَتَسْكُوتُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .
- (٢) عَلَى الْإِخْلَاقِ خُطُّوا الْمُلُوكَ وَأَبْنَوْا فَلَيْسَ وَرَاءَهَا لِلْعَرِ رُكْنٌ
- (٣) إِذَا شِئْتَ يَوْمًا أَنْ تَسُودَ عَصِيرَةٌ فَيَا لِحُلْمِ سُدِّ لَا بِالتَّسْرِيعِ وَالتَّشْمِ

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشُرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُفِيدُ فِي الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِصِ اهْتِمَامًا بِالْمُقَدِّمِ ،
وَلِهَذَا يُقَدَّرُ فِي - بِسْمِ اللَّهِ مُؤَخَّرًا ، وَأُورِدَ - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ - وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ
فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأِ الثَّانِي ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوْجَدَ الْقِرَاءَةَ .
وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ وَلَا مَقْتَضَى لِلْعَدُولِ عَنْهُ ،
كَالْفَاعِلِ فِي نَحْوِ - ضَرَبَ زَيْدٌ حُمْرًا - .

معناه اليه تحشرون لا إلى غيره ، ويفيد [في الجميع] أي جميع صور التخصيص
[وراء التخصيص] أي بعده [اهتماما بالمقدم] لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم ، وهم
بيانه أعنى [ولهذا يقدر] المحذوف [في - بسم الله - مؤخرا] أي - بسم الله أفعل
كذا - ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدون بأسماء آلهتهم ،
فيقولون - باسم الآلات ، باسم العزى - فقصده الموضح تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم [وأورد - اقرأ باسم ربك] يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم - باسم ربك - لأن كلام الله تعالى أحق
برعاية ما تجب رعايته [واجيب بأن الأمر فيه القراءة] لأنها أول سورة نزلت ،
فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ،
هذا جواب جار الله العلامة في الكشف [وبأنه] أي - باسم ربك [متعلق باقرا الثاني]
أي هو مفعول اقرأ الذي بعده [ومعنى] اقرأ [الأول أوجد القراءة] من غير اعتبار
تعديته إلى مقروء به ، كما في - فلان يعطى ويمنع - كذا في المفتاح .

تقديم بعض المعمولات على بعض

[وتقديم بعض معمولاته] أي معمولات الفعل [على بعض لأن أصله] أي أصل
ذلك البعض [التقديم] على البعض الآخر [ولا مقتضى للعُدول عنه] أي عن الأصل
[كالفاعل في نحو - ضرب زيد حمرا] لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل ، وإنما

وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي نَحْوِ - أُعْطِيتُ زَيْدًا دَرَهْمًا - أَوْ لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَهَمُّ ، كَقَوْلِكَ - قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانًا - أَوْ لِأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ إِخْلَافًا بَيِّنَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ - وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَإِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - لَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ مِنْ صِلَةٍ - يَكْتُمُ - فَلَا يَفْهَمُ أَنَّهُ

قال في نحو - ضرب زيد عمرا - لأن في نحو ضرب زيدا غلامه - مقتضيا للعدول عن الأصل (١) [والمفعول الأول في نحو - أعطيت زيدا درهما] فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنه حاط أي أخذ للعطاء [أو لأن ذكره] أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم [أهم] جعل الأهمية هنا قسيما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما في المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم - فراد المصنف بالأهمية هنا (٢) الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأته والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض [كقولك قتل الخارجي فلان] لأن الأهم في تعلّق القتل هو الخارجي المقتول ، ليتخلص الناس من شره [أو لأن في التأخير] إخلالا ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - فإنه لو أخر [قوله] [من آل فرعون عن قوله] - يكتم إيمانه [لتوهم أنه من صلة يكتم] أي - يكتم إيمانه من آل فرعون [فلم يفهم أنه] أي ذلك

- (١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .
(٢) ومراده بها في المسند إليه الأهمية في نفس الأمر الشاملة لكون الأصل التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له ، فلا اضطراب مع هذا في كلامه هنا وهناك .

مِنْهُمْ، أَوْ بِالتَّنَاسُبِ كَرِيعَاةِ الْفَاصِلَةِ ، نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى .

الرجل كان [منهم] أى من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ، قدم الأول أعنى - مؤمن - لكونه أشرف ، ثم الثانى لثلاثتهم بخلاف المقصود (١) [أو] لأن فى التأخير إخلالا [بالتناسب كَرِيعَاةِ الْفَاصِلَةِ نحو - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن لواصل الآى على الالف .

(١) ولأن الأصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

تطبيقات على تقديم بعض المعمولات على بعض :

(١) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٢) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٣) أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويحرم مادون الرضا شاعر مثلي

قدم المخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل قوله (من إملاق) ورزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) ورزق أولادهم هو المطلوب عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ حَافِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) .

(٢) ألفت مقاليداً الدنيا إلى رجلٍ ما زال وقفاً عليه الجود والكرم

(٣) ووسم صدرى للأذى الأئس بالأذى وإن كنت أحياناً يضيق به صدرى

القَصْرُ

حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلُّهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ ،

القصر

في اللغة الحبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو [حقيقى وغير حقيقى] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بالألّا يتجاوزهُ إلى غيره أصلاً - وهو الحقيقى ، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بالألّا يتجاوزهُ إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزهُ إلى شيء آخر في الجملة - وهو غير حقيقى بل إضافى ، كقولك - مازيد إلا قائم - بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ، لا بمعنى أنه لا يتجاوزهُ إلى صفة أخرى أصلاً ، وانقسامه إلى الحقيقى والإضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات (١) [وكل واحد منهما] أى من الحقيقى وغيره [نوعان : قصر الموصوف على الصفة] وهو الألّا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [وقصر الصفة على الموصوف] وهو الألّا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى [والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية] أعني المعنى القائم بالغير [لا النعت] النحوى أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لِمَتَّصِدُقِهِمَا في مثل - أعجبني هذا

(١) أى النسب الذى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل المقصور والمقصود عليه (٢) هذا القيد لإخراج التوكيد بكل ونحوها .

والأول من الحقيقي نحو - ما زيد إلا كاتب - إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها ، وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء ، والثاني كثير ، نحو - مافى الدار إلا زيد - وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور ،

العلم (١) وتفاوتهما في مثل - العلم حسن ، ومررت بهذا الرجل - وأما نحو قولك - ما زيد إلا أخوك ، وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد - فن قصر الموصوف على الصفة تقديرا ، إذ المعنى أنه مقصور على الانصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا .
[والأول] أى قصر الموصوف على الصفة [من الحقيقي نحو - ما زيد إلا كاتب - إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها] أى غير الكتابة من الصفات [وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء] حتى يمكن إثبات شيء منها وتبقى ما عداها بالكلية ، بل هذا محال ، لأن للصفة المنفية تقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين ، مثلا إذا قلنا - ما زيد إلا كاتب - وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم ألا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (٢) .

[والثاني] أى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي [كثير ، نحو - مافى الدار إلا زيد] على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد [وقد يقصد به] أى بالثاني [المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور] كما يقصد بقولنا - مافى الدار إلا زيد - أن جميع من فى الدار من عدا زيدا فى حكم العدم ، فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا ، وأما فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم ، بل يكون المراد أن

(١) فإن العلم نعت لاسم الإشارة فى قول بعض النحويين ، وقد رد بأنه لا يدل على معنى فى متبوعه لأنه نفسه فلا يكون نعتا (٢) وقد يوجد على سبيل الادعاء والمبالغة فى مقام المدح أو الذم ونحوهما ، كقوله تعالى (إِنَّمَا الْخِرُّ وَالْبَيْسُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ حَمْلِ الشَّيْطَانِ) .

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي
تَخْصِصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلُّهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول في الدار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو ، وإن كان حاصلًا
لبكر وعالدة .

[والاول] أى قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة
دون] صفة [أخرى أو مكانها] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [والثاني]
أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي [تخصيص صفة بأمر دون] أمر [آخر
أو مكانه] وقوله - دون أخرى - معناه متجاوزًا عن الصفة الأخرى ، فإن المخاطب
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز عن الأخرى ، ومعنى
- دون - فى الأصل أدنى مكان من الشيء ، يقال - هذا دون ذاك - إذا كان أحط
منه قليلًا ، ثم استعمل للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل
تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم ، ولقائل أن يقول إن أريد بقوله - دون
أخرى ودون آخر - دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن
ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا - ما زيد إلا كاتب - لمن
اعتقده كاتبًا وشاعرًا ومنجمًا ، وقولنا - ما كاتب إلا زيد - لمن اعتقد الكاتب زيدا
وعمرًا وبكرًا ، وإن أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر
الحقيقى (١) وكذا الكلام على - مكان أخرى ومكان آخر [فكل منهما] أى فاعلم من
هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف [ضربان] الاول التخصيص بشئ دون شئ ، والثاني

(١) قد أجيب عن ذلك باختيار الفرق الثاني وأن المراد دون أخرى أو آخر على

سبيل التعيين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقي لأنه ينفى فيه ذلك على الإطلاق .

وَالْمُخَاطَبُ بِالْأَوَّلِ مِنْ ضَرْبَيْ كُلِّ مَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرَكَةَ ، وَيُسَمَّى قَصْرَ إِفْرَادٍ لِقِطْعِ
الشَّرَكَةِ ، وَبِالثَّانِي مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ وَيُسَمَّى قَصْرَ قَلْبٍ لِقَلْبِ حُكْمِ الْمُخَاطَبِ ،
أَوْ تَسَاوِيًا عِنْدَهُ وَيُسَمَّى قَصْرَ تَعْيِينَ ،

التخصيص بشيء مكان شيء [والمخاطب بالأول من ضربَيْ كُلِّ مَنْ قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء
[من يعتقد الشركة] أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة ، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب
بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ، وبقولنا - ما كاتب إلا
زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمره في الكتابة [ويسمى] هذا القصر [قصر أفراد
لقطع الشركة] التي اعتقدها المخاطب [و] [المخاطب [بالثاني] أعنى التخصيص بشيء
مكان شيء من ضربَيْ كُلِّ مَنْ القصرين [من يعتقد العكس] أي عكس الحكم الذي أثبتته
المتكلم ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام ،
وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر عمرو لازيد [ويسمى] هذا القصر
[قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - يعتقد العكس -
على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من
تَسَارَى عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف
على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف ،
حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من
غير علم بالتعيين ، وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من
خير أن يعلمه على التعيين [ويسمى] هذا القصر [قصر تعيين] لتعيينه ماهو خير معين
عند المخاطب ، فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء آخر قَصْرُ إِفْرَادٍ ، والتخصيص
بشئ مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قَصْرُ قَلْبٍ ، وإن تساويا عنده قَصْرُ

وَشَرَطُ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إِفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ
تَنَافِيهِمَا ،

تعيين ، وفيه نظر لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء - مكان شيء -
آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فإن قولنا - ما زيد إلا قائم - لمن
يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهذا جعل السكاكي
التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر
تعيين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [وشرط قصر الموصوف
على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف ،
حتى تكون الصفة المنفية في قولنا - ما زيد إلا شاعر - كَوْنُهُ كَاتِبًا أو مُنْجِمًا لا كونه
مُفَحِّمًا أي غير شاعر ، لأن الافحام وهو وَجْدَانُ الرجل غير شاعر يُنَافِي الشاعرية (١)
[و] شرط قصر الموصوف على الصفة [قلبا تحقق تنافيهما] أي تنافي الوصفين ، حتى
يكون المنفي في قولنا - ما زيد إلا قائم - كَوْنُهُ قَاعِدًا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يُنَافِي
القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط ، لأن قولنا - ما زيد
إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع
عدم تنافي الشعر والكتابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ،
لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب ، لأننا نقول : أما الأول
فلا دلالة للفظ عليه ، مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقده
كاتبا غير شاعر ، وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم بما ذكره في
تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس ، فيكون هذا الاشتراط
ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف في الإيضاح : إن السكاكي لم يشترط في قصر

(١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ، فلا يتأتى قصر الافراد في نحو -

لا أَبَ لزيد إلا عَمْرُو - لعدم الاشتراك في الآبُوءة .

وقصر التعيين أعم .

القلب تنافى الوصفين ، وعلل المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها ، وفيه نظر بين في الشرح (١) [وقصر التعيين أعم] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقربة من القرائن ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

تطبيقات على أقسام القصر :

- (١) ليس عازراً بأن يقال فقير إنما العار أن يقال بخيل
 - (٢) فإن كان في لبس الفق شرف له فالسيف إلا غده والخائل
 - (٣) وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فانم ذهب أخلاقهم ذهبوا
- القصر في الأول إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، وفي الثاني إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين ، وفي الثالث حقيقي ادعائي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

- (١) قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » .
- (٢) والله ما بلغت بنو العرب أمتي إلا بنيات هناك صحاح
- (٣) إنما تحسن الرياض إذا ضحكت في خلالها الأنوار

وَلَلْقَصْرِ طَرُقٌ - مِنْهَا الْمُطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَازِيدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَمَازِيدٌ قَاعِدًا
بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ مَا عَمْرُو شَاعِرًا بَلْ زَيْدٌ .

طرق القصر

[وَلَلْقَصْرِ طَرُقٌ] والمذكور هنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة هنا [مِنْهَا الْمُطْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ] أي قصر الموصوف على الصفة [إفرادا - زيد شاعر لا كاتب ، أو مازيد كاتب بل شاعر (٢)] مثل بمثالين : أولهما الوصف المنبئ فيه معطوف عليه والمنفي معطوف ، والثاني بالعكس [وقلبا - زيد قائم لا قاعد ، وما زيد قاعدا بل قائم] فإن قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فائبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فإن قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفي القعود ، لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [وفي قصرها] أي قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعرا بل زيد] ويحوز - ما شاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، ولكنه يجب حيث رفع الاسم لبطلان العمل ، ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الأفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الأفراد وَتَحَقُّقُ التَّنَافِي فِي

(١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجلس .

(٢) ويشترط في إفادة بل القصر أن يتقدمها نفي ، ومثل الأداة في إفادة القصر

لكن ، كقول الشاعر :

إِنَّ الْجَدِيدَيْنِ فِي طَوْلِ اخْتِلَافِهِمَا لَا يَفْسِدَانِ وَلَكِنْ يَفْسِدُ النَّاسُ

وَمِنْهَا النَّثْقُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ - لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ - إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ -

القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا في سائر الطرق .

[وَمِنْهَا النَّثْقُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] [إفرادا] [ما زيد إلا شاعر و] [قلبا] [ما زيد إلا قائم ، وفي قصرها] [إفرادا وقلبا] [ما شاعر إلا زيد] [والكل يصلح مثالا للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

[وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] [إفرادا] [إنما زيد كاتب و] [قلبا] [إنما زيد قائم ، وفي قصرها] [إفرادا وقلبا] [إنما قائم زيد] [وفي دلائل الإعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتمد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله [لتضمنه معنى ما وإلا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فرّق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه - ما وإلا - يصلح فيه - إنما - صرح بذلك الشيخ في دلائل الإعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لقول المفسرين - إنما حرم عليكم الميتة -

(١) وليسا بمترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معنى وإفرادا ، وهما متحدان في المعنى فقط .



بالنصب مناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر ، ولقول
النحاة إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونقي ما سواه ،

بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، و [هذا المعنى] هو المطابق لقراءة الرفع [أى
رفع الميتة ، وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت (حُرِّمَ) مبنيًا للفاعل مع
نصب الميتة ورفْعُها و (حُرِّمَ) مبنيًا للمفعول مع رفع الميتة ، كذا فى تفسير الكواشى ،
ففى القراءة الأولى - ما - فى إنما كآفة ، إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول
بلا عائد ، وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبراً ، إذ لا يصح ارتفاعها بحُرِّمَ المبني
للفاعل على ما لا يخفى ، والمعنى - إن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد
القصر [لما مر] فى تعريف المسند من أن نحو - المنطلق زيد ، وزيد المنطلق - يفيد
قصر الانطلاق على زيد ، فإذا كان إنما متضمناً معنى ما وإلا ، وكان معنى القراءة
الأولى - ما حرم الله عليكم إلا الميتة - كانت مطابقة للقراءة الثانية ، وإلا لم تكن مطابقة
لها لافادتها القصر ، فمراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى
والثانية ، ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ - حرم - بل فى لفظ - الميتة - رفعا
ونصبا ، وأما على القراءة الثالثة ، أعنى رفَع الميتة وحُرِّمَ مبنيًا للمفعول فيحتمل أن
تكون ما كآفة - أى ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتة ، وأن تكون موصولة ، أى إن الذى
حُرِّمَ عليكم هو الميتة ، ويرجع هذا بقاء إن حاملة على ما هو أصلها ، وبعضهم توهم أن
مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار
كونها موصولة ، مع أن الزجاج اختار أنها كآفة [ولقول النحاة (١) إنما لا ثبات
ما يذكر بعده ونقي ما سواه] أى سوى ما يذكر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو - إنما
زيد قائم - فهو لا ثبات قيام زيد ونقي ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفة

(١) إنما صح الاحتجاج بقولهم فى هذا لاستنباطهم له من كلام العرب .

ولصحة انفصال الضمير معه ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارَ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - تَمِيحِي أَنَا - وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مِهْمَكَ .

نحو - [إنما يقوم زيد - فهو لا ثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
[ولصحة انفصال الضمير معه] أي مع [إنما ، نحو - [إنما يقوم أنا - فإن الانفصال [إنما
يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم [أنا ، فيقع
بين الضمير وطامه فصل لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من
يستشهد بشعره ، ولهذا صرح باسمه فقال [قال الفرزدق : أنا الذائد] من الذود وهو
الطرد [الحامي الدمار] أي العهد ، وفي الأساس - هو الحامي الدمار - إذا حى ما لو لم
يحميه ليم وعُتِفَ مِنْ حَمَاهُ وَحَرَبِهِ [وإنما - يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي] لما كان
غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال - [إنما أدافع
عن أحسابهم - لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس
بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال - [إنما
أدافع عن أحسابهم أنا - على أن يكون - أنا تأكيذا ، وليست ما موصولة اسم إن وأنا
نخيرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[ومنها التقديم] أي تقديم ماحقه التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات
على الفعل [كقولك في قصره] أي قصر الموصوف [تميحى أنا] كان الانصب ذكر
المثاليين ، لأن التيمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد ، وإلا لم
يصلح لقصر القلب بل للافراد [وفي قصرها - أنا كفيت ميمك] إفرادا أو قلبا أو

(١) هو إفادة القصر (٢) لأن ما الغير العاقل وهي على هذا واقعة على طاقل ، فلو
أراد هذا المعنى لقال (وإن من يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) .

وَهَذِهِ الطَّرُقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وَجُوهِ ، فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ بِالْفَحْوَى وَالْبَاقِيَةِ بِالْوَضْعِ ،

تعييناً بحسب اعتقاد المخاطب .

[وهذه الطرق] الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر [تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع] أى التقديم [بالفحوى] أى بمفهوم الكلام ، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر ، وإن لم يعرف اصطلاح البقاء في ذلك [و] دلالة الثلاثة [الباقية بالوضع] لأن الواضع وضمها لمعان تفيد القصر (١) .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) بك اجتمع الملك المبدد شمله وضعت قواص منه بعد قواص

(٣) وما السيف إلا آية الملك في الوري ولا الامر إلا للذي يتقلب

القصر في الاول بالعطف بلكن ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة - وفي الثاني بالتقديم ، وهو قصر إضافي من قصر الصفة على الموصوف - وفي الثالث بالنفي والاستثناء ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إذا قُبِحَ البكاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ

(٢) ولما رأيت الوسمَ فِي خُلُقِ الْفَتَى هو الوسم لما كان في الشعر والجلد

(٣) وإنما المرءُ حديثٌ بعدهُ فكان حديثاً حسناً لمن وعى

(١) فدلالتهما على القصر وضعية ، والمقصود من ذلك في علم المعاني إنما هو أحوال

القصر من كونه أفراداً أو قلباً أو تعييناً ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةً
الْأَطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعَرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ
النَّحْوَ وَعَمْرُو بْنُ بَكْرٍ - فَتَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ أَوْ نَحْوَهُ - وَفِي الثَّلَاثَةِ
الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ ، وَالنَّفْيُ لَا يُجَامِعُ الثَّانِي ، لِأَنَّهُ شَرْطُ الْمَنْفَى بِلَا الْإِلَّا
يَكُونُ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ،

[وَالْأَصْلُ] أَيِ الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ وَجْهِهِ الْإِخْتِلَافُ أَنَّ الْأَصْلَ [فِي الْأَوَّلِ] أَيِ
طَرِيقِ الْعَطْفِ [النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ] النَّصُّ عَلَيْهِمَا [إِلَّا كَرَاهَةً
الْأَطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعَرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ
وَعَمْرُو بْنُ بَكْرٍ - فَتَقُولُ فِيهِمَا] أَيِ فِي هَذَيْنِ الْمَقَامَيْنِ [زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ] أَمَا فِي الْأَوَّلِ
فَعِنَاهُ لَا غَيْرَ النَّحْوَ ، أَيِ لَا الصَّرْفَ وَلَا الْعَرُوضَ ، وَأَمَا فِي الثَّانِي فَعِنَاهُ لَا غَيْرَ زَيْدٌ ،
أَيِ لَا عَمْرُو بْنُ بَكْرٍ ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَبُنِيَ هُوَ عَلَى الِضْمِّ تَشْبِيهًا
بِالغَايَاتِ (١) وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ لَا فِي - لَا غَيْرَ - لَيْسَتْ عَاطِفَةً بَلْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ (٢) -
[أَوْ نَحْوَهُ] أَيِ نَحْوِ - لَا غَيْرَ - مِثْلُ - لَا مَاسِوَاهُ ، وَلَا مِنْ عَدَائِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ
[وَ] الْأَصْلُ [فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ] دُونَ الْمَنْفَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

[وَالنَّفْيُ] أَيِ الْوَجْهِ الثَّلَاثِ مِنْ وَجْهِهِ الْإِخْتِلَافُ أَنَّ النَّفْيَ بِلَا الْعَاطِفَةِ [لَا يُجَامِعُ
الثَّانِي] أَعْنَى النَّفْيَ وَالِاسْتِثْنَاءَ ، فَلَا يَصِحُّ مَا زِيدَ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي
كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ لَا فِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ [لِأَنَّهُ شَرْطُ الْمَنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ إِلَّا يَكُونُ] ذَلِكَ الْمَنْفَى [مَنْفِيًّا
قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا] مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ نَفْيَ بَهَا مَا أَوْجَبَتْهُ لِمَتَّبِعِهِ ،
رَدٌّ - (١) أَيِ قَبْلَ وَبَعْدَ ، وَالْغَايَةُ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ ، وَلَكِنَّمَا لَمْ تَأْتِ
عِنْدَهُ بَعْدَ حَذْفِهِ سَمِيَتْ غَايَةً (٢) وَهِيَ مَعَ هَذَا تَقْيِيدُ الْقَصْرِ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ مَعْنَى - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا غَيْرَ - مَا زِيدَ إِلَّا شَاعِرٌ ، فَيَعُودُ إِلَى النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ .

وَجَمَاعُ الْآخِرِينَ ، قِيلَ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمٌ لَا قَبْسِي ، وَهُوَ يَأْتِينِي لَا أَعْمُرُو - لِأَنَّ
النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ ، كَمَا يُقَالُ - اِمْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْجَبِي - لَا أَعْمُرُو -

لَا لِأَن تَعِيدُ بِهَا النَّفْيَ فِي شَيْءٍ قَدْ نَفَيْتَهُ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَفْقُودٌ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
لَا نَكَ إِذَا قُلْتَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ وَقَعَ فِيهَا التَّزَادُعُ ، حَتَّى
كَأَنَّكَ قُلْتَ لَيْسَ هُوَ بِقَاعِدٍ وَلَا نَائِمٌ وَلَا مُضْطَجِعٌ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ لَا قَاعِدَ فَقَدْ
نَفَيْتَ عَنْهُ بِلَا الْعَاطِفَةِ شَيْئًا هُوَ مِنْهُ قَبْلُهَا بِمَا النَّافِيَةُ ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي - مَا يَقُومُ إِلَّا
زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ - بغيرها - يَعْنِي مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمِفْتَاحِ ، وَفَائِدَتُهُ
الْإِحْتِرَازُ عَمَّا إِذَا كَانَ مَنفِيًّا بِفَحْوَى الْكَلَامِ ، أَوْ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ السَّمَاعِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،
دَلِيلًا سَجِيًّا فِي - [إِنَّمَا] - لَا يُقَالُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ مَنفِيًّا قَبْلُهَا بِلَا الْعَاطِفَةِ الْآخَرَى ،
نَحْوِ - جَاءَنِي الرَّجَالُ لَا النِّسَاءَ لَا هُنْدٌ - لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمِيرُ لِذَلِكَ الْمُشَخَّصِ ، أَيْ بغيرِ
الْعَاطِفَةِ الَّتِي نَفَى بِهَا ذَلِكَ الْمَنفِي (١) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ نَفْيُهُ قَبْلُهَا بِهَا ، لَا مَتَنَاعُ أَنْ يَنْفَى
شَيْءٌ بِلَا قَبْلِ الْإِثْبَانِ بِهَا ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ - دَابُّ الرَّجُلِ الْكَرِيمِ إِلَّا يُؤْذِي غَيْرَهُ - فَإِنْ
الْمَشْهُومُ مِنْهُ إِلَّا يُؤْذِي غَيْرَهُ سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَرِيمًا أَوْ غَيْرَ كَرِيمٍ [وَجَمَاعُ] أَيْ النَّفْيِ
بِلَا الْعَاطِفَةِ [الْآخِرِينَ] أَيْ [إِنَّمَا] وَالتَّقْدِيمُ [فَيُقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمٌ لَا قَبْسِي ، وَهُوَ يَأْتِينِي
لَا أَعْمُرُو - لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا] أَيْ فِي الْآخِرِينَ [غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ] كَمَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
فَلَا يَكُونُ الْمَنفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ مَنفِيًّا بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، وَهَذَا [كَأَيُّقَالُ - اِمْتَنَعَ زَيْدٌ
عَنِ الْجَبِي - لَا أَعْمُرُو] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْجَبِي عَنْ زَيْدٍ ، لَكِنْ لَا صَرِيحًا بِلَا ضَمْنًا ، وَإِنَّمَا
مَعْنَاهُ الصَّرِيحُ لِإِحْبَابِ اِمْتِنَاعِ الْجَبِي عَنْ زَيْدٍ (٢) فَتَكُونُ - لَا - نَفْيًا لِذَلِكَ الْإِحْبَابِ ، وَالتَّشْبِيهِ
بِقَوْلِهِ - اِمْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْجَبِي - لَا أَعْمُرُو - مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ الضَّمْنِيَّ لَيْسَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ ، لَا مِنْ

- (١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ إِلَّا يَكُونُ مَنفِيًّا قَبْلُهَا بِغَيْرِ شَخْصٍ لَا ، وَهَذَا يُشْمَلُ - لَا - الَّتِي
تَكُونُ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ هَذَا مَنفِيَّةٌ بِغَيْرِ شَخْصٍ - لَا - الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا قَبْلَ الصَّرِيحِ بِهَا .
(٢) وَلَا شَكَّ أَنَّ اِمْتِنَاعَهُ عَنِ الْجَبِي يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْجَبِي عَنْهُ .

السَّكَاكِيُّ : شَرَطُ جُمَاعَتِهِ الثَّالِثَ أَلَّا يَكُونَ الْوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ ، نَحْوُ -
[نَمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسُنُ فِي الْمُخْتَصِّ كَمَا تَحْسُنُ فِي
غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ ، وَأَصْلُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ نَمَا يَجْهَلُ الْمُخَاطَبُ
وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّالِثِ ،

جهة أن المنفى بلا العاطفة منفى قلبها بالنفى الضمني ، كما في - [نَمَا أَنَا تَمِيحِي لَا قَيْسِي - إِذْ
لَا دَلَالَةَ لِقَوْلِنَا - اَمْتَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحَبِيءِ - عَلَى نَفْسِي اِمْتِنَاعٌ عَجَبٌ صَرِيحًا -
قَالَ [السَّكَاكِيُّ : شَرَطُ جُمَاعَتِهِ] أَيِ جُمَاعَةِ النَّفْيِ بِلَا الْعَاطِفَةِ [الثَّالِثِ] أَيِ [نَمَا
[أَلَّا يَكُونَ الْوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ] لِيَحْصُلَ الْفَائِدَةُ [نَحْوُ - [نَمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ
يَسْمَعُونَ] فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ - لَا الَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ - لِأَنَّ الِاسْتِجَابَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا
عَنْ يَسْمَعٍ وَبَعْقَلٍ ، بِخِلَافِ - [نَمَا يَقُومُ زَيْدٌ لَا صَرُو - إِذِ الْقِيَامُ لَيْسَ نَمَا يَخْتَصُّ بِزَيْدٍ -
وَقَالَ الشَّيْخُ [عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسُنُ] جُمَاعَتِهِ الثَّالِثَ [فِي] الْوَصْفِ [الْمُخْتَصِّ كَمَا تَحْسُنُ
فِي غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ] إِلَى الصَّوَابِ ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْاِمْتِنَاعِ عِنْدَ قَصْدِ زِيَادَةِ
التَّحْقِيقِ وَالتَّأَكِيدِ .

[وَأَصْلُ الثَّانِي] أَيِ الْوَجْهِ الرَّابِعِ مِنْ وَجُوهِ الْاِخْتِلَافِ أَنَّ أَصْلَ النَّفْيِ وَالِاسْتِنَاءِ
[أَنْ يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ] أَيِ الْحُكْمِ الَّذِي اسْتَعْمَلَ فِيهِ النَّفْيُ وَالِاسْتِنَاءُ [نَمَا يَجْهَلُ
الْمُخَاطَبُ وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّالِثِ] أَيِ [نَمَا ، فَإِنْ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمُسْتَعْمَلُ هُوَ
فِيهِ نَمَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ وَلَا يُنْكِرُهُ ، كَذَا فِي الْإِبْضَاحِ نَقْلًا عَنْ دَلَائِلِ الْأَعْيَازِ ، وَفِيهِ
بَحْثٌ ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْحُكْمِ وَلَمْ يَكُنْ حُكْمُهُ مَشْرُوبًا بِخَطَأٍ لَمْ يَصِحَّ الْقَصْرُ ،
بَلْ لَا يَفِيدُ الْكَلَامُ سِوَى لَازِمِ الْحُكْمِ (١) وَجَوَابُهُ لِمَنْ هَرَّاهُ أَنَّ [نَمَا يَكُونُ الْخَبْرُ مِنْ
شَأْنِهِ أَلَّا يَجْهَلُ الْمُخَاطَبُ وَلَا يُنْكِرُهُ ، حَتَّى أَنْ لِنُفْكَارِهِ يَزُولُ بِأَدْنَى تَنْبِيهِ لِعَدَمِ إِصْرَارِهِ
(١) وَهُوَ إِعْلَامُ الْمُخَاطَبِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عَارِفٌ بِالْحُكْمِ .

كَقَوْلِكَ لَصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ مُصْرًا ، وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لِأَعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي إِفْرَادًا نَحْوُ - وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ مِنَ الْهَلَاكِ ، نُزِّلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ مَنْزِلَةَ أَنْكَارِهِمْ إِيَّاهُ ، أَوْ قَلْبًا نَحْوُ - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَنَا - لِإِعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ،

عليه ، وعلى هذا يكون موافقًا لما في المفتاح [كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد - ما هو إلا زيد - إذا اعتقده غيره] أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد [مصراً] على هذا الاعتقاد .

[وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لأعتبار مناسب فيستعمل له] أي لذلك المعلوم [الثاني] أي النفي والاستثناء [أفراداً] أي حال كونه قصر إفراد [نحو - وما محمد إلا رسول - أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك] فالمخاطبون وهم الصحابة رضی الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصوراً على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك ، لكنهم لما كانوا يمدون هلاكه أمراً عظيماً [نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه] أي الهلاك ، فاستعمل له النفي والاستثناء ، والاعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم [أوقلباً] عطف على قوله - إفراداً [نحو - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَنَا] فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بِكَوْنِهِمْ بَشَرًا وَلَا مُنْكَرِينَ لِدَلَالَةِ ، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين [لاعتقاد القائلين] وهم الكفار [أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة] فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقاداً فاسداً من التناقض بين الرسالة والبشرية ، فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَنَا - أي

وَقَوْلُهُمْ - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيُعْتَرِجَ حَيْثُ يُرَادُ تَبْكِيَّتُهُ
لَا لِتَسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ - [إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ] - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُهُ
وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَرْقُقَهُ عَلَيْهِ ،

مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ، ولما كان هنا مَظَنَّةُ سَوَالٍ
وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ،
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ - فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله [وقولهم] أى قول
الرسل الْمُخَاطَبِينَ [إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ] وإرخاء العنان
إليه بتسليم بعض مقدماته [ليعثر] الخصم - مِنْ الْعَثَارِ - وهو الزَّلَّةُ ، وَإِنَّمَا بَفَعْلُ ذَلِكَ
[حيث يراد تبكيته] أى إسكات الخصم وإلزامه [لا لتسليم انتفاء الرسالة] فكانهم
قالوا - إِنْ مَا ادْعَيْتُمْ مِنْ كَوْنِنَا بَشَرًا فَهَقَّ لَا نَنْكَرُهُ ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَنَافِي أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْنَا بِالرِّسَالَةِ ، فَلِهَذَا أَثْبَتُوا الْبَشَرِيَّةَ لَا تَنْفُسَهُمْ ، وَأَمَّا [إثباتها بطريق القصر
فليكون على وَفْقِ كَلَامِ الْخَصْمِ [وَكَقَوْلِكَ] صَاطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ - كَقَوْلِكَ لِمَا صَحَبَكَ -
وهذا مثال لَأَصْلٍ [نَمَا (١)] أى الأصل فى انما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقَوْلِكَ [إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ] - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُهُ وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَرْقُقَهُ عَلَيْهِ [أى أن تجعل
من يعلم ذلك رقيقا مشفقًا على أخيه ، والأولى بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرْنَا (٢)] أَنْ يَكُونَ هَذَا
الْمَثَالُ مِنَ الْإِخْرَاجِ لَا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ .

(١) أى بناء على ما يقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الأصل فى [نَمَا] أن تستعمل
فما هو معلوم للمخاطب ، وعلى هذا يكون مثالا لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر .
(٢) من أن [نَمَا] تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلبه المخاطب ولا يشكره .

وَقَدْ يُنْزَلُ الْمَجْهُولُ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ فَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّالِثُ نَحْوُ - [إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - وَلِذَلِكَ جَاءَ - إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكَّدًا بِمَا تَرَى . وَمَزِيَّةٌ [إِنَّمَا عَلَى الْعَطْفِ أَنَّهُ يُعْقَلُ مِنْهَا الْحُكْمَانِ مَعًا ، وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِهَا التَّعْرِيضُ ، نَحْوُ - [إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْأَبَابِ - فَانْهَ تَعْرِيضُ بِأَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ غَرَطِ جَهْلِهِمْ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ مِنْهُمْ كَطَمَعِهِ مِنْهَا .

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ

[وَقَدْ يُنْزَلُ الْمَجْهُولُ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ ، فَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّالِثُ] أَيْ [إِنَّمَا نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْيَهُودِ [إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ] أَدَّعَوْا أَنَّ كَرْنَهُمْ مُصْلِحِينَ أَمْرٌ ظَاهِرٌ مِنْ شَأْنِهِ أَلَّا يَجْهَلُ الْمُخَاطَبُ وَلَا يَنْكُرُهُ [وَلِذَلِكَ جَاءَ - إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكَّدًا بِمَا تَرَى] مِنْ إِيْرَادِ الْجَلَّةِ الْأَسْمِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الثَّبَاتِ ، وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى الْحَصْرِ ، وَتَوْسِيطِ ضَمِيرِ الْفَصْلِ الْمُؤَكَّدِ لِذَلِكَ ، وَتَصْدِيرِ الْكَلَامِ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ مَضْمُونَ الْكَلَامِ عَمَّا لَهُ خَطَرٌ وَبِهِ عَنَايَةٌ ، ثُمَّ التَّأَكُّدُ بِأَنَّ ، ثُمَّ تَعْقِيهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّقْرِيعِ وَالتَّوْبِيخِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ - وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ .

[وَمَزِيَّةٌ [إِنَّمَا عَلَى الْعَطْفِ أَنَّهُ يُعْقَلُ مِنْهَا] أَيْ مِنْ [إِنَّمَا] [الْحُكْمَانِ]] أَعْنَى الْإِثْبَاتِ لِلْمَذْكُورِ وَالنَّفْيِ هُمَا عِدَاءُ [مَعًا] بِخِلَافِ الْعَطْفِ فَانْه يَفْهَمُ مِنْهُ أَوَّلًا الْإِثْبَاتُ ثُمَّ النَّفْيُ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا [وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِهَا] أَيْ مَوَاقِعُ [إِنَّمَا] [التَّعْرِيضُ ، نَحْوُ - [إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْأَبَابِ - فَانْه تَعْرِيضُ بِأَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ غَرَطِ جَهْلِهِمْ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ] أَيْ التَّأَمُّلِ [مِنْهُمْ كَطَمَعِهِ مِنْهَا] أَيْ كَطَمَعِهِ النَّظَرَ مِنْ الْبَهَائِمِ .

[ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ

— مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ — وَغَيْرُهُمَا ، فِيِ الْإِسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ
الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَقُلُّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا ، نَحْوُ — مَاضِرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَاضِرَبَ إِلَّا
زَيْدٌ عَمْرًا — لِإِسْتِزَامِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَغَيْرُهُمَا [كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ — مَاضِرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وَمَاضِرَبَ
عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ — وَالْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ — مَا أُعْطِيَ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، وَمَا أُعْطِيَ دِرْهَمًا إِلَّا
زَيْدًا — وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ] فَفِيِ الْإِسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ [
حَتَّى لَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى الْفَاعِلِ قِيلَ — مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ — وَلَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى
الْمَفْعُولِ قِيلَ — مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا — وَمَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ مِثْلًا قَصْرُ
الْفِعْلِ الْمُسْتَدَّ إِلَى الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْبَوَاقِي ، فَيَرْجِعُ فِيِ التَّحْقِيقِ
إِلَى قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، أَوْ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ (١) وَيَكُونُ حَقِيقًا ،
وغير حَقِيقٍ ، [فَرَادَا ، وَقَلْبًا ، وَتَعْيِينًا ، وَلَا يَخْفَى اعْتِبَارُ ذَلِكَ] وَقُلُّ [أَى جَازٍ عَلَى قَلَّةِ
[تَقْدِيمُهُمَا] أَى تَقْدِيمِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَأَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمَقْصُورِ حَالِ كَوْنِهِمَا [بِحَالِهِمَا]
وَهُوَ أَنَّ يَلِ الْمَقْصُورَ عَلَيْهِ الْأَدَاةُ] نَحْوُ — مَاضِرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ [فِيِ قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى
الْمَفْعُولِ] وَمَاضِرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا [فِيِ قَصْرِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا قَالَ — بِحَالِهِمَا —
إِحْتِرَازًا عَنْ تَقْدِيمِ مَا مَعَ إِزَالَتِهِمَا عَنْ حَالِهِمَا ، بِأَنَّ تَوَخُّرَ الْأَدَاةِ عَنِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ ،
كَقَوْلِكَ فِيِ — مَاضِرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا (مَاضِرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَمَّا فِيهِ
مِنْ اخْتِلَالِ الْمَعْنَى وَانْعِكَاسِ الْمَقْصُودِ ، وَإِنَّمَا قُلُّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا [لِإِسْتِزَامِهِ قَصْرَ
الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا] لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمَقْصُورَةَ عَلَى الْفَاعِلِ مِثْلًا هِيَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ عَلَى الْمَفْعُولِ
لَا مُطْلَقَ الْفِعْلِ ، فَلَا يَتِمُّ الْمَقْصُورُ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فَلَا يَحْسُنُ قَصْرُهُ ، وَعَلَى هَذَا

(١) وَهَذَا عَلَى مَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ نَفْسِهِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَفْعُولِ وَهَكَذَا .

وَوَجْهَ الْجَمِيعِ أَنَّ النَّفْيَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ مُسْتَقْنَى مِنْهُ عَامٌّ
مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَقْنَى فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ ، فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْأَجَاءِ الْقَصْرِ .
وَفِي [إِنَّمَا يُؤَخَّرُ الْمُقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ -] إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - وَلَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِلْأَلْبَاسِ .

فقس ، وإِنَّمَا جاز على قَلَّةٍ نظرًا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر
[ووجه الجميع] أى السبب في إقادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغير ذلك [أن النفي في الاستثناء المفرغ] الذي حذف منه المستقنى
منه وأعرب ما بعد [لا بحسب العوامل] يتوجه إلى مقدر وهو مستقنى منه [لأن] لا
للاخراج والاعراج يقتضى مخرَجًا منه [عام] ليتناول المستقنى وغيره فيتحقق الاعراج
[مناسب للمستقنى في جنسه (١)] بأن يقدر في نحو - ماضرب إلازيد (ماضرب أحد)
وفي نحو - ما كسوته [لا جبة (ما كسوته لباسًا) وفي نحو - ما جاءني [لا راكبا (ما جاءني
كائنًا على حال من الأحوال) وفي نحو - ما سرت [لا يوم الجمعة (ما سرت وقتًا من
الأوقات) وعلى هذا القياس [و] في [صفته] يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو
ذلك ، وإذا كان النفي متوجهًا إلى هذا المقدر العام المناسب للمستقنى في جنسه وصفته
[فإذا أوجب منه] أى من ذلك المقدر [شئ بالاجاء القصر] ضرورة بقاء ماعداه على
صفة الاتفاء .

[وفي] إِنَّمَا يُؤَخَّرُ الْمُقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ - [إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا] فيكون القيد الأخير
بمذلة الواقع بعد [لا ، فيكون هو المقصور عليه [ولا يجوز تقديمه] أى تقديم المقصور
عليه بانما [على غيره للباس] كما إذا قلنا في - [إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا] (إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا
(١) أى في كونه جنسًا له ، لأن المستقنى من أفراد المستقنى منه ، وليس المراد أنه

وغير كالا في إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا .

الإنشاء

إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ،

زيد (بخلاف النفي والاستثناء فانه لا لباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو آخر ، وهنا ليس - إلا - مذكورا في اللفظ بل متضمنا .

[وغير كالا في إفادة القصرين] أى قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، [أفرادا ، وقلبا ، وتعيينا] و [في] امتناع مجامعة لا [العاطفة لما سبق ، فلا يصح - ما يذهب شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو .

الإنشاء

اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ، أى إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أنت الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد هنا هو الثانى بقريضة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقريضة قوله - واللفظ الموضوع له كذا وكذا - لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا - ليت زيدا قائم - فافهم ، فالإنشاء إن لم يكن طلبا كـ أفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ المقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقلة المباحث البيانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت الى معنى الإنشاء [إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب] مشاركه له فى الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وَأَنْوَاعُهُ كَثِيرَةٌ - مِنْهَا التَّمَنَّى ، وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ إِمْكَانُ
الْمُتَمَنَّى ، تَقُولُ - لَيْتَ الشَّيْبَابَ يَعُودُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِهِ ، نَحْوُ - هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ -
حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ لَهُ ، وَبَلَوْ ، نَحْوُ - لَوْ تَأْتَيْنِي فَتُحَدِّثْنِي - بِالنَّصْبِ -

لامتناع طلب الحاصل ، فلو استعمل صيغ الطالب لمطلوب حاصل امتنع [جراؤها على
معانيها الحقيقية ، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (١)] [وأنواعه]
أى الطلب [كثيرة - منها]

[التمنى]

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (٢) [واللفظ الموضوع له - ليت - لا يشترط إمكان
التمنى] بخلاف التَّوَجَّى [تقول - ليت الشباب يعود] ولا تقول لعله يعود ، لكن إذا كان التمنى ممكناً
يجب ألا يكون لك توقُّع وطمَاعة في وقوعه ، وإلا لصاوتَ تَرْجِيًّا [وقد يَتَمَنَّى بِهِ نَحْوُ - هَلْ
لِي مِنْ شَفِيعٍ - حَيْثُ يَعْلَمُ أَلَا شَفِيعَ لَهُ] لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفائه ، والنكتة في التمنى بهل والعدول عن ليت هي إبراز التمنى
لكمال العناية به في صورة الممكن (٣) الذى لا يجزم بانتفائه [و] قد يَتَمَنَّى [بلو نَحْوُ -
لَوْ تَأْتَيْنِي فَتُحَدِّثْنِي بِالنَّصْبِ] على تقدير - فَأَنْ تُحَدِّثْنِي - فان النصب قرينة على أن لو
ليست على أصلها ، إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن ، وإنما يضرر بعد

البيان هنا على ما يشمل علم المعاني (١) ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ
الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لاحتصانها ،
لأنها حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبل هذا الطلب (٢) أى المجردة عن الطمع في حصوله
ليخرج الأمر (٣) أى نصاً ، أما ليت فتكون في الممكن وفي المستحيل .

السَّكَايُ : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّخْضِيزِ وَهِيَ - هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الهَاءُ هَمْزَةً ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا - مَأْخُذَةٌ مِنْهُمَا مَرْكَبَتَيْنِ مَعَ - لَا ، وَمَا - الْمَزِيدَتَيْنِ لِتَضْمِينِهِمَا مَعْنَى التَّمْنَى ،

الأشياء الستة ، والمناسب هنا هو التمني - قال [السكاكي : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّخْضِيزِ وَهِيَ هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الهَاءُ هَمْزَةً ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا ، مَأْخُذَةٌ مِنْهُمَا] خبر كَانَ ، أى كَانَتْهَا مَأْخُذَةٌ مِنْ هَلْ وَلَوْ اللَّتَيْنِ لِلتَّمْنَى حَالُ كَوْنِهِمَا [مَرْكَبَتَيْنِ مَعَ لَا وَمَا الْمَزِيدَتَيْنِ لِتَضْمِينِهِمَا] عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ - مَرْكَبَتَيْنِ ، وَالتَّضْمِينُ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي ضِمْنِ الشَّيْءِ - تقول - ضَمَّنْتُ الْكِتَابَ كَذَا كَذَا بَابًا - إِذَا جَعَلْتَهُ مُتَضَمِّنًا لِتِلْكَ الْأَبْوَابِ ، يَعْنِي أَنَّ الْغَرَضَ الْمَطْلُوبَ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ وَالتَّرَامِهِ هُوَ جَعْلُ هَلْ وَلَوْ مُتَضَمِّنَتَيْنِ [مَعْنَى التَّمْنَى]

تطبيقات على التمني :

- (١) لَيْتَ الْكَوَاكِبُ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عَقُودَ مَدَحٍ فَا أَرْضَى لَكُمْ كُلِّي
 - (٢) أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
- ليت في البيت الأول التمني ، وهو معناها الحقيقي ، وهل في البيت الثاني التمني ، والغرض منه إظهار التمني في صورة الممكن لكمال العناية به ، ولعل فيه التمني ، والغرض منه إظهار بُعد المرجو عن الحصول .

أمثلة أخرى :

- (١) فَلَوْ نُشِرَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّبٍ فَيَخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرٍ
- (٢) فَيَالَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحِبَّتِي مِنْ الْبُعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ

لَيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْدِيمُ ، نَحْوُ - هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا - وَفِي الْمَضَارِعِ
التَّحْضِيضُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِلَعَلِّ فَيُعْطَى حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ - لَعَلَّ
أَحْجَ فَاذْوَركَ - بِالنَّصْبِ ، لِيُعَدَّ الْمَرْجُوُّ عَنِ الْحُصُولِ .
وَمِنْهَا الْاسْتِفْهَامُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الْهَمْزَةُ ،

لَيَتَوَلَّدَ [علة لتضمينها ، يعنى أن الغرض من تضمينها معنى التمنى ليس لإفادة التمنى بل
أن يتولد [منه] أى من معنى التمنى المتضمنتين هما لإيَّاهُ] في الماضي التنديم ، نحو - هلا
أكرمت زيدا [أو - لو ما أكرمته - على معنى - ليتك أكرمته - قصدا إلى جعله نادما
على ترك الأكرام] وفي المضارع التحضيض ، نحو - هلا تقوم [ولو ما تقوم - على معنى -
ليتك تقوم - قصدا إلى حثه على القيام ، والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي
لكنه حاصل كلامه ، وقوله - لتضمينها - مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى
التمنى مفعوله الثانى ، ووقع في بعض النسخ - لِتَضْمِينِهَا - على لفظ التفعُّل ، وهو
لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ - كَأَنَّ لِعَدَمِ الْقَطْعِ بِذَلِكَ] وقد
يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت [وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن] نحو - لعل
أحج فأزورك - بالنصب لبعده المرجو عن الحصول [وبهذا يشبه المحالات والممكنات
التي لا طلبية في وقوعها ، فيتولد منه معنى التمنى .
[ومنها] أى من أنواع الطلب .

[الاستفهام]

وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو
لا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور [والألفاظ الموضوعة له - الهمزة ،

وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَآيَ ، وَكَيْفَ ، وَآيْنَ ، وَآفَى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ،
فَالْهُمَزَةُ لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ كَقَوْلِكَ - أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدُ قَائِمٌ - أَوِ التَّصَوُّرِ كَقَوْلِكَ -
أَدْبَسَ فِي الْإِنَاءِ أَمَ عَسَلٌ ، وَآفَى الْخَايَةِ دَبْسُكَ أَمَ فِي الزَّقِّ - وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَحْ - أَزِيدُ
قَامَ ، وَأَعْمَرًا عَرَفْتُ - وَالْمُسْتَوَلُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفِعْلِ فِي - أَضْرَبْتَ زَيْدًا

وهل ، وما ، ومن ، وآي ، وكف ، وأين ، وآف ، ومتى ، وأيان - فالهمزة
لطلب التصديق [أى اتقياد الذهن وإذخاته لوقوع نسبة تامة بين الشئين] كقولك -
أقام زيد [فى الجملة الفعلية] وأزيد قائم [فى الجملة الاسمية] أو [لطلب [التصور] أى
إدراك غير النسبة (١)] كقولك [فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْتَدِ إلَيْهِ] أدبس فى الإناء أَم

حصل [طالما بحصول شئ فى الإناء طالبا لتعيينه] و [فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْتَدِ] آفَى
الْخَايَةِ دَبْسُكَ أَمَ فى الزَّقِّ [طالما يكون الدبس فى واحد من الخاية والرق طالبا لتعيين
ذلك] ولهذا [أى ولجئ. الهمزة لطلب التصور] لم يقبح [فى تصور الفاعل] أزيد
قام [كما قبح - هل زيد قام [و] لم يقبح فى طلب تصور المفعول [أعمرأ عرفت] كما قبح -
هل أعمرأ عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢)
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرأ عرفت - لافى - أزيد قلم -
فَلْيَتَأَمَّلْ (٣) [والمستول عنه بها] أى بالهمزة [هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا]

(١) جعل الهمزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح ، لأنه فى الحقيقة لطلب
التصديق الخاص لا التصور ، غاية الأمر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المستند إليه ،
فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولأنه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو
المفعول لا عن الفعل (٣) انما ظهر ذلك فى الاول دون الثانى لأن تقديم المنصوب
للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الاسناد ،

وَالْفَاعِلُ فِي - أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا - وَالْمَفْعُولُ فِي - أَزِيدًا ضَرَبْتَ .
 وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسِبَ ، نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمِرَ قَاعِدٌ -
 وَلِهَذَا امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرَ - وَقَبِحَ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ - لِأَنَّ التَّقْدِيمَ
 يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ - هَلْ

إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي نَفْسِ الْفِعْلِ ، أَعْنَى الضَّرْبِ الصَّادِرِ مِنَ الْمُخَاطَبِ الْوَاقِعِ عَلَى زَيْدٍ ،
 وَأَرَدْتَ بِالِاسْتِفْهَامِ أَنْ تَعْلَمَ وَجُودَهُ ، فَيَكُونُ لَطَلَبُ التَّصْدِيقِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَطَلَبُ
 تَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ ، بَأَن تَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ فِعْلٌ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِزَيْدٍ ، لَكِنْ لَا تَعْرِفُ أَنَّهُ ضَرَبَ
 أَوْ كَرَّمَ [وَالْفَاعِلُ فِي أَنْتَ ضَرَبْتَ] إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي الضَّارِبِ [وَالْمَفْعُولُ فِي -
 أَزِيدًا ضَرَبْتَ] إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي الْمَضْرُوبِ ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ .

[وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسِبَ] وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ [نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ
 عَمِرَ قَاعِدٌ] إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِثَبُوتِ الْقِيَاسِ لَزَيْدٍ وَالْقَعُودِ لِعَمْرٍو
 [وَلِهَذَا] أَيْ وَلاِخْتِصَاصِهَا بِطَلَبِ التَّصْدِيقِ [امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرَ] لِأَنَّ وَقُوعَ
 الْمَفْرُودِ هُنَا بَعْدَ أَمِّ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ أَمَّ مُتَّصِلَةٌ ، وَهِيَ لَطَلَبُ تَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ الْعِلْمِ
 بِثَبُوتِ أَصْلِ الْحُكْمِ ، وَهَلْ لِنَمَّا تَكُونُ لَطَلَبُ الْحُكْمِ قَطْعًا ، وَلَوْ قَالَتْ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ -
 بِدُونِ - أَمْ عَمِرَ - لَقَبِحَ وَلاِیْمْتَنَعَ لِمَا سَبَقَ . [وَ] لِهَذَا أَيْضًا [قَبِحَ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ -
 لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ] فَيَكُونُ هَلْ لَطَلَبُ حُصُولِ الْحَاصِلِ
 وَهُوَ عَمَالٌ ، وَلِنَمَّا لَمْ یْمْتَنَعَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ - زَيْدًا - مَفْعُولُ فِعْلِ مَحْذُوفٍ (٢) أَوْ
 يَكُونُ التَّقْدِيمُ لِجَرْدِ الْإِهْتِمَامِ لَا لِلتَّخْصِیصِ ، لَكِنْ ذَلِكَ خِلَافُ الظَّاهِرِ [دُونَ هَلْ

وَلَكِنْ هَذَا لَا یْمْتَنِعُ قَبِحَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ - لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ هَلْ لَا یَلِیْهَا إِلَّا الْفِعْلُ غَالِبًا .
 (١) وَیَكُونُ مَفْعُولُ الْمَذْكُورِ مَحْذُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ - هَلْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرْبَهُ .

زَيْدًا ضَرَبْتَهُ - لَجَوَازِ تَقْدِيرِ الْمُفَسِّرِ قَبْلَ زَيْدٍ ، وَجَعَلَ السَّكَاكِي قُبْحَ - هَلْ رَجُلٌ
عُرِفَ - لِذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ أَلَّا يَقْبَحَ - هَلْ زَيْدٌ عُرِفَ - وَعَلَّلَ غَيْرُهُ قُبْحَهُمَا بِأَنَّهُ هَلْ
بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ ، وَتَرَكَ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ
تُخَصِّصُ الْمُضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ ، فَلَا يَصِحُّ - هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا

زيدا ضربته [فانه لا يقبح] لجواز تقدير المفسر (١) قبل - زيد [أى هل ضربت
زيدا ضربته] وجعل السكاكي قبح - هل رجل عرف - لذلك [أى لأن التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الأصل - عرف
رَجُلٌ - على أن - رجل - بدل من الضمير في - عرف - قدم للتخصيص [ويلزمه] أى
السكاكي [ألا يقبح - هل - زيد عرف] لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
عنده ، حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبيح بإجماع النحاة ، وفيه
نظر لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (٢) [وعلل غيره]
أى غير السكاكي [قبحهما] أى قبح - هل رجل عرف ، وهل زيد عرف [بأن هل
بمعنى قد في الأصل] وأصله أهْلٌ [وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام]
فأقيمت هي مقام الهمزة وتطلفت عليها في الاستفهام ، وقد من نحو أص الأفعال ،
فكذا ما هي بمعناها ، وإنما لم يقبح - هل زيد قائم - لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها
ذهلت عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رآته فانها تذكرت العهد ، وحنّت إلى الالف
المألوف ، فلم ترض بافتراق الاسم بينهما [وهي] أى هل [تخصص المضارع بالاستقبال]
بحكم الوضع كالسين وسوف [فلا يصح - هل تضرب زيدا] في أن يكون الضرب واقعا

(١) أي جوازاً راجحاً بخلاف ما قبله (٢) وهي كَوْنُ هَلْ بمعنى قد في الأصل على

ما سيأتي .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

في الحال على ما يفهم عرفا (١) من قوله [وهو أخوك ، كما يصح - أتضرب زيدا وهو أخوك] قصدًا إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة فانها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، لانها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا - في أن يكون الضرب واقعا في الحال - ليعلم أن هذا الامتناع جارٍ في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد لإنكار الفعل الواقع في الحال ، سواء حمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك - أتضرب زيدا وهو أخوك - أو لا كقوله تعالى (أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وكقولك - أتؤذي أباك ، وأتشتم الأمير - فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ، ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمري إن هذه قرينة ما فيها قرينة ، إذ لم يُنقل عن أحد من النحاة امتناع مثل - سيحیی زيد واکبا ، وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير - كيف وقد قال الله تعالى (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (وَلَئِنَّمَا يُوَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ) وفي الحماسة :

« سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا (٢) »

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة إنه

(١) لأن المتبادر أن الاتخوة في الحال ، فيكون الضرب مثلها ، لأن الاصل

اتحاد زمن المقيّد وقيدته (٢) هو لسعد بن ناشب من الشعراء الاسلاميين ، وجالبا حال من فاعل سأغسل وهو محل الاستفهام ، لأن عامل الحال فعل مستقبل لاقرانه بالسین ، وقضاء الله بالرفع فاعل - جالبا .

وَلَا خِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِصَ الْمَضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ
بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ ، كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ - فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ
الشُّكْرِ مِنْ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضٍ

يجب تجميد صدر الجملة الحالية عن عِلْمِ الْإِسْتِقْبَالِ لِتَأْتِيَ الْحَالُ وَالْإِسْتِقْبَالُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ
عَلَى مَا سَنَذَكُرُهُ (١) حَتَّى لَا يَجُوزَ - يَا نَبِيَّ زَيْدَ سِيرْ كَبْ ، أَوْ إِنْ يَرْكَبْ - فَهَمُّهُ أَنَّهُ يَجِبُ
تَجْمِيدُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ عَنْ عَلَامَةِ الْإِسْتِقْبَالِ ، حَتَّى لَا يَصِحَّ تَقْيِيدُ مِثْلِ - هَلْ تَضْرِبُ ،
وَسَتَضْرِبُ ، وَلَنْ تَضْرِبَ - بِالْحَالِ ، وَأُورِدَ هَذَا الْمَقَالُ دَلِيلًا عَلَى مَا أَدْعَاهُ ، وَلَمْ يَنْظُرْ فِي
صَدْرِ هَذَا الْمَقَالِ حَتَّى يَعْرِفَ أَنَّهُ لِيَانِ امْتِنَاعِ تَصْدِيرِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ بِعِلْمِ الْإِسْتِقْبَالِ .

[وَلَا خِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا] أَيْ لَكُنْ هَلْ مَقْصُودَةٌ عَلَى طَلَبِ التَّصْدِيقِ وَعَدَمِ
بِحَيْثُهَا لِغَيْرِ التَّصْدِيقِ كَمَا ذَكَرْنَا فِيمَا سَبَقَ [وَتَخْصِصَ الْمَضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ
اخْتِصَاصٍ بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ] وَمَا مَوْصُولَةٌ ، وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأَ خَبَرِهِ أَظْهَرَ ، وَزَمَانِيًّا ،
خَبَرُ الْكَوْنِ ، أَيْ بِالشَّيْءِ الَّذِي زَمَانِيَّتُهُ أَظْهَرَ [كَالْفِعْلِ] فَإِنَّ الرَّمَانَ جَزءٌ مِنْ مَفْهُومِهِ ،

بِخِلَافِ الْأِسْمِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَيْثُ يَدُلُّ بِعُرْوَتِهِ لَهُ ، أَمَّا اقْتِنَاءُ تَخْصِصِ الْمَضَارِعِ
بِالْإِسْتِقْبَالِ لِمَزِيدِ اخْتِصَاصِهَا بِالْفِعْلِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا اقْتِنَاءُ كَوْنِهَا لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطْرٌ
لِلدَّلِكِ فَلِأَنَّ التَّصْدِيقَ هُوَ الْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ أَوْ الْإِتْفَاقِ ، وَالتَّنْيِ وَالْإِتْبَاتِ إِنَّمَا يَتَوَجَّهَانِ إِلَى
الْمَعْنَى وَالْأَحْدَاثِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولَاتُ الْأَفْعَالِ ، لَا إِلَى الذُّوَاتِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولَاتُ
الْأَسْمَاءِ . [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ لَهَا مَزِيدَ اخْتِصَاصٍ بِالْفِعْلِ [كَانَ - فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ -
أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ] مَعَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ
بِالتَّكْرِيرِ ، لِأَنَّ - أَنْتُمْ - فَاعِلُ لَفْعٍ مَحذُوفٍ (٢) [لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضٍ .

(١) فِي بَحْثِ الْحَالِ مِنْ بَابِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ (٢) وَالْأَصْلُ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ

...

تَشْكُرُونَ - فَحَذَفَ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ فَانْفَصَلَ ضَمِيرُهُ .

الثابت أدل على كمال العناية بحصوله ، ومن - أفأتم شاكرون - وإن كان للثبوت ، لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها أدل على ذلك ، ولهذا لا يحسن - هل زيد منطلق - إلا من البليغ .

وهي قسمان : بسيطة ، وهي التي يطلب بها وجود الشيء ، كقولنا - هل الحركة موجودة - ومركبة ، وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء ، كقولنا - هل الحركة دائمة .

الثابت أدل على كمال العناية بحصوله (١) [من إبقائه على أصله ، كما في - هل تشكرون ، وفعل أتم تشكرون - لأن هل في - هل تشكرون ، وهل أتم تشكرون - على أصلها ، لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الأول ، وتقديرا في الثاني [و] فعل أتم شاكرون - أدل على طلب الشكر [من - أفأتم شاكرون] أيضا [وإن كان للثبوت باعتبار] كون الجملة اسمية [لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها] أي ترك الفعل مع هل [أدل على ذلك] أي على كمال العناية بحصول ما يستجدد [ولهذا] أي ولأن هل أدعى للفعل من الهمزة [لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ] لأنه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الوجود .

[وهي] أي هل [قسمان : بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء] أو لا وجوده ؛ [كقولنا - هل الحركة موجودة] أو لا موجودة [ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء] أو لا وجوده له [كقولنا - هل الحركة دائمة] أو لا دائمة ، فان المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها ، وقد اعتبر في هذه شيان غير الوجود وفي

(١) وهو من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

وَالْبَاقِيَةُ لَطَلَبِ النَّصُورِ فَقَطْ ، قِيلَ فَيُطَلَّبُ بِمَا شَرَحُ الْإِسْمِ ، كَقَوْلِنَا -
مَالْعَنْقَاءُ - أَوْ مَاهِيَةِ الْمُسَمَّى ، كَقَوْلِنَا - مَا الْحَرَكَةُ - وَتَقَعُ هَلْ الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ
بَيْنَهُمَا .

الاولى شيء واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى ، وهى بسيطة بالنسبة اليها .
[والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك فى أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من
جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر [قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا -
مالعنقاء] طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر [أوماهية
المسمى] أى حقيقته التى هربها هو [كقولنا ما الحركة] أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ،
فيجاب بإيراد ذاتياته [وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما] أى بين ما الذى لشرح الاسم
والذى لطلب الماهية ، يبنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يُطَلَّبَ أولاً شرح الاسم ،
ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحالة منه أن يطلب
حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعذور ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجولة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ، فإن كل من خوطب باسم
فهم فها ما ، ووقف على الشيء الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة ، وأما الحد
فلا يقف عليه إلا المتراض بصناعة المنطق ، فالموجودات لها حقائق ومفومات ،
فأما حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفومات ، فلا حدود
لها إلا بحسب الاسم ، لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات
(١) الشيء الواحد هو الحركة ، والشيئان هما الحركة والدوام .
(٢) الحدود الحقيقية هى التى تدل على الحقائق ، والاسمية هى التى تدل على
لمفومات الاجالية .

وَيَمِّنُ الْعَارِضُ الْمُشَخَّصُ لِذِي الْعِلْمِ ، كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ - وَقَالَ السَّكَانِيُّ :
يُسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ - مَا عِنْدَكَ - أَيْ أَى أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ
كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَرَبِ الْوَصْفِ ، تَقُولُ - مَا زَيْدٌ - وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ،
وَيَمِّنُ عَنِ الْجِنْسِ مَنْ ذُو الْعِلْمِ ، تَقُولُ - مَنْ جِبْرِيلُ - أَيْ أَبْشَرُهُ أَمْ مَلَكٌ
أَمْ جَنِّي ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في
أثناء التعاليم (١) إنما هي حدود اسمية ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت
تلك الحدود بينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذكور في الشفاء .

[و] يطلب [بمن العارض المشخص] أي الأمر الذي يعرض [لذي العلم] فيفيد
تخصيصه وتعيينه [كقولنا - من في الدار] فيجاب عنه بريد ونحوه مما يفيد تشخيصه .
[وقال السكاكي : يسأل بما عن الجنس تقول - ما عندك - أي أي أجناس الأشياء
عندك ، وجوابه كتاب ونحوه] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو -
ما الكلمة - أي أي أجناس الألفاظ هي ، وجوابه لفظ مفرد موضوع [أو عرب
الوصف تقول - ما زيد - وجوابه الكريم ونحوه ، و] يسأل [بمن عن الجنس من
ذوي العلم ، تقول - من جبريل - أي أبشره و أم ملك أم جنى ، وفيه نظر] إذ لا نسلم

(١) المراد بها التراجع كالفصل والباب ، وما يوضع في أولها من الحدود مثل حد

الصلاة المذكور في أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الأفراد

أو تختلف بمحملة أو مفصلة ، فيدخل جميع أقسام المقول في جواب ما هو ، وهو النوع
والجنس والماهية التفصيلية والإجمالية ، فالجواب بما عند السكاكي يختص بالأمر الكلي ،
وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك ، بل يطلب بما عنده شرح الاسم كلياً كان

وَيَسْأَلُ بَأَىِّ عَمَّا يُمِيزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ يَعْمَهُمَا ، نَحْوُ - أَىِّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا - أَىِّ أُنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ .

وَبِكُمْ عَنِ الْعَدَدِ ، نَحْوُ - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ .
وَبِكَيْفَ عَنِ الْحَالِ ، وَبِأَيْنَ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَبِإِيَّانَ عَنِ
الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب - من جبريل - أن يقال ملك ، بل يقال - ملك من عند الله يأتي بالوحى كذا وكذا عما يفيد تشخصه .

[ويسأل بأى عَمَّا يُمِيزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ يَعْمَهُمَا] وهو مضمون ما أضيف إليه أَى [نَحْوُ - أَىِّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا - أَىِّ أُنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ] فالْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ قد اشتركا فِي الْفَرِيقَةِ وَسَأَلُوا (١) عَمَّا يُمِيزُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، مِثْلَ الْكُفُونِ كَافِرِينَ قَاتِلِينَ لِهَذَا الْقَوْلِ ، وَمِثْلَ الْكُفُونِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَ قَاتِلِينَ .

[وَ] [يَسْأَلُ] بِكُمْ عَنِ الْعَدَدِ ، نَحْوُ - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ [أَى كَمْ آيَةٍ آتَيْنَاهُمْ أَعْشَرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ ، كَلِمَةُ آيَةٍ تُعِزُّكُمْ بِزِيَادَةِ مَنْ لَهَا وَقَعَ مِنَ الْفَصْلِ بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ بَيْنَ كَمْ وَبِمِيزِهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْجَهْرِيَّةِ ، فَكَمْ هُنَا لِلسُّؤَالِ عَنِ الْعَدَدِ ، لَكِنْ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا السُّؤَالِ هُوَ التَّقْرِيعُ وَالتَّرْيِخُ (٢)] [وَ] يَسْأَلُ [بِكَيْفَ عَنِ الْحَالِ ، وَبِأَيْنَ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ] مَاضِيًا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا (٣) [وَبِإِيَّانَ عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أَوْ جَزْئِيًا (١) أَىِّ الْكَافِرُونَ أَحْبَارَ الْيَهُودِ (٢) وَالْإِسْتِفْهَامُ مَعَ هَذَا عَلَى حَقِيقَتِهِ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَمْرَهُ أَنْ يَسْأَلَهُمْ حَقِيقَةَ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ مِنْ جِهَتِهِمْ مَقْدَارَهَا .
(٣) وَيَسْأَلُ بِهَا عَنِ الْحَاضِرِ أَيْضًا .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ -
وَأَنِّي تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأَتُوا حَرِّكُمْ أَنِّي شَتَمٌ - وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ
أَيْنَ نَحْوُ - أَنِّي لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ،

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ - وَأَنِّي تُسْتَعْمَلُ تَارَةً
بِمَعْنَى كَيْفَ [وَبِحَبِّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فَعْلٌ] نَحْوُ - فَأَتُوا حَرِّكُمْ أَنِّي شَتَمٌ [أَيْ عَلَى أَيْ
حَالٍ وَمِنْ أَيْ شَقٍّ أَرَدْتُمْ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْنَى مَوْضِعَ الْحَرِّ ، وَلَمْ يَحْجِ - أَيْ زَيْدٌ -
بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ [وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ ، نَحْوُ - أَنِّي لَكَ هَذَا] أَيْ مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ
الَّذِي كُلُّ يَوْمٍ ، وَقَوْلُهُ - تُسْتَعْمَلُ - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ
وَأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةٌ وَفِي الْآخَرِ بَحَازَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ - أَيْنَ - إِلَّا
أَنَّهُ فِي الْاسْتِعْمَالِ يَكُونُ مَعَ مَنْ ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أُنِّي (١) »

أَوْ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَنِّي لَكَ هَذَا) أَيْ مِنْ أُنِّي لَكَ ، أَيْ مِنْ أَيْنَ عَلَى ذِكْرِهِ
بَعْضُ النِّحَاةِ .

[ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ] الْاسْتِفْهَامِيَّةَ [كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ] عَمَّا يَنْبَغِي

(١) هُوَ لُذْرِكُ بْنُ حُصَيْنٍ مِنْ قَوْلِهِ :

لَا جَمْلُنْ لَا بِنَسَةِ عُمِّ قَنَّا مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أُنِّي

وَعُمُّ هُوَ عَثْمَانُ ، وَفَنَّا ضَرْبًا مِنَ الْخُصُومَةِ ، وَالْمُرَادُ عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقَدْ قَالَ
هَذَا فِي هِجَاءِ طَائِلِ زَكَاةٍ .

كَالاستِبْطَاءِ ، نَحْوُ - كَمْ دَعَوْتُكَ - وَالتَّعَجُّبِ ، نَحْوُ - مَالِي لَا أَرَى الْهَدَّهْدَ -
والتَّنْبِيهِ عَلَى الضَّلَالِ ، نَحْوُ - فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ - وَالْوَعِيدِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسِيءُ الْأَدَبَ
- أَلَمْ أَؤَدِّبْ فُلَانًا - إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذَلِكَ ، وَالتَّقْرِيرِ بِإِيلَاءِ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْهِمَّةَ كَمَا
مَرَّ ، وَالْإِنْكَارِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ،

المقام بحسب معرنة القرائن [كالاستبطاء نحو - كم دعوتك - والتعجب نحو - مالى لا أرى الهدهد]
لا أرى الهدهد [لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بأذنه ، فلما لم يبصره
مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبطاءه إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل
عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشف : نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره
فقال مالى لا أراه ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسان ستره أو غير ذلك ، ثم
لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أمر غائب ، كأنه يسأل عن صحة
ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [والتنبية على الضلال ، نحو - فأين
تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسيء الأدب - ألم أؤدب فلانا - إذا علم المخاطب
ذلك] وهو أنك أدبت فلانا ، فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال
[والتقرير] أى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه وإلجائه اليه [بإيلاء المقرر به
الهمزة] أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به [كما مر] في
حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول هذه الهمزة ، تقول - أضربت زيدا - في تقريره
بالفعل - و - أنت ضربت - في تقريره بالفاعل ، و - أزيدا ضربت - في تقريره
بالمفعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت ، فيقال - أضربت
زيدا بمعنى أنك ضربته البتة [والانكار كذلك نحو - أغير الله تدعون] أى بإيلاء
المنكر الهمزة ، كالفعل في قوله :

أَخْبَرَ اللَّهُ أَخْخَذُ وَلِيًّا - وَمِنْهُ - أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لِأَنَّ
إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ قَالَ إِنَّ الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ
أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلِإِنْكَارِ الْفِعْلِ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا
ضَرَبْتَ أَمْ صَمْرًا - لِمَنْ

« أَيْقَنْتَنِي وَالْمُشْرِفِي مُضَاجِمِي (١) »

والفاعل في قوله تعالى (أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةً رَبِّكَ) والمفعول في قوله تعالى
[أَخْبَرَ اللَّهُ أَخْخَذُ وَلِيًّا] وأما غير الهمزة فيجوز للتقرير والانكار لكن لا يجرى فيه
هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه [ومنه] أَيْ مِنْ جِوْءِ الهمزة
لِلْإِنْكَارِ نَحْوُ - [أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ لِأَنَّ إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ
النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا] الْمَعْنَى [مُرَادٌ مَنْ قَالَ : الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ] لِحُلِّلِ الْمُخَاطَبَ
عَلَى الْإِقْرَارِ [بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ] وَهُوَ - اللَّهُ كَافٍ [لَا بِالنَّفْيِ] وَهُوَ - لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ -
فَالْتَقْرِيرُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْحُكْمِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ الهمزة ، بَلْ بِمَا يَعْرِفُ الْمُخَاطَبُ
مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَعْبُدُونِي)
مِنْ دُونِ اللَّهِ (فَالهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ بِمَا يَعْرِفُهُ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ،
لَا بَأْسَ لَهُ قَدْ قَالَ ذَلِكَ ، فَافْهَمْ ، وَقَوْلُهُ - وَالْإِنْكَارُ كَذَلِكَ - دَلٌّ عَلَى أَنَّ صُورَةَ إِنْكَارِ
الْفِعْلِ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ الهمزة ، وَلَمَّا كَانَ لَهُ صُورَةٌ أُخْرَى لَا يَلِي فِيهَا الْفِعْلَ الهمزة أَشَارَ
إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ [وَلِإِنْكَارِ الْفِعْلِ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا ضَرَبْتَ أَمْ صَمْرًا - لِمَنْ
(١) هُوَ مِنْ قَوْلِ أُخْرَى الْقَيْسِ :

أَيْقَنْتَنِي وَالْمُشْرِفِي مُضَاجِمِي وَمُسْنُونَةُ زُرُقٍ كَأَنْ يَابِ أَعْوَالِ

يُرَدُّ الضَّرْبَ بَيْنَهُمَا ، وَالْإِنْكَارُ إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ، نَحْوُ -
أَعْصَيْتَ رَبَّكَ - أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ،

نَحْوُ - أَتَعْصِي رَبَّكَ - أَوْ لِلتَّكْذِيبِ أَيْ لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ - أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ ،
أَوْ لَا يَكُونُ ، نَحْوُ - أَنْزَلْنَاكُمْهَا - وَالتَّهْكُمُ ، نَحْوُ - أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ
مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا - وَالتَّحْقِيرُ ، نَحْوُ - مَنْ هَذَا -

يردد الضرب بينهما [من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما (١)] فإذا أنكرت تعلقه بهما
فقد نفىته عن أصله ، لأنه لا بد له من محل يتعلق به [والآنكار إما للتوبيخ أى ما كان
ينبغي أن يكون] ذلك الأمر الذى كان [نحو - أعصيت ربك] فإن المصيان واقع
لكنه مُنْكَرٌ ، وما يقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت [أو لا ينبغي أن يكون] أى
أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك فى المستقبل [نحو - أتَعْصِي
رَبَّكَ] يعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان [أو للتكذيب] فى الماضى [أى لم يكن نحو -
أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ] أى لم يفعل ذلك [أو] فى المستقبل أى [لا يكون ، نحو -
أَنْزَلْنَاكُمْهَا] أى أنزلناكم تلك الهداية أو الْحُجَّةَ ، بمعنى أنكرهم على قبولها وتقرهم
على الاعتداء والحال أنكم لها ذاهبون ، يعنى لا يكون منا هذا الإلزام [والتهمك] عطف
على الاستبطاء أو على الإنكار ، وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات
كثيرة أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله [نحو - أصلاتك
تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا] وذلك أن شعبيا عليه السلام كان كثير الصلاة ،
وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم (أصلاتك تأمرك) البرء
والسخرية لا حقيقة الاستفهام [والتحقيق نحو - من هذا] استجقارا بشأنه مع أنك
والمشرفى السيف المنسوب إلى مشارف الشام ، والمسئولة السهام المحددة النصال .
(١) الأولى أن يقول - بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، لأن هذا هو مراد المتن .

وَالْتَهْوِيلِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مَنْ
فِرْعَوْنُ بَلَفْظُ الْاِسْتِفْهَامِ وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ ، وَلِهَذَا قَالَ - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ،
وَالِاسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ - أَيْ لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [والتهويل كقراءة ابن عباس - ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين ، من
فرعون - بلفظ الاستفهام] أى من بفتح الميم [ورفع فرعون] على أنه مبتدأ ومن
الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرايين ، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام
هنا ، وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا
بقوله (من فرعون) أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيته فما ظنكم
بعذاب يكون المَعْدَبُ به مثله [ولهذا قال - إنه كان عاليا من المسرفين] زيادة لتعريف
حاله وتهويل عذابه [والاستبعاد ، نحو - أئى لهم الذكرى] فإنه لا يجوز حمله على حقيقة
الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ، بقرينة قوله تعالى
[وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه] أى كيف يذكرون ويتعظون ويؤفون بما
وصدروا من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب

تطبيقات على الاستفهام :

- (١) تَسْأَلْنِي مَا لِحُبِّ الْقُلُوبِ قُلْتُ حَوَاطِفُ مُنَوَّعَةُ الْأَجْنَاسِ مَوَاطِنُ الْقُلُوبِ
- (٢) أَشَوْقًا وَلَمَّا يَمِضُ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا شَطَّ الْمَطْلَى بِنَا عَشْرًا
- (٣) أَبْدَرِكُ مَا أَدْرَكْتُ إِلَّا ابْنُ هِمَّةٍ يُمَارِسُ فِي كَسْبِ الْعُلَا مَا أَمَارِسُ
- (٤) صَاحِ هَذِي قُبُورُنَا ثَمَلًا الرَّحْسَبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادَ

ما فى الاول لطلب الحقيقة ، والهمزة فى الثانى للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم ،
والهمزة فى الثالث للنفي ، وأين فى الرابع للتكثير .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صِيغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ -
وغيرها نَحْوُ - أَكْرِمَ عَمْرًا ، وَرُوِيَ بِكَرًّا - مَوْضُوعَةٌ لِطَلْبِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ،
لِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالْإِبَاحَةِ ، نَحْوُ -
جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ -

الاذكار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
الآيات والبيانات من الكتاب المبين وغيره ، فلم يذكرها وأعرضوا عنه .

[ومنها] أي من أنواع الطلب [الأمر] وهو طلب فعل غير كَفَّ على جهة
الاستعلاء ، وصيغته تستعمل في معان كثيرة ، فاختلَفوا في حقيقة الموضوعة هي (١) لها
اختلافًا كثيرًا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ. قال المصنف [والأظهر أن
صِيغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ - وَغَيْرَهَا نَحْوُ - أَكْرِمَ عَمْرًا وَرُوِيَ بِكَرًّا]
فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كَفَّ استعلاءً سواء كان اسمًا أو فعلًا [موضوعة
لطلب الفعل استعلاءً] أي على طريق طلب العلو وعدَّ الأمر نفسه عاليًا سواء كان عاليًا
في نفسه أم لا [لتبادر الفهم عند سماعها] أي سماع الصيغة [إلى ذلك] المعنى ، أعني
الطلب استعلاءً ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة [وقد تستعمل] صيغة
الأمر [لغيره] أي لغير طلب الفعل استعلاءً [كالإباحة نَحْوُ - جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ لَنْ رُبُّكَ يَا مُوسَى ، قَالَ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) :-

(٢) ليت شعري أهلك بحكمة التفطيش أم عهد نيرون عَادَا

(٣) أضاعوني وأى قى أضاعوا ليوم كريمة وسداد ثغر

(١) الضمير للصيغة وفي قوله - لها - للحقيقة .

والتَّهْدِيدِ ، نَحْوَ - اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ - وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوَ - فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ -

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وألا يجالس أحدا منهما أصلا [والتهديد]
 أى التخويف ، وهو أعم من الانذار ، لأنه إبلاغ مع التخويف (١) وفى الصَّحَاحِ
 الانذار تخويف مع دعوة [نحو - اعملوا ما شئتم] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل
 عمل شائوا [والتعجيز نحو - فأتوا بسورة من مثله] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة
 من مثله لكونه محالا ، والظرف أى قوله - من مثله - مُتَعَلِّقٌ بِفَاتُّوا والضمير لعبدنا ،
 أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا (٢) فإن قلت لم لا يجوز على الأول أن
 يكون الضمير لما نزلنا ، قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة
 بشهادة الذوق ، إذ التعجيز إنما يكون عن الماتى به (٣) فكان مثل القرآن ثابت
 لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فإن المعجوز
 عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فإن قلت فليكن التعجيز (٤) باعتبار
 انتفاء الماتى منه ، قلنا احتمال عقل لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مساع في
 اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ، وبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته
 (١) الأوضح أن يقال لأنه تخويف مع إبلاغ ، وهذا مثل قوله تعالى (قُلْ
 مَتَعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ) فصيغة - تمتعوا - مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه
 عن الغير ، ولا يشترط فى التهديد الإبلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ، ولهذا
 كان أعم من الانذار (٢) وهذا فى قوله تعالى قبل ذلك (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا
 عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ) - الآية (٣) وهو السورة ، أى عن الاتيان بها مع
 وجود الماتى منه وهو المثل (٤) أى عند تعليق الظرف بقوله - فأتوا (٥) لأن القيود
 هى التى تكون محط القصد .

وَالْتَسْخِيرَ ، نَحْوُ - كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ - وَالْأَهَانَةَ ، نَحْوُ - كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا - وَالتَّسْوِيَةَ ، نَحْوُ - اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا - وَالتَّمْنَى نَحْوُ :

هَـ أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي هـ

وَالِدَعَاءَ ، نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَارِيكَ رُتْبَةً -

[والتسخير نحو - كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ - وَالْأَهَانَةَ نَحْوُ - كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا]
إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كُونُهُمْ قَرَدَةً أَوْ حِجَارَةً لعدم قدرتهم على ذلك ، لَكِنَّ
فِي التَّسْخِيرِ يَحْصُلُ الْفِعْلُ ، أَعْنَى صَبَرُوا وَرَتَّبَهُمْ قَرَدَةً ، وَفِي الْإِهَانَةِ لَا يَحْصُلُ ، إِذَا الْمَقْصُودُ
قَلَّةُ الْمُبَالَاةِ بِهِمْ [والتسوية نحو - اصبروا أو لا تصبروا] فِي الْإِبَاحَةِ كَأَنَّ الْمُخَاطَبَ
تَوَهَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ مَحْظُورٌ عَلَيْهِ فَادَّعَى لَهُ فِي الْفِعْلِ مَعَ عَدَمِ الْحَرَجِ فِي التَّرْكِ ، وَفِي التَّسْوِيَةِ
كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ أَحَدَ الطَّرْفَيْنِ مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ أَنْفَعُ لَهُ وَأَرْجَحُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَدَفَعَ ذَلِكَ
وَسَوَّى بَيْنَهُمَا [والتمني نحو :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي] بِصَبْحٍ وَمَا الْأَصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لَكِنَّهُ يَتَمَنَّى
ذَلِكَ تَخْلُصًا بِمَا عَرَضَ لَهُ فِي اللَّيْلِ مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَرَى ، وَلَا سِتْطَالَةٍ تَلِكُ اللَّيْلَةَ كَأَنَّهُ
لَا طَهَاعِيَةَ لَهُ فِي انْجِلَائِهَا ، فَلِهَذَا يَحْمَلُ عَلَى التَّمْنَى دُونَ التَّرَجُّيِ [والدعاء] أَيِ الْطَّلَبِ
عَلَى سَبِيلِ النَّصْرَةِ [نحو - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَارِيكَ رُتْبَةً -

(١) هو لا مَرَى القيس ، وَأَمْثَلُ بِمَعْنَى أَفْضَلُ .

افعل - بدون استعلاء .

ثم الأمر قال السكاني حقه الفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي ، وفيه نظر .

افعل - بدون الاستعلاء [والتضرع ، فان قيل أي حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء - مع قوله - لمن يساويك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ، فيجوز أن يتحقق من المساوي بل من الأدنى أيضا .

[ثم الأمر قال السكاني حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب] عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء [ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير] الأمر [الأول دون الجمع] بين الأمرين [وإرادة التراخي] فان المولى إذا قال لعبد - قم - ثم قال له قبل أن يقوم - اضطجع حتى المساء - يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما [وفيه نظر] لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (١) .

(١) والقرينة في المثال هي قوله - حتى المساء - لأنه يقتضى أن يكون له مبداء ، فيكون عقب ورود صيغة الأمر .

تطبيقات على الأمر :

(١) ته يا فؤاد فحول عرشك أمه عقلت خناصرها على الإصلاح

(٢) وحسن ظنك بالأيام معجزة فظن شرا وكن منها على حذر

(٣) أرى مائرين أو بخيلا أرى مائرين أو بخيلا

الأمر في الأول للدعاء لأنه من الأدنى إلى الأعلى ، وفي الثاني للارشاد ،

وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ - لَا - الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ - لَا تَفْعَلْ -
وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْإِسْتِعْلَاءِ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوْ التَّرْكِ

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النهى] وهو طلب الكف عن الفعل استعلاءً
[وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر في
الاستعلاء] لأنه المتبادر إلى الفهم [وقد يستعمل في غير طلب الكف] عن الفعل كما
هو مذهب البعض [أو] طلب [الترك] كما هو مذهب البعض ، فانهم اختلفوا في أن
مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أعضاده ، أو ترك الفعل وهو
نفس ألا تفعل (١) .

وفي الثالث للتعجيز .

أمثلة أخرى :

(١) فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَجُجَانِبُهُ

(٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَقِهِ التَّبْجِيلَ . كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

(٣) أَلَمَّا عَلَى مَعْنٍ وَقَوْلًا لِقَبْرِهِ سَقَتَكَ الْغَوَادِي مَرَبَعًا بَعْدَ مَرَبَعٍ

(١) أي نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ يَا بَنِيَّ أَمُومٌ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ

فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَافِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) :

(٢) لَا تَيَاسُوا أَنْ تَسْتَرْدُوا بِجَدِّكُمْ قَلْبٌ مَغْلُوبٌ هَوَى مِمَّ ارْتَقَى

(٣) نَذِيرِي أُنَاكَ فَلَا تَتَغَطَّ وَسَوْفَ يَرُوحُكَ صَبْرُ الْحَلِيمِ

كالتهديد ، كقولك لِعَبْدٍ لَا يَمْتَلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَلُ أَمْرِي .
وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ، كقولك - لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ،
وَأَيْنَ يَيْتَكَ أَرْزَكَ ، وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

[كالتهديد ، كقولك لِعَبْدٍ لَا يَمْتَلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَلُ أَمْرِي] وكالدهاء والالتماس . وهو ظاهر .

[وهذه الأربعة] يعنى التمنى - والاستفهام والأمر والنهى [يجوز تقدير الشرط بعدها] وإيراد الجزاء عقيباً يجوز ما بانِ الْمُضْمَرَةُ مع الشرط [كقولك] فى التمنى [لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ] أى إِنْ أَرْزَقَهُ أَنْفَقَهُ [و] فى الاستفهام [أَيْنَ يَيْتَكَ أَرْزَكَ] أى إِنْ تَعَرَّفْتَنِي أَرْزَكَ [و] فى الأمر [أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ] أى إِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمَكَ . [و] فى النهى [لَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ] أى إِنْ لَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطَّلَبُ كَوْنُ الْمَطْلُوبِ مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ، فإذا ذكرت الطلب وذكرت

النهى فى الأول للالتماس ، وفى الثانى للارشاد ، وفى الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

- (١) لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَقَدْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ
- (٢) أَغْنَيْ جُودًا وَلَا تَهْمِدًا إِلَّا تَبْكِيَانِ لَصْخَرِ النَّسْدَى
- (٣) فَتَى الشَّعْرِ هَذَا مَوْطِنُ الصَّدَقِ وَالْهَدَى فَلَا تَكْذِبِ التَّارِيخَ إِنْ كُنْتَ مُنْفَعِدًا

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصَبُّ خَيْرًا - فَقَوْلُهُ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

بعده ما يصلح تَوْفُّقُهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُخَاطَبِ كَوْنُ الْمَطْلُوبِ مَقْصُودًا لِذَلِكَ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ لَا لِنَفْسِهِ ، فَيَكُونُ إِذَنْ مَعْنَى الشَّرْطِ فِي الطَّلَبِ مَعَ ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ظَاهِرًا وَلَمَّا جَعَلَ النِّهَاةَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُضْمَرُ حَرْفُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ [وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصَبُّ خَيْرًا] أَيْ إِنْ تَنْزِلُ تُصَبُّ خَيْرًا [فَقَوْلُهُ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ] وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ بِرَأْسِهِ ، لِأَنَّ الْهَمْزَ فِيهِ لِلْاسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مَنْفِيٍّ ، وَامْتَنَعَ حُلُّهَا عَلَى حَقِيقَةِ الْاسْتِفْهَامِ لِلْعِلْمِ بِعَدَمِ النُّزُولِ مِثْلًا ، فَقَوْلُهُ عَنْهُ بِمَعْنَى قَرِينَةِ الْحَالِ عَرَضُ النُّزُولِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ [وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا] أَيْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [لِقَرِينَةٍ] تَدُلُّ عَلَيْهِ (١) [نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ] فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَتَوَلَّى بِحُدُودِهِ وَيُعْتَقَدُ أَنَّهُ الْمَوْلَى وَالسَّيِّدُ ، وَقِيلَ لِأَنَّكَ أَنْ قَوْلُهُ (أَمْ اتَّخَذُوا) إِنْكَارٌ تَوْبِيخٌ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، وَحَيْثُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَرْطٍ ، كَمَا يُقَالُ - لَا يَلْبِغِي أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ فَإِنَّهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ - وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّيْءِ حَكْمُهُ حَكَمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَالطَّبَعُ الْمُسْتَقِيمُ شَاهِدٌ صِدْقٍ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا - لَا تَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - بِالْفَاءِ ، بِخِلَافِ - تَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ إِلَّا بِالْوَاوِ الْحَالِيَةِ .

(١) مِثْلُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ - فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ .

وَمِنْهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ صِيغَتَهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالَاغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ
يَتَظَلَّمُ - يَا مَظْلُومٌ - وَالْاِخْتِصَاصِ فِي قَوْلِهِمْ - أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ -

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النداء] وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
أدعو لفظاً أو تقديراً (١) [وقد تستعمل صيغته] أى صيغة النداء [فى غير معناه] وهو
طلب الاقبال [كالأغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم - يا مظلوم] قصدًا الى إغرائه وحثه
على زيادة التظلم وبث الشكوى ؛ لأن الاقبال حاصل [والاختصاص فى قولهم - أنا
أفعل كذا أيها الرجل] فقولنا - أيها الرجل - أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ،
ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه ،
إذ ليس المراد بأى ووصفه المخاطب ، بل مادل عليه ضمير المتكلم (٢) فأَيُّهَا مَضْمُومٌ (٣)

(١) نحو قوله تعالى - (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ
الْفَاطِطِينَ) - فالتقدير يا يوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صورته صورة نداء وليس
بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز فى غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم
لأنه نكرة مقصودة ، وهو فى محل نصب بفعل محذوف تقديره - أخض .

تطبيقات على النداء :

(١) أَيَا مَنْزِلَ سَلَىٰ أَيْنَ سَلَّكَ من أجل هذا بكيناها بكيناك

(٢) يَا لَأَمَى دَعْنِي أَغَالِي بَقِيَّتِي قَعِيمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يَحْسِنُونَهُ

(٣) إِنَّا بَنِي نَهْلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبَاءِ يَشْرِينَا

النداء فى الاول للتحسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن المنادى عنه المنادى ،

أَيُّ مُتَخَصَّصًا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الْخَبْرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْأَنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحِرْصِ فِي وَقُوعِهِ
كَأَمْرٍ ، وَالْإِدْعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع في محل نصب على أنه حال ، ولهذا قال [أي متخصصا]
أي مختصا [من بين الرجال] وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، نحو - يَا اللَّه -
وَالْتَعْجِبُ ، نحو - يَا لَلْعَمَاءِ - وَالتَّحَسُّرُ وَالتَّوَجُّعُ ، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا
وما أشبه ذلك .

[ثُمَّ الْخَبْرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْأَنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ] بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع ،
نحو - وَفَقَّكَ اللَّهُ لِلتَّقْوَى [أَوْ لِإِظْهَارِ الْحِرْصِ فِي وَقُوعِهِ كَأَمْرٍ] في بحث الشرط ، من
أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوُّره [يَأْهُ فَرِيماً يَخِيلُ إِلَيْهِ حَاصِلًا ، نحو -
رَزَقَنِي اللَّهُ لِقَاءَكَ [وَالْإِدْعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ] كقوله - رَحِمَهُ اللَّهُ [يَحْتَمِلُهُمَا] أي
التَّفَاوُلِ وَإِظْهَارِ الْحِرْصِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْبَلِيغِ فَهُوَ ذَاهِلٌ عَنْ هَذِهِ الْإِعْتِبَارَاتِ [أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

وقوله - بِكَيْفَانَا بِكَيْفَانَا - على تقدير حرف العطف ، وفي الثاني لطلب الإقبال ، وهو من
نداء البعيد للإشارة إلى انحطاط رتبته ، وفي الثالث للاختصاص ، والتقدير - أَخْصَ
بَنِي تِهْمَلٍ .

أمثلة أخرى :

- | | |
|--|---|
| (١) صَادِحَ الشَّرْقِ قَدْ سَكَّتْ طَرِيْلًا | وَعَزِيزٌ عَلَيْنَا أَلَّا تَقُولَا |
| (٢) يَا لَكَ مِنْ قَهْرَةٍ مِمَّعَمَرٍ | خِلَالِكَ الْجَوْفِيِّضِ وَاصْفَرِي |
| (٣) يَا لَلرَّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ | لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا |

عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ لِحُلِّ الْمَخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بِأَنْ يَكُونَ مِنْ لَا يُحِبُّ أَنْ
يُكَذَّبَ الطَّالِبُ .

تَلْيِيهِ

الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَعْتَبِرْهُ النَّاطِرُ .

عن صورة الأمر (١) [كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلى ساعة - دون
انظر - لأنه في صورة الأمر ، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ الدُّعَاءُ أَوْ الشِّفَاعَةُ] أَوْ لِحُلِّ الْمَخَاطَبِ عَلَى
الْمَطْلُوبِ بِأَنْ يَكُونَ [الْمَخَاطَبِ] مِنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يَكُذَّبَ الطَّالِبُ [أَيْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ الْكُذْبُ ،
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك - تأتيني غدا - مقام - اتقنى - تحمله بالطف
وجه على الاتيان ، لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ، لِكَرْنِ كَلَامِكَ
فِي صُورَةِ الْخَبَرِ .

تَلْيِيهِ

[الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ] بِعَنْ أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ ،
وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَالْمُسْنَدِ ، وَمُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ، وَالْقَصْرِ [فَلْيَعْتَبِرْهُ] أَيْ ذَلِكَ الْكَثِيرَ الَّذِي
يُشَارِكُ فِيهِ الْإِنْشَاءُ الْخَبَرَ [النَّاطِرُ] بِنُورِ الْبَصِيرَةِ فِي لَطَائِفِ الْكَلَامِ ، مَثَلَا الْكَلَامِ

(١) وَلَا يَكُونُ هَذَا بِلَفْظِ الْمَاضِي ، بَلْ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ،
وَكَذَلِكَ حُلُّ الْمَخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ .

تطبيقات على وقرح الخبر موقع الانشاء :

(١) قوله تعالى - (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

الفصلُ والوصلُ

الوصلُ عطفُ

الانشائي أيضا إما مُؤكِّدٌ أو غير مؤكِّد ، والمُسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الأصل ، والوصل طائرٌ أي عارضٌ عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لَكِنَّ لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عددها ، والأعدام إنما تُعرَّفُ بملكاتِها - بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال [الوصل : عطف حُجَّ الْيَتِّ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ] .

(٢) أَتَانِي آيَاتُ اللَّعْنِ أَنْكَ لَمْ تُحْيِ وتلك التي أهتمُّ منها وأنصبُ

فالأول بمعنى - وليأمن من دخله - والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثاني - آيات اللعن - بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .

أمثلة أخرى :

(١) أَلَا يَا أَسْلَى يَا دَارِمَى عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالٌ مِنْهَا بِحَرِّ عَائِكَ الْقَطَرُ

(٢) قوله تعالى - (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ

مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَمْرَكُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ) .

(١) هذا في الحقيقة هو الذي يرجع إلى علم المعاني من مباحث الانشاء ، أما الذي سبق من أول الباب إلى هنا فالأولى به علم البيان لا علم المعاني ، لأنه يدور على بيان

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن
يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في
حكمه عطفت عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالوار ونحوه أن يكون بينهما
جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب ويشعر ، أو يعطى ويمنع -

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه [أى ترك عطفه عليه (١)] فإذا أتت جملة بعد
جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول [أى على تقدير
أن يكون للأولى محل من الأعراب] إن قصد تشريك الثانية لها [أى للأولى] في
حكمه [أى في حكم الأعراب الذى لها ، مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو
نحو ذلك] عطفت [الثانية] عليها [أى على الأولى] ، ليدل العطف على التشريك المذكور
[كالمفرد] فانه إذا قصد تشريك لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا
أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢) [فشرط كونه] أى كون عطف الثانية على الأولى
[مقبولا بالوار ونحوه أن يكون بينهما] أى بين الجملتين [جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب
ويشعر] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [أو يعطى ويمنع] لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد ، بخلاف نحو - زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشعر - وذلك لئلا
يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون (٣) وقوله - ونحوه - أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للأنواع الانشائية ، وإنما قال - في كثير مما ذكر الخ -
لأن من ذلك ما لا يجرى في الانشاء ، كالتأكيد الذى لدفع الشك أو الإنكار ، لعدم
تأني هذا فيه .

(١) جرى الخطيب في تعريفه للوصل والفصل على أنهما يختصان بالجل ، وقبل
إنهما يأتيان في المفردات أيضا (٢) أي غالبا ، لأنه يجوز تركه في الصفة والخبر ،
نحو - زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر - بل تركه فيهما أحسن (٣) في عدم التناسب

وَلِهَذَا عِيبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ
وَلَا فُصِّلَتْ عَنْهَا ، نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزِئُونَ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وَذِكْرُهُ حَشْوٌ مُفْسِدٌ ، لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مَحْتَصٌ بِالْوَاوِ ،
لِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْفَاءِ وَثْمٌ وَحَتَّى مَعْنَى مُحْصَلًا غَيْرَ التَّشْرِيكِ وَالْجَمْعِيَّةِ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ هَذَا
الْمَعْنَى حَسَنَ الْعُطْفِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ جِهَةً جَامِعَةً (١) بِخِلَافِ الْوَاوِ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلَا تَنْهَ
لَا بَدَّ فِي الْوَاوِ مِنْ جِهَةٍ جَامِعَةٍ [عِيبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ] (٢)

إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَهَرَارَةِ النَّوَى ، فَهَذَا الْعُطْفُ غَيْرُ مَقْبُولٍ سِوَاهُ
جَمْعِ عَطْفٍ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ عَطْفٍ جَمْلَةٍ عَلَى جَمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ وَقُوعِهِ
مَوْقِعٍ مَفْعُولٍ - عَالِمٌ - لِأَنَّ وَجُودَ الْجَامِعِ شَرْطٌ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ - لَا - نَفِي لِمَا
ادْعَتْهُ الْحَبِيبَةُ عَلَيْهِ مِنْ ائْتِدَاسِ هَوَاهُ ، بِدَلَالَةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ (٣) .

[وَلَا] أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَشْرِيكَ الثَّانِيَةِ لِلْأُولَى فِي حُكْمِ إِعْرَابِهَا [فَصُلَّتْ] الثَّانِيَةِ
[عَنْهَا] لِئَلَّا يَلْزَمَ مِنَ الْعُطْفِ التَّشْرِيكَ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْصُودٍ [نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى
شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

لِأَنَّ النَّوَى هُوَ الْحَوْتُ حَيَوَانٌ بَحْرِيٌّ ، وَالضَّبُّ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ (١) نَحْوُ قَوْلِكَ - خَرَجْتَ
فَأَمْطَرْتَ السَّمَاءَ (٢) النَّوَى الْفِرَاقُ ، وَالصَّبْرُ بَفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِ الْبَاءِ عُصَاةٌ شَجَرٌ مَرٌّ ،
وَأَبُو الْحُسَيْنِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الَّذِي مَدَحَهُ أَبُو تَمَامٍ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ (٣) وَهُوَ قَوْلُهُ :

زَعَمْتُ هَوَاكَ عَفَاً الْغَدَاةَ كَمَا عَفَا عَنْهَا طُلُوعُ بِاللَّوَى وَرُسُومُ

— عَلَى - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم .

وعلى الثاني إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به ،
نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة .
وإلا فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل ،

بهم - على - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم [فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه
مفعول - قالوا - فيلزم أن يكون مقول قول المناققين وليس كذلك ، وإنما قال على -
إنا معكم - دون - إنما نحن مستهزئون - لأن قوله - إنما نحن مستهزئون - بيان لقوله -
إنا معكم - فحكمه حكمه ، وأيضا العطف على المنبوع هو الأصل .

[وعلى الثاني] أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الأعراب [إن قصد ربطها
بها] أي ربط الثانية بالأولى [على معنى عاطف سوى الواو عطفت] الثانية على الأولى
[به] أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر [نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو
ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة] وذلك لأن ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معاني مُحَصَّلَةٌ مُفَصَّلَةٌ في علم النحو ، فإذا عطفت الثانية على
الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ، أعني حصول معاني هذه الحروف ، بخلاف
الواو ، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي ، وأما
في غيره ففيه خفاء وإشكال (١) وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل ، حتى
حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل .

[وإلا] أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو [فإن
كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل] واجب لثلا يلزم من الوصل

(١) وهذا لأنه يتوقف على معرفة الجهة الجامعة المتوقعة على النظر فيما بين الجملتين
من الأحوال الستة الآتية .

نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا - الْآيَةُ - لَمْ يُعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - عَلَى - قَالُوا - لَثَلَا
يُشَارِكُهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لَمَّا مَرَّ .
وَالَا فَإِنْ كَانَ يَتَنَبَّهًا كَالِ الْاِنْقِطَاعِ بِلَا لِيَهَامِ أَوْ الْاِتِّصَالِ أَوْ شِبْهِ أَحَدِهِمَا
فَكَذَلِكَ، وَالَا فَالْوَصْلُ مُتَعَيِّنٌ .

التشريك في ذلك الحكم [نحو - وإذا خلوا - الآية ، لم يعطف - الله يستهزئ بهم -
على - قالوا - لثلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر] من أن تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا
بحال خلوهم إلى شياطينهم ، وليس كذلك ، فان قيل إذا شرطية لا ظرفية ، قلنا إذا
الشرطية هي الظرفية امتعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه ، لأنه
اسم معناه الوقت لا بد له من عامل ، وهو - قالوا لنا معكم - بدلالة المعنى ، وإذا قدم
متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ، كقولنا - يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا - بدلالة الفحوى (١) والنوع .

[وإلا] عطف على قوله - فان كان للامولى حكم - أى وإن لم يكن للامولى حكم لم
يقصد إعطاؤه للثانية ، وذلك ألا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون
ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا [فان كان بينهما] أى بين الجملتين [كمال الانقطاع
بلا ليهام] أى بدون أن يكون في الفصل ليهام خلاف المقصود [أو كمال الاتصال ،
أو شبه أحدهما] أى أحد الكمالين [فكذلك] أى يتعين الفصل ، لأن الوصل يقتضى
مغايرة ومناسبة [وإلا] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ليهام ولا كمال
الاتصال ولا شبه أحدهما [فالوصل متعين] لوجود الداعي وعدم المانع .
والحاصل أن الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للامولى حكم لم

(١) الفحوى قوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

أَمَّا كَلَامُ الْإِنْقِطَاعِ فَلَاخْتِلَافُهُمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ :
وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرَسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرٍ يَجْرِي بِمَقْدَارٍ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام ، السادس التوسط بين الكالين ، فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة فقال [أما كمال الانقطاع] بين الجملتين [فلاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى] بأن تكون إحداها خبرا لفظا ومعنى والأخرى إنشاء لفظا ومعنى [نحو - وقال رائدكم] هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلام [أرسوا] أي أقيموا ، من - أرسيتُ السفينة - حبستها بالمرساة (١) [نزاولها] أي نحاول تلك الحرب ونعالجها [فكل حنف أمرى يجرى بمقدار] (٢) أي أقيموا

(١) المرساة بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف ، ويفتحها مكان الرسو (٢) البيت للاختلال وهو من شعراء الدولة الأموية .

تطبيقات على الفصل لكال الانقطاع :

- (١) قوله تعالى - (إِذَا مَثَا وَكُنَّا نُرَابَا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) .
 - (٢) إنما المرء بأصغريه كُلُّ أَمْرٍ رَهْنٌ بِمَا لَدَيْهِ
- فصل في الأول لاختلاف الجملتين خبرا وإنشاء ، وفي الثاني لآفته لاجتماع بينهما .

أمثلة أخرى :

- (١) جزى الله الشدائد كُلَّ خَيْرٍ عرفتُ بها عدوى من صديقى
- (٢) الفقرُ فيما جاوز الكفافاً من اتقى الله رجاً وخافاً

أَوْ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ لِأَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي .
وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ فَلْيَكُونِ الثَّانِيَّةُ مُؤَكِّدَةً لِلْأُولَى لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطِ ،
نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُوْلَغَ فِي وَصْفِهِ يَبْلُوغُهُ الدَّرَجَةُ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ

نَقَاتِلَ ، فَإِنْ مَاتَ كُلُّ نَفْسٍ يَجْرَى بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا الْجِبْنَ يُنَحِّيهِ ، وَلَا الْإِقْدَامَ يَرْدِيهِ ،
لَمْ يَعْطَفَ - نَزَاوِلَهَا - عَلَى - أَرْسَوْا - لِأَنَّهُ خَبَرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَرْسَوْا إِنْشَاءً لَفْظًا
وَمَعْنَى ، وَهَذَا مِثَالُ لِكَمَالِ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ الْجُمْلَتَيْنِ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَإِلَّا فَالْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلِّ
النَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ - قَالَ [أَوْ] لِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً [مَعْنَى فَقَطْ] بِأَنَّهُ
تَكُونُ أَحَدَاهُمَا خَبَرًا مَعْنَى وَالْأُخْرَى إِنْشَاءً مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا خَبَرَيْنِ أَوْ إِنْشَائِيَّتَيْنِ
لَفْظًا [نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ] لَمْ يَعْطَفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى - مَاتَ - لِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ
مَعْنَى ، وَمَاتَ خَبَرٌ مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا جَمِيعًا خَبَرَيْنِ لَفْظًا [أَوْ لِأَنَّهُ] عَطَفَ عَلَى - لِاخْتِلَافِهِمَا -
وَالضَّمِيرُ لِلشَّانِ [لِاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي] بَيَانُ الْجَامِعِ ، فَلَا يَصِحُّ الْعَطْفُ فِي مِثْلِ -
زَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُوٌّ نَائِمٌ .

[وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ] بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [فَلْيَكُونِ الثَّانِيَّةُ مُؤَكِّدَةً لِلْأُولَى] تَأْكِيدًا مَعْنَوِيًّا
[لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطِ نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابِ - إِذَا جُعِلَتْ -
الْم - طَائِفَةً مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً (١) وَ- ذَلِكَ الْكِتَابِ - جُمْلَةٌ ثَانِيَّةٌ وَ- لَا رَيْبَ
فِيهِ - ثَالِثَةٌ (٢) [فَإِنَّهُ لَمَّا بُوْلَغَ فِي وَصْفِهِ] أَيْ وَصَفِ الْكِتَابِ [يَبْلُوغُهُ] مُتَعَلِّقٌ - بِوَصْفِهِ -
أَيْ فِي أَنْ وَصِفَ بِأَنَّهُ بَلَغَ [الدَّرَجَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ] وَبِقَوْلِهِ - بُولَغَ - تَتِمُّاقُ الْبَاءِ

(١) أَيْ مَعَ حَذْفِ أَحَدِ جَرَائِيهَا ، وَالتَّقْدِيرُ - هَذَا الْمَوْضِعُ أَوْ أَقْسَمُ بِالْم (٢) أَمَّا إِذَا جُعِلَ
- ذَلِكَ الْكِتَابِ - مُبْتَدَأً وَجُمْلَةً - لَا رَيْبَ فِيهِ - خَبَرُ عَنِّهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَلَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَهُ .

يَجْعَلُ الْمُبْتَدَأَ ذَلِكَ وَتَعْرِيفَ الْخَبَرِ بِاللَّامِ جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمُ السَّامِعُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ أَنَّهُ
يَعْرِضُ بِهِ جَزَافًا ، فَاتَّبَعَهُ نَفْيًا لِذَلِكَ التَّوَهُّمِ ، فَوَزَّانَهُ وَزَانَ - نَفْسُهُ - فِي - جَاءَنِي
زَيْدٌ نَفْسُهُ - وَنَحْوُ - هَدَى لِلْمُتَّقِينَ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ فِي الْهَدَايَةِ بِالْغِ دَرَجَةٌ لَا يَدْرِكُ
كُنْهَهَا ، حَتَّى كَأَنَّهُ هَدَايَةٌ مُخَضَّةٌ ، وَهَذَا مَعْنَى - ذَلِكَ الْكِتَابُ - لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَامِرُ الْكِتَابِ

فِي قَوْلِهِ [يَجْعَلُ الْمُبْتَدَأَ ذَلِكَ] الدَّالُّ عَلَى كَيْفِ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ ، وَالتَّوَسُّلِ بِيَعْدِهِ إِلَى التَّعْظِيمِ
وَعُلُوِّ الدَّرَجَةِ [وَتَعْرِيفَ الْخَبَرِ بِاللَّامِ] الدَّالُّ عَلَى الْإِنْحِصَارِ مِثْلَ - حَاشِمٍ الْجُرَّادُ - فَمَعْنَى -
ذَلِكَ الْكِتَابُ - أَنَّهُ الْكِتَابُ الْكَامِلُ الَّذِي يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُسَمَّى كِتَابًا ، كَأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ
الْكِتَابِ فِي مَقَابِلَتِهِ نَاقِصٌ ، بَلْ لَيْسَ بِكِتَابٍ [جَازَ] جَوَابُ - لِمَا - أَيْ جَازَ بِسَبَبِ هَذِهِ
الْمُبَالَغَةِ الْمَذْكُورَةِ [أَنْ يَتَوَهَّمُ السَّامِعُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ أَنَّهُ] أَعْنَى قَوْلُهُ - ذَلِكَ الْكِتَابُ [عَمَّا
يَعْرِضُ بِهِ جَزَافًا] مِنْ غَيْرِ صُدُورٍ عَنْ رَوِيَّةٍ وَبَصِيرَةٍ [فَاتَّبَعَهُ] عَلَى لَفْظِ الْمُبْنِيِّ لِلْفِعُولِ ،
وَالْمَرْفُوعِ الْمُسْتَرْتَضِ عَائِدٍ إِلَى - لَا رَيْبَ فِيهِ - وَالْمَنْصُوبِ الْبَارِزُ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابُ - أَيْ
جُعِلَ - لَا رَيْبَ فِيهِ - تَابِعًا لِذَلِكَ الْكِتَابِ [نَفْيًا لِذَلِكَ] التَّوَهُّمِ [فَوَزَّانَهُ] أَيْ وَزَانَ -
لَا رَيْبَ فِيهِ - مَعَ - ذَلِكَ الْكِتَابِ [وَزَانَ نَفْسَهُ] مَعَ زَيْدٍ [فِي - جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ]
فَظْهَرَ أَنَّ لَفْظَ - وَزَانَ - فِي قَوْلِهِ - وَزَانَ نَفْسَهُ - لَيْسَ بِرَأْسٍ كَمَا تَوَهَّمُ ، أَوْ تَأْكِيدًا لِمَظْيَا
كَأَنَّ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [وَنَحْوُ - هَدَى] أَيْ هُوَ هَدَى [لِلْمُتَّقِينَ] أَيْ الضَّالِّينَ الصَّائِرِينَ إِلَى
التَّقْوَى (١) [فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ] أَيْ الْكِتَابُ [فِي الْهَدَايَةِ بِالْغِ دَرَجَةٌ لَا يَدْرِكُ كُنْهَهَا] أَيْ
غَايَتَهَا ، لِمَا فِي تَنْكِيرِ - هَدَى - مِنَ الْإِبْهَامِ وَالتَّغْنِيمِ [حَتَّى كَأَنَّهُ هَدَايَةٌ مُخَضَّةٌ] حَيْثُ
قِيلَ - هَدَى - وَلَمْ يَقُلْ هَادٍ [وَهَذَا مَعْنَى ذَلِكَ الْكِتَابِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَامِرُ الْكِتَابِ]

(١) فهو من مجاز الأول ، لأن المتقين بالفعل مهديون ، فلا يكون فيه هداية لهم.

الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّامِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَارَتْ فِي
 دَرَجَاتِ الْكَمَالِ ، فَوَازَنَهُ وَزَانٌ - زَيْدٌ الثَّانِي - فِي - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - أَوْ بَدَلًا
 مِنْهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ، وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي
 اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ لِنُكْتَةٍ ، كَكَوْنِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فُطَيْعًا أَوْ صَحِيحًا أَوْ لَطِيفًا ، نَحْوُ
 - أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ - فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ
 عَلَى نَعَمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى
 عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمُعَانِدِينَ ،

الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّامِيَّةَ بِحَسَبِهَا [أَيْ بِقَدْرِ
 الْهُدَايَةِ وَاعْتِبَارِهَا] تَتَفَارَتْ فِي دَرَجَاتِ الْكَمَالِ [لَا بِحَسَبِ غَيْرِهَا ، لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ
 الْأَصْلِيُّ مِنَ الْأَنْزَالِ] فَوَازَنَهُ [أَيْ وَزَانٌ - هَدَى لِلْمُتَقِينَ] وَزَانٌ زَيْدٌ الثَّانِي فِي - جَاءَنِي
 زَيْدٌ زَيْدٌ [لِكُونِهِ مُقَرَّرًا لِذَلِكَ الْكِتَابِ مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ - لَا رَيْبَ فِيهِ -
 فَإِنَّهُ يَخَالِفُهُ مَعْنَى [أَوْ] لِكُونِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ [بَدَلًا مِنْهَا] أَيْ مِنْ الْأَوَّلَى [لِأَنَّهَا] أَيْ
 الْأَوَّلَى [غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ ، أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ] حَيْثُ يَكُونُ فِي الْوَفَاءِ قُصُورًا أَوْ
 خَفَاءً مَا [بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ] فَإِنَّهَا وَافِيَةٌ كَمَالَ الْوَفَاءِ [وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ] أَيْ
 بِشَأْنِ الْمُرَادِ [لِنُكْتَةٍ ، كَكَوْنِهِ] أَيْ الْمُرَادِ [مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فُطَيْعًا أَوْ صَحِيحًا أَوْ لَطِيفًا]
 فَتَنْزِلُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأَوَّلَى مَنْزِلَةً بَدَلِ الْبَعْضِ أَوْ الْأَشْتِمَالِ ، فَالْأَوَّلَى [نَحْوُ - أَمَدُكُمْ بِمَا
 تَعْلَمُونَ ، أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَى نَعَمِ اللَّهِ تَعَالَى]
 وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ ، لِكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ وَذَرِيْعَةً إِلَى غَيْرِهِ (١) [وَالثَّانِي] أَهْنَى
 قَوْلُهُ - أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ الْخ [أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ] أَيْ تَأْدِيَةِ الْمُرَادِ الَّذِي هُوَ التَّنْبِيْهَ [لِدَلَالَتِهِ] أَيْ
 الثَّانِي [عَلَيْهَا] أَيْ عَلَى نَعَمِ اللَّهِ تَعَالَى [بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمُعَانِدِينَ ،
 (١) وَهُوَ التَّقْوَى فِي قَوْلِهِ (وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ) .

فَوَزَانُهُ وَزَانُ - وَجْهُهُ - فِي - أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ - لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ ،
وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إظهارُ كَمَالِ الكَرَاهَةِ لاقَامَتِهِ ، وَقَوْلُهُ - لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا - أَوْفَى
بِتَأْدِيبِهِ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مَعَ التَّأَكُّيدِ ، فَوَزَانُهُ وَزَانُ - حُسْنُهَا - فِي - أَعْجَبَنِي
الدَّارُ حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ

فوزانه وزان وجهه في - أعجبني زيد وجهه - لدخول الثاني في الأول [لأن ما تعلمون
يشمل الاتعام وغيرها] [و] الثاني أعنى المنزل منزلة بدل الاشتغال [نحو قوله :

أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السر والجهر مسلماً (١)

فإن المراد به [أى بقوله - ارحل] كمال إظهار الكراهة لاقامته [أى المخاطب]
[وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى بتأديبه لدلالته] أى لدلالة - لا تقيم [عليه] أى على
كمال إظهار الكراهة [بالمطابقة مع التأکید] الحاصل من النون ، وكونها مطابقة باعتبار
الوضع العرفي ، حيث يقال - لا تقم عندي - ولا يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار
كرامة - حضوره [فوزانه] أى وزان - لا تقيم عندنا [وزان حُسْنُهَا فِي - أَعْجَبَنِي الدَّارُ
حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ] فلا يكون تأكيدها [وغير داخل فيه] فلا
يكون بدل بعض ، ولم يَتَّسِدْ بدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأکید بمغايرة اللفظين
وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا عمل لها من الأعراب

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبه أن يكون معه
على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .

مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ بَيَانًا لَهَا لِحَفَائِهَا ، نَحْوُ - فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ
يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةٍ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبُلَى - فَأَنْ وَزَانَهُ وَزَانُ - عُمَرُ - فِي قَوْلِهِ :
• أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ •

[مع ما بينهما] أى بين عدم الإقامة والارتحال [من الملابس] اللُّرُومِيَّةُ فيكون بدل
اشتغال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذات محل من الاعراب مثل
ما مرَّ فى - أرسوا نزاولها - وإنما قال فى المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة ، فصارت كغير الوافية
[أو] لكون الثانية [بيانا لها] أى للأولى [لِحَفَائِهَا] أى الأولى [نحو - فوسوس إليه
الشیطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى - فان وزانه] أى وزان -
قال يا آدم [وزان عمر فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر [• مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ • (١)

(١) نسبة المرزبانى فى معجم الشعراء إلى عبد الله بن كَيْسَبَةَ ، وكان قد أنى عمر
رضى الله عنه فشكى له ناقته ، وطلب منه أن يستحملة غيرها فلم يصدقه ، والنقب ضعف
أسفل الخُفِّ أو الحافر ، والدبر جراحة الظهر .

تطبيقات على الفصل لكمال الاتصال :

(١) قوله تعالى - (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ
الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) .

(٢) كَفَى زَاجِرًا لِلْمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرِهِ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَغْتَدِي

فصل قوله - تحسبها - عما قبله لأنه بدل اشتغال منه ، وفصلت جملة - تروح -
لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا فَلَكُونَ عَطْفًا عَلَيْهَا مُوَهِّمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ،
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعًا . مثاله :

وَتَقَنَّ سَلَى أَنِّي أَبْنَى بِهَا بدلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

حيث جعل الثاني بيانًا وتوضيحًا للآخر ، فظهر أن ليس لفظ - قال - بيانًا
وتفسيرًا للفظ - وسوس - حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل
المُبَيِّنُ هو مجرور الجملة .

[وأما كونها] أى الجملة الثانية [كالمنقطعة عنها] أى عن الأولى [فلكون عطفها
عليها] أى عطف الثانية على الأولى [موهِّمًا لعطفها على غيرها] بما ليس بمقصود ، وشبه
هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجيًا يمكن
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ويسمى الفصل لذلك قطعًا ، مثاله :
وتقنن سلى أنى أبنى بها بدلًا أراها فى الضلال تهم (١)]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) .

(٢) إنما الناس كالسَّوآتِمِ فِي الرَّزْقِ سَوَاءٌ جَمْعُهُمْ وَالْحَلِيمُ

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبني للمفعول
وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا مشى من غير قصد .

تطبيقات على الفصل لشبهه بالانقطاع :

(١) يقولون إني أهل الضيمَ عَدَمُ أعوذُ برَبِّي أن يُضَامَ نَظِيرِي

(٢) قوله تعالى - (وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ ،

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُدُ فِي طُعْيَانِهِمْ يَحْمِلُونَ) .

وَيَحْتَمِلُ الاستئناف .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا فَلَمَّا كَوْنُهَا جَوَابًا لِسُؤَالٍ اقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى فَتَنَزَّلُ مَنَزَلَتَهُ ،
فَفُصِّلَ عَنْهَا كَمَا يُفَصِّلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ (السَّكَاتِي) فَيَنَزِّلُ ذَلِكَ مَنَزَلَةَ الْوَاقِعِ
لِنُكْتَةِ ، كَاغْنَاءِ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ ، أَوْ مِثْلِ الْأَلَا يُسْمَعُ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأن معنى أراها أظنها ، وكون
المسند إليه في الأولى محبوباً وفي الثانية محبباً ، لكن ترك العاطف لثلاث يتوهم أنه عطفت
على - أبغى - فيكون من مظهرات سلبى [ويحتمل الاستئناف] كأنه قيل : كيف تراها
في هذا الظن ؟ فقال : أراها تتحير في أودية الضلال .

[وأما كونها] أى الثانية [كالمتصلة بها] أى بالأولى [فلكونها] أى الثانية [جواباً
لسؤال اقتضته الأولى ، فتزل] الأولى [منزلته] أى السؤال ، لكونها مشتملة عليه
ومقتضية له [فتفصل] الثانية [عنها] أى عن الأولى [كما يفصل الجواب عن السؤال]
لما بينهما من الاتصال - قال [السكاكى : فينزل ذلك] أى السؤال الذى تقتضيه الأولى
وتدل عليه بالفحوى (١) [منزلة السؤال الواقع] يطلب بالكلام الثانى وقوعه جواباً
له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، وتنزله منزلة الواقع إنما يكون [لنكتة كاغناء
السامع عن أن يسأل أو] مثل [ألا يسمع منه] أى من السامع [شئ] تحقيقاً له
وكرهه للكلام ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير
المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس في
كلام السكاكى دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فكان المصنف نظر إلى

لم تعطف جملة - أعوذ - على جملة - يقولون - ثلاثاً يتوهم عطفها على جملة - أحمل -
لقربها منها ، ولم تعطف جملة - الله يستمضى - على جملة الشرط قبله ، ثلاثاً يتوهم عطفها
على جملة - إنا معكم - لقربها منها (١) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا الثَّانِيَةُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ
إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ ، وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ نَحْوُ - وَمَا أَرَى
نَفْسِي إِنْ النِّفْسَ لِأَمَارَةٍ بِالسُّوءِ - وَهَذَا

أَن تَقَطَعَ الثَّانِيَةُ عَنِ الْأَوَّلَى مِثْلَ قَطْعِ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالَ [إِمَّا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ تَنْزِيلِ
الْأَوَّلَى مِثْلَةَ السُّؤَالَ وَتَشْبِيهًا بِهِ ، وَالْأَوَّلَى ظَهَرَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ يَجْرَدُ كَوْنُ
الْأَوَّلَى مَثْنًا لِلْسُّؤَالَ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، أَشِيرُ إِلَيْهِ فِي الْكَشْفِ [وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ]
أَيُّ لِكُونِهِ جَوَابًا لِسُّؤَالَ اقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى [اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا] الْجُمْلَةُ [الثَّانِيَةُ] نَفْسُهَا أَيْضًا
تُسَمَّى اسْتِثْنَاءً وَمُسْتَأْنَفَةً [وَهُوَ] أَيْ الْاسْتِثْنَاءُ [ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ] الَّذِي
تَقْتَضِيهِ الْأَوَّلَى [إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ (١)
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ [بِقَرِينَةِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ -
مُخْلَانٌ مَرِيضٌ - فَأَيُّمَا يُسْأَلُ عَنْ مَرَضِهِ وَسَبَبِهِ ، لَا أَنْ يُقَالَ هَلْ سَبَبُ عِلَّتِهِ كَذَا وَكَذَا ،
لِاسْمِ السَّهْرِ وَالْحُزْنِ ، حَتَّى يَكُونَ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ] وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ
لِهَذَا الْحُكْمِ [نَحْوُ - وَمَا أَرَى. نَفْسِي إِنْ النِّفْسَ لِأَمَارَةٍ بِالسُّوءِ] كَلَامُهُ قِيلَ : هَلْ النِّفْسُ
أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ؟ فَقِيلَ : إِنْ النِّفْسُ لِأَمَارَةٍ بِالسُّوءِ ، بِقَرِينَةِ التَّأَكُّيدِ ، فَالتَّأَكُّيدُ دَلِيلٌ عَلَى
أَن السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ ، فَإِنَّ الْجَوَابَ عَنْ مُطْلَقِ السَّبَبِ لَا يُؤَكَّدُ (٢) [وَهَذَا

(١) سبق الكلام عليه في أول باب المسند إليه .

(٢) لأنه تصوّر لا تصديق حتى يمكن تأكيده .

الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ
سَلَامٌ - أَيْ فَمَاذَا قَالَ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمٍ مَا اسْتَوْفَ عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضرب يقتضي تأكيد الحكم [الذي هو في الجملة الثانية ، أعني الجواب ، لأن السائل
مُتَرَدِّدٌ فِي هَذَا السَّبَبِ الْخَاصِّ هَلْ هُوَ سَبَبُ الْحُكْمِ أَمْ لَا] كَمَا مرَّ [في أحوال الاستناد
الخبري ، من أن المخاطب إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى
أن المراد بالاقضاء استحساناً لا رجحاناً ، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (١)
[وإما عن غيرهما] أي غير السبب المطلق والخاص [نحو - قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ - أَيْ
فَمَاذَا قَالَ] [إبراهيم في جواب سلامهم ؟ قليل : قال سلام ، أي حياهم بتحية أحسن ،
لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت] [وقوله : زعم العوازل] جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة (٢) [أني في غمرة] وشدة [صدقوا] أي الجماعات العوازل في زعمهم
أنني في غمرة [ولكن غمرتي لا تنجلي] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ،
كأنه قيل : اصدقوا أم كذبوا ؟ قليل صدقوا [وأيضاً منه] أي من الاستئناف ، وهذا
إشارة إلى تقسيم آخر له [ما يأتى بإعادة اسم ما استوفى عنه] أي أوقع عنه الاستئناف ،
وأصل الكلام ما استوفى عنه الحديث ، فحذف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة
اللام [نحو - أحسنت] أنت [إلى زيد زيد حقيق بالإحسان] بإعادة اسم زيد [ومنه
(١) ولهذا عبر المتن بالاقضاء (٢) أي من الذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما
لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلاً لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد
أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعني به نائب الفاعل .

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقَكَ الْقَدِيمَ أَهْلَ لَذَلِكَ - وَهَذَا
أَبْلَغُ ، وَقَدْ يُحذفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ - يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ،
رِجَالٌ - فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءُ ، وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ
يُحذفُ كُلُّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ .

ما يبنى على صفته [أى صفة ما استوفى عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح
لترتيب الحديث عليه] نحو - أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك [والسؤال
المقدر فيهما - لماذا أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالاحسان ؟] وهذا [أى الاستئناف
المبنى على الصفة] أبلى [لاشتماله على بيان السبب المرجب للحكم ، كالصدقة القديمة في
المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف الصالح للعلة أنه علة
له ، وهنا بحث (١) وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه
لا محالة (٢) وإلا فلا وجه لاشتماله عليه ، كما في قوله تعالى (قالوا سلاما قال سلام)
وقوله - زعم العواذل - ووجه التقصص عن ذلك مذكور في الشرح (٣)] وقد يحذف
صدر الاستئناف [فعلا كان أو اسما] نحو - يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال -
فيمن قرأها مفتوحة الباء [كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقل رجال ، أى يسبحه رجال
] وعليه - نعم الرجل زيد [أو نعم رجلا زيد] [على قول] أى على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، أى هو زيد ، ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن
تفسير الفاعل المجهول [وقد يحذف] الاستئناف [كله ، إما مع قيام شيء مقامه ، نحو

(١) أى فى كون الاستئناف المبنى على الصفة أبلى (٢) ولا فرق فى ذلك بين المبنى
على الصفة والمبنى على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبنى
على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبنى على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصدقة
القديمة فى المثال الثانى ، وفى هذا من التدقيق ما يجعله أبلى من الأول .

قَوْلُ الْحَمَاسِيِّ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهِمْ أَلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا أَلْفٌ
أَوْ يَدُونَ ذَلِكَ ، نَحْوُ - فَتَعَمَّ الْمَاهِدُونَ - أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

قول الحماسي (١) زعمتم أن إخوانكم قريش * لهم ألف [أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة : رحلة في الشتاء إلى اليمن ، ورحلة في الصيف إلى الشام] وليس لكم إلف [أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا في هذا الرعم أم كذبنا ؟ فقيل كذبتم ، لحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله - لهم ألف وليس لكم إلف - مقامه لدلالته عليه [أو بدون ذلك] أي قيام شيء مقامه اكتفاءً بمجرد القرينة [نحو - فتعم الماهدون - أي نحن على قول] أي على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ، أي هم نحن (٢) .

(١) هو مُسَاوِرُ بْنُ هَنْدٍ بْنُ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيُّ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمُخَضَّرِمِينَ ، وَهُوَ يَهْجُو بِذَلِكَ بَنِي أَسَدٍ ، وَيَكْذِبُهُمْ فِي اتِّسَابِهِمْ إِلَى قُرَيْشٍ .
(٢) بخلاف قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره .

تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

(١) وَمَا عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَاءٌ مِنْ حَدَا بِهِمْ وَمَسَاقًا

(٢) لَا تُشْكِرِي عَطَلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنَى قَالَسِيلُ حَرْبٍ لِلْمَكَانِ الْعَالِي

(٣) أَرَى بَصْرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَكُلُّ وَخَطْوِي عَنْ مَدَى الْخَطْوِ يَقْصُرُ

وَمَنْ يَصْحَبُ الْأَيَّامَ تَسْعِينَ حِجَّةً يُغَيِّرُهُ وَالْهَسْرُ لَا يَتَغَيَّرُ

فصل في الأول لأنه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلُهُمْ - لَا وَابِدَكَ اللَّهُ .

وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال [وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم - لا وابدك الله] ققولهم - لا - ردّ الكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وابدك الله جملة إنشائية دعائية ، فبينهما كمال الانقطاع ، لَكِنْ عَطَفْتُ عَلَيْهَا ، لأن ترك العطف يُؤمّر أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد ، فأبنا وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم - لا - وبعضهم لما لم يَقِفْ على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكايةً مشتملة على قوله - قُلْتُ لَا وَابِدَكَ اللَّهُ - وزعم أن قوله - وابدك الله - عطف على قوله - قلت - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لو لم يَحْكِ الحكاية (٢) فحينئذ قال للمخاطب - لا وابدك الله - فلا بد له من معطوف عليه .

[وأما للتوسط] عطف على قوله - أما الوصل لدفع الإيهام - أى وأما الوصل للتوسط المجلتين بين كمال الانقطاع والاتصال ، وقد صَحَّفَ بعضهم أماً بفتح الهمزة [أما] الفاعل ، وكذلك الفصل في الثاني والثالث ، إلا أن الاستئناف فيهما حصل بالفعل والوار ، فالوار في الثالث للاستئناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه .

(٢) هى قوله - قلت :

تطبيقات على الوصل لدفع الإيهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شيء فقال : لا ، وأيد الله الخليفة (٢) ومر أبو بكر الصديق برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا تقل هكذا ، وقل : لا ويرحمك الله .

فَإِذَا اتَّفَقَتَا خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطْ بِجَمَاعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْإِبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي
جَحِيمٍ - وَقَوْلِهِ - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا - وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب مثنى عَمِيَاءَ ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ [فإذا اتفقتا] أى الجملتان [خبرا
أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع] أى بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق
من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فينبهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو
إنشاء لفظا ومعنى قسمان : لانهما إما إِنْشَائِيَّتَانِ أَوْ خَبَرِيَّتَانِ ، والمتفقتان معنى فقط
سنة أقسام : لانهما إن كانتا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر والثانية
إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إنشاء أو الأولى إنشاء
والثانية خبر أو بالعكس ، فالمجموع ثمانية أقسام ، والمصنف أوردَ للقسمين الأولين
مثاليهما [كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْإِبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ،
وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ] في الخبريتين لفظا ومعنى ، إلا أنهما في المثال الثانى
متناسبتان في الأسمية بخلاف الأول [وَقَوْلِهِ تَعَالَى - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا] في
الإنشائيتين لفظا ومعنى ، وأوردَ للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا ، إشارة إلى أنه
يمكن تطبيقه على قسمين (١) من أقسامه الستة ، وأعاد فيه لفظة السكاف تنبيها على أنه
مثال للاتفاق معنى فقط ، فقال [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا لإنشائيتين معنى ، أو تكونا إنشائيتين معنى ،
والأولى خبرية لفظا ، والثانية إنشائية كذلك .

حَسَنًا - أَيْ لَا تَعْبُدُوا وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى احْسِنُوا ، أَوْ وَأَحْسِنُوا .

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِإِعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْتَدِينَ جَمِيعًا ،
نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ، وَيُعْطَى وَيَمْنَعُ ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ ، وَزَيْدٌ
طَوِيلٌ وَعَمْرُو

حَسَنًا [فَعْلَاف - قَوْلُوا عَلَى - لَا تَعْبُدُونَ - مَعَ اخْتِلَافِهِمَا لَفْظًا لِكَوْنِهِمَا لِنَشَائِطَيْنِ مَعْنَى
لِأَنَّ قَوْلَهُ - لَا تَعْبُدُونَ - [خَبَارٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ] [أَيْ لَا تَعْبُدُوا] وَقَوْلُهُ - وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا - لَا يَدُلُّهُ مِنْ فِعْلٍ ، فَمَا أَنْ يَقْدَرَ خَبَرًا فِي مَعْنَى الطَّلَبِ ، أَيْ [وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى
أَحْسِنُوا] فَتَكُونُ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا لَفْظًا لِإِنْشَاءِ مَعْنَى ، وَفَائِدَةً تَقْدِيرَ الْخَبَرِ ثُمَّ جَعَلَهُ بِمَعْنَى
الْإِنْشَاءِ أَمَّا لَفْظًا فَالْمُلَامَةُ مَعَ قَوْلِهِ - لَا تَعْبُدُونَ - وَأَمَّا مَعْنَى فَلِإِبَالِغَةِ ، بِإِعْتِبَارِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ
كَأَنَّهُ سَارَعَ إِلَى الْإِمْتِنَالِ فَهُوَ يَخْبِرُ عَنْهُ ، كَمَا تَقُولُ - تَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ نَقُولُ لَهُ كَذَا -
تَرِيدُ الْأَمْرَ أَيْ أَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ فَقُلْ لَهُ كَذَا ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ [أَوْ] يَقْدِرُ مِنْ
أَوَّلِ الْأَمْرِ صَرِيحِ الطَّلَبِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَيْ [وَأَحْسِنُوا] بِالْوَالِدَيْنِ [إِحْسَانًا ،
فَتَكُونَانِ لِنَشَائِطَيْنِ مَعْنَى ، مَعَ أَنَّ لَفْظَةَ الْأَوَّلَى إِخْبَارٌ ، وَلَفْظَةُ الثَّانِيَةِ إِنْشَاءٌ .

[وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا] أَيْ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِإِعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْتَدِينَ
جَمِيعًا] أَيْ بِإِعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَكَذَا بِإِعْتِبَارِ
الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَالْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (١) [نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ] لِلْمُنَاسَبَةِ
الظَّاهِرَةِ بَيْنَ الشُّعْرِ وَالْكِتَابَةِ وَتَقَارُنِهِمَا فِي خِيَالِ أَصْحَابِهِمَا [وَيُعْطَى] [زَيْدٌ] [وَيَمْنَعُ]
لِتَضَادِّ الْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ، هَذَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا ، وَأَمَّا عِنْدَ تَغَايُرِهِمَا فَلَا يَدُلُّ مِنْ
تَنَاسُبِهِمَا أَيْضًا ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو
(١) وَقَدْ تَكَرَّرَ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي إِحْدَاهُمَا وَالْمُسْنَدِ فِي الْآخَرَى ، نَحْوُ -
الْإِسْلَامُ حَسَنٌ وَالْقِيَمُ الْكَفَرُ .

قَصِيرٌ - لِمُنَاسِبَةٍ بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ - بِدُونِهَا - وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو طَوِيلٌ - مُطْلَقًا .
السَّكَاكِيُّ :

قصير - لمناسبة بينهما [أى بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مناسباً للآخر وملابساً له ملائمة لها نوع اختصاص [بخلاف - زيد شاعر وعمرو كاتب - بدرنها] أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو ، فإنه لا يصح وإن اتحد المستندان ، ولهذا حكموا بامتناع نحو - خفي ضيق وخائى ضيق (١) [وبخلاف - زيد شاعر وعمرو طويل - مطلقاً] أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أولم تكن ، لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[السكاكى] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى ، أو من جهة الوجدان وهو الجامع الوجدانى ، أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالى ، والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات ، وبالوجدان القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن يتأدى إليها من طرق الحواس ، كادراك الشاة معنى فى الذئب (٢) وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيوبها عن الحس المشترك ، وهو القوة التى تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التى من شأنها

(١) وهذا مالم يقصد ذكر الأشياء المتفقة فى الضيق ، لأنه يصير مثل قولك - هذا الأمر ضيق وهذا الأمر ضيق ، فيتحد الطرفان (٢) وهو الإيذاء والعداوة ، فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواحدة .

الجامع بين الشيئين إما عقلي ، بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل ، فإن العقل بتجريد المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضاً مع بعض ، ونعني بالصور ما يمكن إدراكه بأحدى الحواس الظاهرة ، والمعاني ما لا يمكن إدراكه بها ، فقال السكاكي الجامع بين الجملتين إما عقلي ، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما ، مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر به أو في قيد من قيودهما ، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور (١) ولما كان مقرراً أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي أيضاً غير المصنف عبارة السكاكي (٢) فقال [الجامع بين الشيئين إما عقلي] وهو أمر بسبه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل (٣)] فإن العقل بتجريد المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما [فيصيران متحدين ، وذلك لأن العقل يجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المخصصة الخارجية وينزع منه المعنى الكلّي فيدركه على ما تقرر في موضعه ، وإنما قال - في الخارج - لأنه لا يجرده عن المخصصات العقلية ، لأن كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات ، وهذا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع ، مثل اتحاد زيد وعمرو مثلاً في الانسانية ، وإذا كان التماثل جامعاً لم تتوقف صحة قولنا - زيد كاتب وعمرو شاعر - على أخوة زيد وعمرو أو

(١) وهذا الإطلاق لاشئ فيه لأنه كثيراً ما يقع في كلامهم (٢) فأبدل الجملتين بالشيئين لأن الجامع يجب في مفردات الجملتين ، ولا يكفي وجوده بين مفردين منها ، وسيمود الخارج إلى تحقيق هذا (٣) وهذا بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض .

أَوْ تَضَايِفٌ كَمَا بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوْ الْأَقْلَ وَالْأَكْثَرَ ، أَوْ وَهْمِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ
تَصَوُّرَيْهِمَا شِبْهُ تَمَاثُلٍ ، كَلَوْنِي بَيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرِزُهُمَا فِي مَعْرِضِ
الْمَثَلَيْنِ ، وَلِذَلِكَ حَسَنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :
ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا يَبْهَجَتَهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صدقاتهما أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن
المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما (١) على ما سينتضح
في باب النسيه [أو تضاييف] وهو كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ بحيث لا يمكن تعقل كلٍّ منهما إلا
بالقياس إلى تعقل الآخر [كما بين العلة والمعلول] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة الضمائم الغير إليه فهو علة والآخر معلول [أو الأقل والأكثر]
فإن كل عدد يصير عند العدِّ فانياً قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر
منه [أو وهمي] وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المُفَكِّرَةِ ، بخلاف العقل
فإنه إذا خُلِيَ وَتَفَسَّهَ لم يحكم بذلك ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ،
كلوني بياض وصفرة ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين] من جهة أنه يسبق إلى
الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عَارِضٌ (٢) بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ولذلك] أي ولأن الوهم يبرزهما في
معرض المثلين [حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا يَبْهَجَتَهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) أي مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الكُدْرَةُ في الصفرة ، أو الاشراق في البياض .

أَوْ تَضَادَّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَّصِفُ بِهَا كَالْأَبْيَضِ
وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شَبَهُ تَضَادَّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فإن الهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل
يعرف أنها أمور متباينة [أو] يكون بين تَصَوُّرَيْهِمَا [تضاد] وهو التقابل بين أمرين
وُجُودِيَّين يتعاقبان على محل واحد [كالسواد والبياض] في المحسوسات [والايمان
والكفر] في المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العَدَمِ وَالْمَلَكَةِ ، لأن الايمان هو
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة ، أعني قبول النفس
لذلك والأذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين ، مع الاقرار به
باللسان ، والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء
من ذلك ، فيكون وُجُودِيًّا ، فيكونان مُتَضَادَّيْنِ [وما يتصف بها] أى بالمذكورات ،
[كالأسود والأبيض والمؤمن والكافر] وأمثال ذلك ، فانه يُعَدُّ من المتضادين باعتبار
الاشتغال على الوصفين المتضادين [أو شبه تضاد كالسما والأرض] في المحسوسات ،
فإنهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع ، والآخر في غاية الانخفاض ، وهذا معنى
شبه التضاد ، وليس متضادين لعدم تَوَارُؤِهِمَا عَلَى الْمَحَلِّ ، لكونهما من الأجسام دون
الأعراض ، ولا من قبيل الأسود والأبيض ، لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهوم السماء والأرض [والأول والثاني] فيما يعبر المحسوسات والمعقولات ،
فإن الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن
اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأسود والأبيض ، لأنه قد يشترط في المتضادين
أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا ينبغي أن مخالفة الثالث والرابع وغيرها للأول
أكثر من مخالفة الثاني له ، مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول (١) فلا يكون وجوديا

(١) وذلك في جزئه الثاني (ولا يكون مسبوقا بالغير) .

فَانه يُنَزِّلُهُمَا مَنْزِلَةَ التَّضَايُفِ ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ الضَّدَّ أَقْرَبَ خُطُورًا بِالْبَالِ مَعَ الضَّدِّ ،
أَوْ خَيَالِي بِأَن يَكُونَ بَيْنَ تَصَوُّرَيْهِمَا تَقَارُنٌ فِي الْخَيَالِ سَابِقٌ ، وَأَسْبَابُهُ مُخْتَلِفَةٌ ، وَلِذَلِكَ
اِخْتَلَفَتْ الصُّورُ الثَّابِتَةُ فِي الْخَيَالِ تَرْتِيبًا وَوَضُوحًا ، وَإِصَاحِبِ عِلْمِ الْمَعَانِي فَضْلُ
اِحْتِيَاجٍ إِلَى مَعْرِفَةِ الْجَامِعِ لِأَسْمَاءِ الْخَيَالِي ، فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى مَجْرَى الْأَلْفِ وَالْعَادَةِ .

[فانه] اي [انما يجعل التضاد وشبهه جامعا ومميا لأن الوم] [ينزلهما منزلة التضاييف]
في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما [لا ويحضر الآخر] [ولذلك تجد الضد
أقرب خطورا بالبال مع الضد] من المتغيرات الغير المتضادة ، يعني أن ذلك مبني على
حكم الوم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاعلا عن الآخر [أو خيالي] وهو أمر
بسيه يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق] على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك [وأسبابه] أي وأسباب التقاون
في الخيال [مختلفة] ، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا [فكَم مِنْ
صُورٍ لَا انْفِكَاك (١) بينها في خيال ، وهي في خيال آخر بما لا تجتمع أصلا ، وكَم مِنْ
صورٍ لَا تَغِيبُ عَنْ خِيَالٍ ، وهي في خيال آخر بما لا يقع قط .

[وإصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع] لأن مُعْظَمَ أبوابه الفصل
والوصل ، وهو مبني على الجامع [لاسميا] الجامع [الخيالي] ، فإن جمعه على مجرى الالف
والعادة [بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال ، وتباين الأسباب
عما يقوته الحصر .

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمي ما يدرك بالوم ،
وبالخيالي ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوم ،

(١) هذا معنى الاختلاف في الترتيب ، وما بعده معنى الاختلاف في الوضوح :

وكذا التقارن في الخيالي ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولة ، وقد خفي هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات ، وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلٍِّ منهما مضادا للآخر ، وهذا معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ، لانه ممنوع (١) وإن أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي قَتَائِلٌ هذا مع ذلك وتضايفه معه أيضا معنى جزئي ، فلا تَقَاوُتَ بين التماثل والتضاييف وشبههما في أنها إن أضيفت إلى الكُلِّيَّاتِ كانت كليات ، وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا ، ثم إن الجامع الخيالي هو تَقَارُنُ الصور في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال ، بل هو من المعاني (٢) .

فان قلت : كلام المفتاح مُشعرٌ بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو - خُفِّ ضَيِّقٌ وَخَاثَمِي ضَيِّقٌ - ونحو - الشمس ومرارة الأرنب وألفُ بأذُنْجَانَةٍ مُحَدَّثَةٌ - قلت : كلامه هنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أيَّ قدرٍ من الجامع يجب لصحة العطف لفوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غيره إلى ما ترى ، فلذكر مكانَ الجملتين الشئيين ، ومكانَ قوله - اتحاد في تصورهما - اتحاد في التصور ، فرقم الخلل في قوله - الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئي ، وإثبات أنه كلي ، لانه التضاد المأخوذ مضافا إلى كُلٍِّ كُلٍِّ (٢) أي التي تترك بالعقل أو الوهم ، فلا يصح تفسير الخيالي أيضا بما يدرك بالخيال .

وَمِنْ مُحَسَّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ،

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيال أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال - لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصَّوَرِ (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) ورحلته على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غَلَطَ (٣) مع أن ظاهر عبارته يأتى ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح ، وإنه من المباحث التي ما وجدنا أحدا حَامَ حَوْلَ تحقيقها .

[ومن محسنات الوصل] بعد وجود المصحح [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية]

(١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخيال لا يرد على السكاكي ، لأن قوله - اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه الخ - ظاهر في أنه أراد بالتصور المتصور على ما سبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتصوريهما مفهوميهما ، وهما الأمران المتصوران . (٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكي في الايضاح ورحله على السهو ، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإنى أرى أن كل هذا من المباحث اللفظية التي لا تحتلها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للتوسط بين الكمالين :

- (١) سافر محمد عوضاً عن تفارقه وأنصب فان لذيق العيش في النصب
 - (٢) إذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة ولا تك بالزداد للرأى مفيداً
 - (٣) أعز مكان في الدنيا سرج سابح وخير جليس في الزمان كتاب
- وصل في الأول لما بين الجملتين من الجامع العقلي ، وفي الثاني لما بينهما من الجامع الالوهي ، وفي الثالث لما بينهما من الجامع الخيالي .

وَالْفَعْلِيَّيْنِ فِي الْمُضِيِّ وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانِعٍ .

تَذْنِيبٌ

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَאוْ ،

و [تناسب] الفعليّين في المضى والمضارعة [فإذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجديد في إحداها والثبوت في الأخرى قلت - قام زيد وقعد عمرو - وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد] [إلا لمانع] مثل أن يراد في إحداها التجدد وفي الأخرى الثبوت ، فيقال - قام زيد وعمرو قاعد - أو يراد في إحداها المضى وفي الأخرى المضارعة ، فيقال - زيد قام وعمرو يقعد - أو يراد في إحداها الاطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ) ومنه قوله تعالى (فَأَذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون - عطفت على الشرطية قبلها لا على الجزاء ، أعني قوله - لا يستأخرون - إذ لا معنى لقولنا - إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تذنيب

هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة

وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب [أصل الحال المنتقلة]

أى الكثير الراجع فيها ، كما يقال الأصل فى الكلام الحقيقة [أن تكون بغير واو]

واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة (١) فانها يجب أن تكون بغير واو

(١) اعترض عليه بأن اللازمة هى التى تقابل المنتقلة ، واللازمة نحو - هذا أبوك

لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت ، لكن خولف هذا إذا كانت جملة ، فإنها من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة ، فتحتاج إلى ما يرتبطها

البتة ، لشدة ارتباطها بما قبلها ، وإنما كان الأصل في المتقلة الخلو عن الواو [لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر] بالنسبة إلى المبتدأ ، فان قولك - جاء زيد راكباً - إثبات الركوب لزيد ، كافى - زيد راكب - إلا أنه في الحال على سبيل التبعية ، وإنما المقصود إثبات المجيء ، وجئت بالحال لزيد في الاخبار عن المجيء. هذا المعنى [ووصف له] أي ولائها في المعنى وصف لصاحبها [كالنعت] بالنسبة إلى المنعوت ، إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل ، فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه ، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك ، بل مجرد اتصاف المنعوت به ، وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال ، وأما ما أورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان ، والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد أُصَوِّقِ الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه واللاحاق بالحال (١) [لكن خولف] هذا الأصل [إذا كانت] الحال [جملة فإنها] أي الجملة الواقعة حالاً [من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة] من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها ، وإنما قال من حيث هي جملة لأنها من حيث هي حال غير مستقلة ، بل مترققة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها [فتحتاج] الجملة الواقعة حالاً [إلى ما يرتبطها صطوفاً - أما المؤكدة فنحو - لا تَعَثْ في الأرض مفسداً - وتقابلها المؤسَّسة لا المتقلة .

(١) ومن هذا في باب كان وأخواتها قوله :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانٌ

وفي باب الصفة قوله تعالى (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَمَّْا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) .

بصاحبها ، وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل هو الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت .

فالجملة إن خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه بالواو

بصاحبها [الذى جعلت حالا عنه [وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل [الذى لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط [هو الضمير بدليل [الاقتصار عليه فى الحال [المفردة والخبر والنعت] .

[فالجملة [التى تقع حالا [إن خلت عن ضمير صاحبها [الذى تقع هى حالا عنه [وجب [فيها [الواو] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز - خرجت زيد قائم - ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أى جملة يجوز (١) ذلك فيها وأى جملة لا يجوز ذلك فقال [وكل جملة خالية عن ضمير ما [أى الاسم الذى [يجوز أن ينتصب عنه حال [وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرقا أو منكرا مخصوصا ، لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا ، فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأن قوله - كل جملة - مبتدأ وخبره قوله [يصح أن تقع [تلك الجملة [حالا عنه [أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال [بالواو] وما لم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال - ينتصب عنه حال - ولم يقل - يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه - لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت ، لأن

(١) اسم أن ضمير الشأن ، وأى مبتدأ ، وقوله - يجوز ذلك فيها - خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النكرة المحضة والمبتدأ والخبر .

إِلَّا الْمُسَدَّرَةُ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو - لِمَا سَيَأْتِي ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثَبَّتٌ اُمْتِنَعَ دُخُولُهَا ، نَحْوُ - وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ - لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَفْرَدَةَ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدًا لَهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم بما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، لكنه بما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال - متناولا للمصدر بال مضارع الخالية عن الضمير المذكور ، فيصبح انتفاؤها بقوله [إلا المصدر بال مضارع المثبت ، نحو - جاء زيد ويتكلم عمرو] فانه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لما سياتي] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية في الجملة ، بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا ألبتة ، لا مع الواو ولا بدونها [وإلا] عطفت على قوله - إن خلت - أي وإن لم تخل الجملة الخالية عن ضمير صاحبها [فإن كانت فعلية والفعل المضارع مثبت اُمْتِنَعَ دُخُولُهَا] أي الواو [نحو - ولا تمنن تستكثر] أي ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا [لأن الأصل] في الحال هي الحال [المفردة] لِعِرَاقَةِ المفرد في الاعراب ، وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه [وهي] أي المفردة [تدل على حصول صفة] أي معنى قائم بالغير ، لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول ، والهيئة معنى قائم بالغير [غير ثابتة] لأن الكلام في الحال المتقلة [مقارن] ذلك الحصول [لما جعلت] الحال [قيداً له] يعنى العامل ، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وهذا معنى المقارنة [وهو] أي المضارع المثبت [كذلك] أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة ، فممتنع الواو فيه كما في المفردة [أما الحصول] أي أما دلالة المضارع

فَلِكُونَهُ فَعْلًا مُثَبَّتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ فَلِكُونُهُ مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ - قَتَّ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ - وَقَوْلُهُ :

قَلْبًا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالَكَا
فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ وَأَنَا أَصْلُكَ ، وَأَنَا أَرْهَنْتُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌ ،
وَالثَّانِي ضَرُورَةٌ - وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [فلكونه فعلا] فيدل على التجدد وعدم الثبوت
[مثبتا] فيدل على الحصول [وأما المقارنة فلكونه مضارعا] فيصلح للحال كما يصلح
للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته
أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، والحال التي نحن بصدددها يجب أن
يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل
للمضارعة في المقارنة ، فالأولى أن يقال امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن
أَسَمِ الْفَاعِلِ لفظا وتقديره معنى (١) [وأما ما جاء من نحو] قول بعض العرب [قَتَّ
وأصلك وجهه وقوله (٢) قَلْبًا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ] أي أسلحتهم [نجوت وأرهنهم مالا ،
فقيل] إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا [على] اعتبار [حذف المبتدأ]
لتكون الجملة اسمية [أي وأنا أصلك وأنا أرهنهم] كما في قوله تعالى (لَمْ تَوْذَنْتَنِي وَقَدْ
تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) أي وأنتم قد تعلمون [وقيل الأول] أي قَتَّ وأصلك
وجهه [شاذ ، والثاني] أي نجوت وأرهنهم [ضرورة ، وقال عبد القاهر : هي] أي
(١) لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل ، لاشتراكهما في الحال
والاستقبال ، فنحو - جاء زيد يتكلم - بمعنى جاء متكلم (٢) هو لعبد الله بن همام
السُّلُويُّ من الشعراء الإسلاميين ، وكان قد توعده عبيد الله بن زياد فهرب منه إلى الشام .

فِيهِمَا لِلْعَطْفِ ، وَالْأَصْلُ وَصَكَّكَتُ وَرَهَنْتُ ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى
الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ .

وَأِنْ كَانَ مَنفِيًّا فَلَا مَرَانَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ - فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَقْبَعَانَ -
بِالتَّخْفِيفِ ، وَنَحْوِ - وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ - لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا ،
دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنفِيًّا .

وَكَذَا إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى

الْوَاوُ [فِيهِمَا لِلْعَطْفِ] لَا لِلْحَالِ ، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى - قَتَ صَا كَا وَجْهَهُ وَنَجَّوَتْ رَاثَنَا
مَالِكًا - بَلِ الْمُضَارِعُ بِمَعْنَى الْمَاضِي [وَالْأَصْلُ] قَتَ [وَصَكَّكَتُ] وَنَجَّوَتْ [وَرَهَنْتُ ،
عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى] لَفْظِ [الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ] الْمَاضِيَّةِ ، وَمَعْنَاهَا أَنْ
يُفَرِّضَ مَا كَانَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَاقِعًا فِي هَذَا الزَّمَانِ ، فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ .

[وَإِنْ كَانَ] الْفِعْلُ مُضَارِعًا [مَنفِيًّا فَلَا مَرَانَ] جَائِزَانِ الْوَاوُ وَتَرَكَهُ [كَقِرَاءَةِ
ابْنِ ذَكْوَانَ فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَقْبَعَانَ بِالتَّخْفِيفِ] أَيْ بِتَخْفِيفِ نُونِ - وَلَا تَقْبَعَانَ - فَيَكُونُ
لَا لِلنَّفْيِ دُونَ النَّهْيِ ، لِثَبُوتِ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، فَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ
قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ ، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ - وَلَا تَقْبَعَانَ - بِالتَّشْدِيدِ ، فَانْهَى
مُؤَكَّدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ [وَنَحْوِ - وَمَا لَنَا] أَيْ أَيْ شَيْءٍ ثَبَتَ لَنَا [لَا نُؤْمِنُ
بِاللَّهِ] أَيْ حَالِ كَوْنِنَا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ ، فَالْفِعْلُ الْمُنْفِيُّ حَالٌ بِدُونِ الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ
الْأَمْرَانِ [لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنفِيًّا] وَالْمُنْفِيُّ إِنَّمَا
يَدُلُّ مِطَابَقَةً عَلَى عَدَمِ الْحُصُولِ (١) .

[وَكَذَا] يَجُوزُ الْوَاوُ وَتَرَكَهُ [إِنْ كَانَ] الْفِعْلُ [مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى] كَقَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَبِهَذَا شَابَهَ الْمَفْرُودِ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ لِحَازِ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

- أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ - وَقَوْلُهُ - أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ -
 وَقَوْلُهُ - أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ
 وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ
 خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمَثَبُ فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ
 الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا ، وَلِهَذَا شَرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

لِإِخْبَارٍ عَنْ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ [أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ] بِالْوَارِ [وَقَوْلُهُ -
 أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ] بِدُونَ الْوَارِ ، وَهَذَا فِي الْمَاضِي لَفْظًا ، وَأَمَّا الْمَاضِي مَعْنَى
 فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَضَارِعُ الْمُنْفَى بِلَمْ أَوْ لَمَّا ، فَانْهَمَا يَقْلِبَانِ مَعْنَى الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي ، فَأُورِدَ

لِلْمُنْفَى بِلَمْ مَثَلَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَعَ الْوَارِ ، وَالْآخَرُ بِدُونِهِ ، وَاقْتَصَرَ فِي الْمُنْفَى بِلَمَّا عَلَى مَا هُوَ
 بِالْوَارِ ، وَكَانَتْ لَمْ يَطْلُعَ عَلَى مِثَالِ تَرْكِ الْوَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ ، فَقَالَ [وَقَوْلُهُ -
 أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ
 سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا
 الْمَثَبُ] أَيْ أَمَّا جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَاضِي الْمَثَبُ [فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ] يَعْنِي حُصُولُ
 صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ [لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا] فَلَا يُقَارَنُ الْحَالُ

[وَلِهَذَا] أَيْ وَلِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ [شَرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً] بِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى -
 وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ [أَوْ مُقَدَّرَةً] كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ - لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّبَ
 الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَالْأَشْكَالُ الْمَذْكُورُ وَارِدٌ هُنَا ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي نَحْنُ بِصِدْدِهَا
 غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي تَقَابُلُ الْمَاضِي ، وَتَقَرَّبُ - قَدْ - الْمَاضِي مِنْهَا ، فَتَجُوزُ الْمُقَارَنَةُ إِذَا كَانَ
 الْحَالُ وَالْعَامِلُ مَاضِيَيْنِ ، وَلَفْظُ - قَدْ - إِنَّمَا يَقْرُبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ الَّتِي هِيَ زَمَانُ

وَأَمَّا الْمُنْفَى فَلِدَّلَاتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ لِمَا لِلْإِسْتِغْرَاقِ ،
وَعَبْرُهَا لَا تَنْفَاءً مُتَقَدِّمٌ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ ، فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ
الْإِطْلَاقِ ، بِخِلَافِ الْمُثَبَّتِ ، فَإِنَّ وَضْعَ الْفِعْلِ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقَهُ أَنَّ
اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ،

التكلم ، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددِها ، كما في قولنا - جاءني زيد في السنة
الماضية وقد ركب فرسه - والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح (١) [وأما المنفى]
أي أما جوار الأمرين في الماضي المنفى [فلدلالاته على المقارنة دون الحصول ، أما
الأول] أي دلالاته على المقارنة [فلأن - لما - للاستغراق] أي لامتداد النفي من حين
إلتنفاء إلى زمان التكلم [وغيرها] أي غير - لما - مثل - لم وما [لا تنفاء متقدم]
على زمان التكلم [مع أن الأصل استمراره] أي استمرار ذلك الإلتفاء لما سيحيى
حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما في قولنا - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم
[فيحصل به] أي باستمرار النفي ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار [الدلالة عليها]
أي على المقارنة [عند الإطلاق] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الإلتفاء
[بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد] من غير أن يكون الأصل
استمراره ، فإذا قلت - ضرب - مثلا كني في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء
الزمان الماضي ، وإذا قلت - ماضرب - أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي ،
لَكِنَّ لَا قَطْعِيًّا (٢) بخلاف لما ، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في
طَرَفَيْ نَقِيضٍ ، ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائما [وتحقيقه] أي تحقيق
هذا الكلام [أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود] بمعنى

(١) ومحصله أنه أتى بقدر لدفع التناقض لفظا ، وإن كان الحالان متماهين في الحقيقة .

(٢) أي ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِكَوْنُهُ مَنفِيًّا .

وَأَنَّ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاْلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ -
كَلِمَتُهُ قُوَّةٌ إِلَى فِي - وَأَنَّ دُخُولَهَا أَوَّلِي ، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ
الِاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسُنَ زِيَادَةُ رَابِطِ ، نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ -
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

أَنْ بَقِيَ الْحَادِثُ وَهُوَ اسْتِمْرَارُ وَجُودِهِ يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ مُوْجُودٍ ، لِأَنَّهُ وَجُودٌ عَقِيبٌ
وُجُودٌ ، وَلَا يَدُّ لِلْوُجُودِ الْحَادِثِ مِنْ السَّبَبِ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ فَإِنَّهُ عَدَمٌ ، فَلَا
يَحْتَاجُ إِلَى وَجُودٍ سَبَبٍ ، بَلْ يَكْفِيهِ مَجْرَدُ انْتِفَاءِ سَبَبِ الْوُجُودِ ، وَالْإِصْلَاحُ فِي الْحَوَادِثِ
الْعَدَمِ حَتَّى تَوْجِدَ عَلَلَهَا ، فَنَاقِلَةُ لَمَّا كَانَ الْإِصْلَاحُ فِي الْمَنفِيِّ الْاسْتِمْرَارُ حَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِهِ
الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقَارِنَةِ [وَأَمَّا الثَّانِي] أَيْ عَدَمُ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَصُولِ [فَلِكَوْنِهِ مَنفِيًّا] .
هَذَا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً [وَإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاْلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا] أَيْ الْوَارِ
[لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُثَبَّتِ] أَيْ لِدَّلَالَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْمَقَارِنَةِ لِكَوْنِهَا مُسْتَمْرَةً ،
لَا عَلَى حَصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الدَّرَامِ وَالْثَبَاتِ [نَحْوُ كَلِمَتِهِ قُوَّةٌ إِلَى فِي] بِمَعْنَى
مُشَافَهَا [وَ] أَيْضًا الْمَشْهُورُ [أَنَّ دُخُولَهَا] أَيْ الْوَارِ [أَوَّلِي] مِنْ تَرْكِهَا [لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا]
أَيْ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ [عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ (١)] مَعَ ظُهُورِ الْاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسُنَ زِيَادَةُ رَابِطِ
نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [أَيْ وَأَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، أَوْ وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ] وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ [فِي الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ
(١) مَعْنَى عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ ، لِأَنَّ نَفِيَّ النُّفْيِ إِثْبَاتٌ ،
وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا جُمْلٌ فِيهَا سَبَقَ عِلَّةٌ لِمَجَوَازِ تَرْكِ الْوَارِ ، فَالْأَوَّلِيُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى عِلَّةِ
ظُهُورِ الْاسْتِثْنَاءِ فِيهَا .

ضَمِيرُ ذِي الْحَالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يُسْرِعُ أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ -

الْحَالِيَّةُ [ضمير ذي الحال وجبت] أى الواو ، سواءً كان خبره فعلاً [نحو - جاء زيد وهو يسرع أو] اسماً نحو - جاء زيد [وهو مسرع] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم إليه فى الإثبات ، وتقدر تقدير المفرد فى الآسْمَاءِ بِمُتَنَافٍ لها الإثبات ، وهذا مما يمتنع فى نحو - جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع - لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجبت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً فى أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل يسرع فى صلة الجمل ، وتنضم إليه فى الإثبات ، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغواً فى الين ، وجرى مجرى أن تقول - جاءنى زيد وصرو يسرع أمامه - ثم تزعم أنك لم تستأنف ظلاماً ، ولم تبدئ للسرعة إثباتاً ، وعلى هذا فالأصل والقياس ألا تنجى الجملة الاسمى إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسهيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه فى دلائل الأصحاح ، وهو مُسْرِعٌ بوجوب الواو فى نحو - جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وصرو يسرع أو مسرع أمامه - بالطريق الأول (٢) ثم قال

- (١) معنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو - كلمته فوه إلى قى - أى مُخَافَهَا ، والثانى كقوله تعالى (أَتَاهَا أَمْرُنَا يَآئَا أَوْهُمْ قَاتِلُونَ) فقوله - هم قاتلون - حال ، وترك فيها الواو لأنها تشبه واو العطف ، فيصح اجتماعها مع أو .
(٢) وحيث فلا يتقيد ذلك عنده بكون المبتدأ فى الاسمى ضمير ذي الحال كما ذكره الخطيب .

وَأِنْ جُعِلَ نَحْوُ - عَلَى كَتَفِهِ سَيْفٌ - حَالًا كَثُرَ فِيهَا تَرْكُهَا ، نَحْوُ :

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ .

وَيَحْسُنُ التَّوَكُّلُ تَارَةً لِدُخُولِ حَرْفٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، كَقَوْلِهِ :

الشيخ [وإن جعل نحو - على كتفه سيف (١) حالا كثر فيها] أي في تلك الحال [تركها] أي ترك الواو [نحو] قول بشار :

إِذَا أَنْصَرْتُ بِلَدَةٍ أَوْ نَكِرْتُهَا [خرجت مع البازي على - واد]

أي بَقِيَّة من الليل ، يعني إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أَبَكُّ الطيور ، مشتملاً على شيء من ظلمة الليل ، غير منتظر لاسفار الصبح ، فقوله - على سواد - حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً بالظرف لاعتداده على ذى الحال لا مبتدأ ، وينبغى أن يُقَدَّرَ هنا خصرصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن يقدر فعل ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل - على كتفه سيف - يحتمل أن يكون في تقدير المفرد ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع ، فعل تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا تحب الواو ، فن أجل هذا كثر تركها ، وقال الشيخ أيضاً [ويحسن الترك] أي ترك الواو في الجملة الاسمية [تارة لدخول حرف على المبتدأ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط [كقوله :

- (١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .
- (٢) لأن تركها أكثر فيه أيضاً ، ولا يقدر مضارعاً ، لأنه يجب تركها فيه .
- (٣) لأن تمييز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ، لأنه عند وجودها يقدر بالماضي وعند انتفائها يقدر بالمضارع .

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنَى حَوَالِي الْأَسُودُ الْحَوَارِدُ
وَأُخْرَى لَوْ قُوعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِعَقَبٍ مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :
وَاللَّهُ يُقِيلُ لَنَا سَالِمًا بِرُذَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

فقلت عسى أن تبصرنى كأنما بنى حوالى الأسود الحوارد (١) [من حَرَدَ إذا غضب ، فقوله - بنى الأسود - جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرنى ، ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، وقوله - حوالى - أى فى أكنافى وجوانبى حال من - بنى - لما فى حرف التشبيه (٢) من معنى الفعل [و] يحسن الترك تارة [أخرى لوقوع الجملة الاسمية] الواقعة حالا [بعقب مفرد] حال] كقوله :

وَاللَّهُ يُقِيلُ لَنَا سَالِمًا بِرُذَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ (٣) [فقوله - برداك تبجيل - حال ، ولو لم يتقدما قوله - سالما - لم يحسن فيها ترك الواو]

(١) هو للفرد ذق يرد على امرأته فى قوله قبل البيت :

وَقَالَتْ أَرَأَيْتَ إِذَا مَا خَطَاهُ يُؤْمَلُهُ يَوْمًا وَلَا هُوَ وَالِدُ

(٢) وهو كأنما لانه فى معنى أشبه (٣) هو لابن الرومى من شعراء الدولة العباسية : تطبيقات عامة على الوصل والفصل والجملة الحالية :

(١) أَخْطُ مَعَ الدَّمْرِ إِذَا مَا خَطَا وَأَجْرٍ مَعَ الدَّمْرِ كَمَا يَجْزَى

(٢) قُمْ لِلْمُعَلِّمِ وَقِهِ التَّبْجِيلَ كَادَ الْمُعَلِّمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

(٣) فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفَعًا فِي رَأْسِ عُذْدَانَ دَارُكَ مِنْكَ عَمَلًا

وصل فى الأول بين الجملتين لاتفاقهما فى الانشاء مع وجود الجامع وعدم المانع ،

الايجاز والاطناب والمساواة

السكاكي : أما الإيجاز والاطناب فليكونهما نسيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين

الايجاز والاطناب والمساواة

قال [السكاكي : أما الإيجاز والاطناب فليكونهما نسيين] أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر ، فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنّب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أقص منه (١) [لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين] ، أى لا يمكن التنبص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذلك إطناب ، إذ ربّ كلام موجز وفصل فى الثانى لاختلافهما خبرا وإنشاء ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .
أمثلة أخرى :

(١) والغدر بالعهد قبيح جدا شرّ الورى من ليس يرعى عهداً

(٢) لعمرك ما أرقّت لغير مصر ومالى دونها أمل يرأم

ذكرت جلالها أيام كانت تصول بها الفراعنة العظام

فأقلق مضجعى ما بات فيها وباتت فيه مصر فهل الأم

(١) وكذلك المساواة نسية أيضا ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل

فى كلام الاوساط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبِنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذَمُّ ، فَلَا يُجَازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْأَطْنَابُ أَدَاءُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا . ثُمَّ قَالَ : الْإِخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نَسِيئًا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ ، وَأُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَاطٍ بِمَا ذُكِرَ .

يَكُونُ مُطَبَّأً بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ آخِرٍ وَبِالْعَكْسِ [وَابْنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ] أَيْ وَإِلَّا بِالْبِنَاءِ عَلَى أَمْرٍ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعُرْفِ [وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ] الَّذِينَ لَيْسُوا فِي مَرْتَبَةِ الْبَلَاغَةِ وَلَا فِي غَايَةِ الْفَهَامَةِ [أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى] ضِدَّ الْمَعَامَلَاتِ وَالْمَحَاوِرَاتِ [وَهُوَ] أَيْ هَذَا الْكَلَامُ [لَا يُحْمَدُ] مِنَ الْأَوْسَاطِ [فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ] لِعَدَمِ رِعَايَةِ مُقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ [وَلَا يَذَمُّ] أَيْضًا مِنْهُمْ ، لِأَنَّهُ غَرَضُهُمْ تَأْدِيَةُ أَصْلِ الْمَعْنَى بِدَلَالَةٍ وَضَعِيَّةٍ وَالْفَافِظِ كَيْفَ كَانَتْ وَبِجُرْدِ تَأْلِيفٍ يَخْرُجُهَا عَنْ حَكْمِ النَّعْتِ [فَلَا يُجَازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْأَطْنَابُ أَدَاءُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا ، ثُمَّ قَالَ] أَيْ السَّكَاتِي [الْإِخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نَسِيئًا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ] أَيْ إِلَى كَوْنِ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ أَكْثَرَ مِنْهُ [وَ] يَرْجِعُ تَارَةً [أُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَاطٍ بِمَا ذُكِرَ] أَيْ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُ ، وَتَوْهَمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا ذُكِرَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، وَهُوَ غَلَطٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ (١) بِمَعْنَى أَنَّ الْكَلَامَ يَوْصَفُ بِالْإِيجَازِ لِكَوْنِهِ أَقْلٌ مِنَ الْمُتَعَارَفِ كَذَلِكَ يَوْصَفُ بِهِ لِكَوْنُهُ أَقْلٌ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ (٢) وَإِنَّمَا قُلْنَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَقْلٌ مِمَّا

(١) لِأَنَّ الْإِيجَازَ عَلَى هَذَا لَا يَشْمَلُ الْأَقْلَ مِنْ مُقْتَضَى الْمَقَامِ إِذَا كَانَ مَسَاوِيًا لِلتُّعَارَفِ أَوْ أَقْلَ مِنْهُ (٢) أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَانَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي الْإِخْتِصَارَ عَلَى الْمَذْكُورِ لِيَتَفَرَّغَ لَطَلَبُ الْمَقْصُودِ ، كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَنَحْوِهَا .

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نَسِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسَّرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى
الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدًّا إِلَى الْجَهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة ، مثاله قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي
وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) الآية فانه إطناب بالنسبة إلى المتعارف ، أغنى قولنا - يارب شخت -
وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ، لانه مقام بيان انقراض الشباب والمقام
الشيخ ، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ، فلا إيجاز معنيان بينهما صوم من
وجه (١) [وفيه نظر ، لأن كون الشيء نسياً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه] إذ كثيراً
ما تحقق معاني الأمور النسيية وتعرف بتعريفات تليق بها ، كالآبوة والأخوة وغيرهما ،
والجواب أنه لم يرد تصريحان معناهما ، لأن ما ذكره بيان لمعناها ، بل أراد تعسر
التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب [ثم البناء على المتعارف والبسط
الموصوف] بأن يقال : الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو بما يليق بالمقام من
كلام أبسط من الكلام المذكور [رد إلى الجهالة] إذ لا تعرف كمية متعارف إلا وساطة
وكيفية لا اختلاف طبقاتهم ، ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى
يقاس عليه ويرجع إليه ، والجواب أن الالفاظ قوالب المعاني ، والالوساط الذين
لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبار
لهم حد (٢) من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ،
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً ، وأما البناء على البسط الموصوف

(١) فيجتمعان في نحو - رب شخت - وينفرد الأول في نحو قول الصياد - فرال -

عند خوف فوات الفرصة ، وينفرد الثاني في نحو - يارب شخت -

(٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ الْمَقْبُولُ مِنْ طَرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ ،
أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَآفٌ ، أَوْ زَائِدٌ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتِرَازُ بَوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلٍّ لِ النَّوْكِ مِنْ حَاشٍ كَدًّا
أَيُّ النَّاعِمِ ، وَفِي ظِلِّ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :
وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا

فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجمل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [والاقرب] إلى الصواب [أن يقال :
المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له] أي لأصل المراد [أو]
بلفظ [ناقص عنه وآف ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار
أصل المراد ، والايحاز أن يكون ناقصا عنه وآفيا به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه
لفائدة [واحتراز بواف عن الإخلال] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد
غير وآف به [كقوله : والعيش خير في ظلال النوك] أي الحق والجهالة [عن حاش
كدّا (١)] أي خير من عيش مكثودا متعوبا [أي الناعم وفي ظلال العقل] يعني أن
أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ،
ولفظه غير وآف بذلك ، فيكون محلا فلا يكون مقبولا [و] احتراز [بفائدة عن
التطويل] وهو أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
متعينا [نحو قوله] وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِأَهْشِيهِ [والفى] أي وجد [قولها كذبا ومينا (٢)]

(١) البيت للحارث بن حلزة اليشكري من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال
فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش الكد لا يكون
إلا للعاقل (٢) البيت لعدي بن زيد العبادي من شعراء الجاهلية ، والأديم الجلد ،

وَعَنِ الْحَشَوِ الْمُفْسِدِ كَالْنَدَى فِي قَوْلِهِ :
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبَرَ الْفَقِي لَوْلَا لِقَاءُ شَعُوبٍ
وَضَيْرِ الْمُفْسِدِ ، كَقَوْلِهِ :

والكذب والمين واحد ، قوله قد دت أى قطعت ، والراحشان المرقان في باطن الذراعين ،
والضمير في راحتيه وفي النبي لجذبة الأبرش ، وفي قد دت وفي قولها للرباء ، والبيت
في قصة قتل الرباء لجذبة وهي معروفة [و] احترز أيضا بفائدة [ص الحشو] وهو
زيادة معينة لا لفائدة [المفسد] للمعنى [كالندى في قوله : ولا فضل فيها] أي في الدنيا
[للشجاعة والندى . وصبر الفقي لولا لقاء شعوب (١)] هي علم للمنية (٢) صرفها
للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر ، لتيقن
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بذوال المكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما ، فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت
وتخلف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني ، وهو أن في الخلود وتثقل
الأحوال فيه من ضر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس ،
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [و] عن الحشو [غير المفسد] للمعنى [كقوله :

وفي رواية أخرى (كَذِبًا مُبِينًا) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للنتبي ، وإنما كان الندى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من
كلامه ، وهو تهوين أمر المنية بما تظهره من فضل المكارم التي يكمل بها الإنسان ، أما
كونه مفسدا فقد بينه الفارح (٢) هو من قيل علم المجلس ، فهو ممنوع من الصرف للعلية
والتأنيث ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافي .

وَأَعْلَمَ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ .
 الْمَسَاوَاةُ : نَحْوُ - وَلَا يَحْبِقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ - وَقَوْلُهُ :
 فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتَ أَنَّ الْمُنْتَهَى عَنْكَ وَاسِعٌ

وأعلم علم اليوم والامس قبله [ولكنني عن علم ما في قد صمى (١)
 فلفظ - قبله - حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعت به أذني
 وكتبته يدي في مقام يقتصر إلى التأكيد (٢) .

[المساواة]

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه [نحو - ولا يحبى المكر السيئ إلا بأهله - وقوله :
 فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتهى عنك واسع (٣)]
 أي موضع البعد عنك ذو سعة ، شبهه في حال سخطه وهو بالليل ، قيل في الآية
 حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لمساواة ،
 وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لا مر لفظي (٤) لا يقتصر إليه في تأدية :

(١) هو لؤمير بن أبي سُلَيْمٍ من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لاحشوفيه ، لأن آل
 [في الامس للاستغراق ، والاثيان بالظرف بعده للتنخيص عليه ، كما في قوله تعالى
 (وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ، وأن
 يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبته بمعنى أمرت بكتابتها .

(٣) هو للنابعة الذبياني من قصيدة له في الاحتذار إلى النعمان بن المنذر .

(٤) المراد بالامر اللفظي مالا يتوقف لإفادة المعنى عليه في الاستعمال ، وإنما يدعو
 إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيجَازُ ضَرْبَانِ : إِيْجَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِمَحْذُوفٍ ، نَحْوُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلَا حَذْفٌ فِيهِ ،

أصل المراد ، حتى لو صرّح به لكان إطناباً بل تطويلاً (١) وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

[والإيجاز]

[ضربان : إيجاز القصر وهو ما ليس بمحذف ، نحو - قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير] وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ولا حذف فيه] أى ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف (١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوي ، أى الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تحمد ولا تذم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نكتة ، بل يكفي فيها عدم المقتضى للعدول عنها ، فإذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت محمودة ، ومن هذا ما وقع منها في القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

تطبيقات على المساواة :

(١) قوله تعالى - (كُلُّ أَمْرٍ إِذَا مَا كَسَبَ رَهِيْنٌ) .

(٢) لَا تَرْقُدَنَّ عَنْ سَاحِرٍ فِي لَيْلَةٍ مُذْ غَابَ وَجْهَكَ لَمْ يَفُزْ بِصَبَاحٍ

(٣) يَقُولُ أَنَسٌ لَا يَضِيرُكَ قَعْدُهَا بَلَى كُلُّ مَا شَفَّ النَّفُوسَ يَضِيرُ

وَفَضْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفِ مَا يُنَاطَرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ ، لَمَنْعِهِ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ، أَوْ النَّوْعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ ، وَاطَّرَادِهِ ،

رِغَايَةً لَأَمْرِ لَفْظِي ، حَتَّى لَوْ ذَكَرَ لَكَانَ تَطْوِيلًا [وَفَضْلُهُ] أَيْ رَجَحَانِ قَوْلُهُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ [عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ] قَوْلُهُمْ [الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفِ مَا يُنَاطَرُهُ] أَيْ اللَّفْظِ الَّذِي يُنَاطَرُ قَوْلُهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ [مِنْهُ] أَيْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - وَمَا يُنَاطَرُهُ مِنْهُ هُوَ قَوْلُهُ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَكُمْ - زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - فَحُرُوفٌ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مَعَ التَّنْوِينِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَحُرُوفٌ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ، أَعْنَى الْحُرُوفِ الْمَمْلُوظَةِ ، إِذْ بِالْعِبَارَةِ يَتَعَلَّقُ الْإِيجَازُ لَا بِالْكِتَابَةِ [وَالنَّصُّ] أَيْ وَبِالنَّصِّ [عَلَى الْمَطْلُوبِ] بِعَنْ الْحَيَاةِ (١) [وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ لَمَنْعُهُ] أَيْ مَنَعَ الْقِصَاصِ [بِأَنَّهُمْ] عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ [فَحَصَلَ لَهُمْ فِي هَذَا الْجَنْسِ مِنَ الْحُكْمِ أَعْنَى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ] أَوْ [مِنْ] [النَّوْعِيَّةِ أَيْ] وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ الْحَيَاةُ [الْحَاصِلَةُ لِلْمَقْتُولِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ قَتْلُهُ [وَالْقَاتِلِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ الْقَتْلُ [بِالْأَرْتِدَاعِ] عَنْ الْقَتْلِ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِالِاقْتِصَاصِ [وَاطَّرَادِهِ] أَيْ وَبِكَوْنِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مُطَرِّدًا ، إِذْ الْإِقْتِصَاصُ مُطْلَقًا سَبَبٌ لِلْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الْقَتْلِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ كَالَّذِي عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ ، وَقَدْ يَكُونُ أَدْعَى لَهُ كَالْقَتْلِ

(١) أَمَّا قَوْلُهُمْ فَالنَّصُّ فِيهِ عَلَى اتِّغَاءِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مَطْلُوبًا لِدَانِهِ ، وَإِنَّمَا يُطْلَبُ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ .

وَحُلُوهُ عَنِ التَّكْرَارِ ، وَاسْتِغْنَاهُ عَنْ تَقْدِيرِ مَحذُوفٍ ، وَالْمُطَابَقَةِ .
وَأَيْجَازُ الْحَذْفِ ، وَالْمَحذُوفُ إِذَا جُزءُ جُمْلَةٍ مضافٌ ، نَحْوُ - وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ -
أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

• أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَا •

أَيُّ رَجُلٍ جَلَا ،

طلبنا [وخلوه عن التكرار] بخلاف قولهم ، فإنه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى
أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مُخَالًا بالفصاحة [واستغنائه
عن تقدير محذوف] بخلاف قولهم ، فإن تقديره - القتل أنفى للقتل من تركه (١) -
[والمطابقة] أي وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة
كالقصاص والحياة .

[وإيجاز الحذف] صُفِّتْ على قوله - [إيجاز القصْرِ] والمحذوف [إما جزء جملة] عمدة
كان أو فضلة [مضاف] بَدَلٌ من - جزء جملة [نحو - وأما القريّة] أي أهل القرية
[أو موصوف ، نحو :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَا] متى أضع العمامة تعرفوني (٢)

الثَّنِيَّةُ الْعَقَبَةُ ، وَفُلَانٌ طَلَّاعُ الثَّنَائِيَا أَي رَكَّابٌ لصعاب الأمور ، وقوله - جلا -
جملة وقعت صفة لمحذوف [أي] أنا ابن [رجل جلا] أي انه كشف أمره أو كشف

(١) الأولى من كل زاجر ، لأن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل
عليه في أصل المعنى ، ولا شك أن تفضيل القتل على غيره لا يفهم بدونه ، فالتقدير هنا
ليس رعاية لامر لفظي (٢) هو لِسَحْمِ بْنِ وَكَيْلٍ الرِّيَّاحِيُّ من شعراء الجاهلية ، وقيل
غيره ، والمراد بالعمامة حمالة الحرب وهي البيضة .

أَوْ صِفَةً ، نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا - أَيْ صَحِيحَةً ، أَوْ
نَحْوَهَا بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ إِمَّا لِلْمَجْرَدِ الْأَخْتِصَارِ ،
نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرَضُوا
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ
السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ، مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،

الأمور (١) رقيق - جلا - هنا علمٌ ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة ،
أعني الفعل مع الضمير لاعتن الفعل وحده (٢) [أَوْ صِفَةً نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ
يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا أَيْ] كل سفينة [صحيحة أو نحوها] كسليمة أو غير معينة
[بدليل ما قبله] وهو قوله (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ
المعينة [أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ] في آخر باب الانشاء (٣) [أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ] وحذفه
يكون [إِمَّا لِلْمَجْرَدِ الْأَخْتِصَارِ نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ
تُرْحَمُونَ -] فهذا شرط حذف جوابه [أَيْ أَعْرَضُوا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] وهو قوله تعالى
(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) [أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ] أَيْ
جواب الشرط [شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ،
مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط
به الوصف ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ [أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ] المذكور ، كالمسند

(١) وهو على الأول لازم ، وعلى الثاني متعد (٢) لأنه لو كان منقولاً عن الفعل
وحده لم يمنع من التنوين ، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل ، وعلى القول بأن - جلا -
علم لا يكون في البيت إيجاز بالحذف (٣) أَيْ من تقدير الشرط في جواب التمني
والاستفهام والأمرو والنهي ، كقولك - ليت لي مالا أنفقته - أَيْ إن أرزقه أنفقته وهكذا :

نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ
وَقَاتَلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

وَأَمَّا جُمْلَةُ مَسِيئَةٍ عَنْ مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ - أَيْ فَعَلَ
مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ - فَانْفَجَرَتْ - إِنْ قُدِّرَ فَضْرَبُهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ
يُقَدَّرَ فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ انْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ - فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ .

إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدَّ وَالْمَفْعُولُ بِمَا مَرَّ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ ، وَكُلُّ الْمَطُوفِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ [نَحْوُ -
لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] يَمْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى (أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا) .

[وَأَمَّا جُمْلَةُ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ - فَإِنْ قُلْتَ مَاذَا أَرَادَ بِالْجُمْلَةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ
يَعُدَّ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ جُمْلَةً ، قُلْتَ أَرَادَ الْكَلَامَ الْمُسْتَقِلَّ الَّذِي لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ
[مَسِيئَةٍ عَنْ] سَبَبٌ [مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ] فَهَذَا سَبَبٌ مَذْكُورٌ
مُحْذَفٌ مَسِيئَةٍ [أَيْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَلْنَا اضْرِبْ
بِعَصَاكَ الْحَجَرَ [فَانْفَجَرَتْ - إِنْ قُدِّرَ فَضْرَبُهُ بِهَا] فَيَكُونُ قَوْلُهُ - فَضْرَبُهُ بِهَا - جُمْلَةً
مُحْذَوْفَةً هِيَ سَبَبٌ لِقَوْلِهِ - فَانْفَجَرَتْ [وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ - فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ انْفَجَرَتْ]
فَيَكُونُ الْمُحْذَوْفُ جُزْءَ جُمْلَةٍ هُوَ الشَّرْطُ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْفَاءِ تَسْمَى فَاءَ فَصِيحَةٍ ، قَبْلَ عَلَى
فَالْتَقْدِيرُ الْأَوَّلُ وَقَبْلَ عَلَى التَّقْدِيرُ الثَّانِي وَقَبْلَ عَلَى التَّقْدِيرِ بَيْنَ (١) [أَوْ غَيْرُهُمَا] أَيْ غَيْرِ
الْمُسَبَّبِ وَالسَّبَبِ [نَحْوُ - فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ] فِي بَحْثِ الْأَسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى
مُحْذَفٍ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْخَبَرَ مَبْتَدَأً مُحْذَوْفًا (٢) .

(١) فَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُقَدَّرٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ سَبَبًا ، وَعَلَى الثَّانِي الْمَفْصُوحَةِ
عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ ، وَعَلَى الثَّالِثِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُحْذَوْفٍ مُطْلَقًا (٢) وَكَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ

وَأَمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ - أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ - أَيْ إِلَى
يُوسُفَ لَاسْتَعِيرَهُ الرُّؤْيَا فَعْمَلُوا فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .
وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ -
وَأَنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ - أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ .
وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ
الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ -

[وَأَمَّا أَكْثَرُ] عَطْفٌ عَلَى - [إِمَّا جُمْلَةٍ - أَيْ أَكْثَرُ] [مِنْ جُمْلَةٍ] وَاحِدَةٌ [نَحْوُ - أَنَا
أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ أَيْ] [إِلَى يُوسُفَ لَاسْتَعِيرَهُ الرُّؤْيَا فَعْمَلُوا
فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ] .

[وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ] بَلْ يَكْتَفَى بِالْقَرِينَةِ [كَمَا
مَرَّ] فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ [وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ - وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ
قَبْلِكَ] فَقَوْلُهُ - فَقَدْ كُذِّبَتْ - لَيْسَ جَزَاءُ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ تَكْذِيبَ الرُّسُلِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى
تَكْذِيبِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِمَضْمُونِ الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ أَقِيمَ مَقَامِهِ [أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ]
ثُمَّ الْحَذْفُ لِأَبْدَلِهِ مِنْ دَلِيلٍ [وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى
الْحَذْفِ [وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ (١) عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ]
فَالْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا حَذْفًا ، إِذْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَعْيَانِ ،
وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ تَنَارُهَا الشَّامِلُ لِلْأَكْلِ وَشَرْبِ

مَبْتَدَأًا جَذْفَ خَبْرَةٍ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِمَا هُم نَحْنُ أَوْ نَحْنُ هُم ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ
مَبْتَدَأًا وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي ذَلِكَ جُزْءَ جُمْلَةٍ (١) بِعَنْ أَظْهَرِيَّةٍ قَصَدَهُ
لَا الْمَقْصُودُ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَحْذُوفُ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ - أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ ، نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ - فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي حَبِّ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَقَقَهَا حَبًّا - وَفِي مُرَاوَدَّتِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدُّ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا ، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يُلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ ، وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ ،

الْأَلْبَانِ ، فدل على تعيين المحذوف ، وفي قوله - منها أن يدل - أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (١) [ومنها أن يدل العقل عليهما] أى على الحذف وتعيين المحذوف [نحو - وجاء ربك] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدّم ، ويدل على تعيين المراد أيضا [أى أمره أو عذابه] فالأمر الممّين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعمين [ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعمين نحو - فذلك الذى لُمْتَنِي فِيهِ] فإن العقل دل على أن فيه حذفًا ، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص ، وأما تعيين المحذوف [فإنه يحتمل] أن يقدر [في حبه لقوله - قد شققها حبًّا - وفي مرآودته لقوله - تراود فتاهًا عن نفسه - وفي شأنه حتى يشملهما] أى الْحُبَّ وَالْمُرَاوَدَةَ [والعادة دلت على الثانى] أى مرآودته [لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره] أى الحب المفرط [إياه] أى صاحبه ، فلا يجوز أن يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملاً له ، ويتعين أن يقدر في مرآودته نظراً إلى العادة [ومنها الشروع في الفعل] يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف ، لأن دليل الحذف منها هو أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشئ (٢) والشروع

(١) لأن قوله - أن يدل - بمعنى الدلالة ، وهى ليست من الأدلة ، وتقدير المضاف في قوله - وأدلة كثيرة - فالتقدير ودلالة أدلته كثيرة (٢) وهذا يرجع في الحقيقة إلى دلالة العقل ، وكذلك دلالة الاقتران ، فالدليل على الحذف هو العقل في

نَحْوُ - بِسْمِ اللَّهِ - فَيَقْدُرُ مَا جُعِلَتِ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأًا لَهُ ، وَمِنْهَا الْإِقْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمْ
لِلْمَعْرَسِ - بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ - أَيْ أَعْرَسَتْ .

في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شُرِعَ فيه [نحو - بسم الله - فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له] ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ ، وعلى هذا القياس [ومنها] أى من
أدلة تعيين المحذوف [الاقتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبنين] فإن مقارنة هذا
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [أى أعرست] أو مقارنة المخاطب
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة .
كل الاحوال .

تطبيقات على الإيجاز :

(١) قوله تعالى - (أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ
لِلْفَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٢) كُلُّ أَمْرٍ سَكَنَ مِنْهُ الْعَرْشُ أَوْ مِنْهَا يَتِمُّ

(٣) وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

ففي الاول إيجاز بالحذف ، والتقدير كمن لم يشرح صدره ، وفي الثاني إيجاز
بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرئ متزوج ، وفي الثالث إيجاز بالقصر ، لأنه جمع من
مكارم الاخلاق ما تضام به النفس ، مما يحصل لها به من المشقة والعناء ، مع نقصان
اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الْأُمُّ مَدْرَسَةٌ إِذَا أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شَعْبًا طَيِّبَ الْأَعْرَاقِ

(٢) ثُمَّ خَلَطُوا نَا بِالنَّفُوسِ وَالْجُثَا إِلَى حُجَرَاتٍ أَدْفَاتٍ وَأَظْلَتِ

وَالْأَطْنَابُ إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ لِيَتِمَّكَنَ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لِيَتَكَمَّلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي - فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ لَشَيْءٍ مَالَهُ وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ، وَمِنْهُ بَابُ نَعَمْ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ - إِذْ لَوْ أَرِيدَ الْإِخْتِصَارُ لَكَفَى - نَعَمْ زَيْدٌ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ

[وَالْأَطْنَابُ]

[إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ] إْحْدَاهُمَا مُبْهَمَةٌ وَالْأُخْرَى مُوضَّحَةٌ ، وَعِلْمَانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ وَاحِدٍ [أَوْ لِيَتِمَّكَنَ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ] لِأَنَّ جَبَلَ اللَّهِ الْفُوسَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا ذَكَرَ مُبْهَمًا ثُمَّ بَيَّنَّ كَانَ أَوْقَعَ عِنْدَهَا [أَوْ لِيَتَكَمَّلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ] أَيْ بِالْمَعْنَى ، لِأَنَّ لَا يَخْفَى مِنْ أَنَّ نَيْلَ الشَّيْءِ بَعْدَ الشُّرُوقِ وَالطَّلَبِ أَلَدٌ [نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (١)] فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ لَشَيْءٍ مَالَهُ [أَيْ لِلطَّلَابِ [رَصْدَرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ] أَيْ تَفْسِيرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ [وَمِنْهُ] أَيْ وَمِنْ الْإيضاحِ بِعَدَمِ الْإِبْهَامِ [بَابُ نَعَمْ - عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ] أَيْ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْفُخْصُوصَ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ (٢) [إِذْ لَوْ أَرِيدَ الْإِخْتِصَارُ] أَيْ تَرَكَ الْأَطْنَابَ [كَفَى - نَعَمْ زَيْدٌ] وَفِي هَذَا إِشْمَارُ بَانَ الْإِخْتِصَارِ قَدْ بَطَلَقَ عَلَيَّ مَا يَشْمَلُ الْمَسَاوَاةَ أَيْضًا (٣) [رُوجُهُ حَسَنُهُ] أَيْ حَسَنَ بَابِ نَعَمْ

(٣) أَتَى الْإِيمَانَ بَنُوهُ فِي شَيْبَتِهِ فَسَرَّمُ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْمَسَرَمِ

(١) لَا يَخْفَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا يَتَأَنَّى فِيهِ زِيَادَةُ الْعِلْمِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ هُنَا لِأَرَامِ ذَلِكَ وَهُوَ زِيَادَةُ الْإِهْتِمَامِ الْمَفِيدِ كَمَا لِرَغْبَةِ فِي الْإِجَابَةِ .

(٢) وَكَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً مَحْذُوفٍ الْخَيْرَ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً قَدَّمَ عَلَيْهِ خَبْرَهُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ حَيْثُ ذُكِرَتْ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ .

(٣) لِأَنَّ قَوْلَنَا - نَعَمْ زَيْدٌ - مَسَاوَاةٌ لَا إِجْزَاءَ .

سوى ما ذكر إبراز الكلام في معرض الاعتدال وإيهام الجمع بين المتنافيين -
ومنه التوشيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر بأتين ثانيهما معطوف
على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل ،
ولما يذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، نحو

[سوى ما ذكر] من الإيضاح بعد الإيهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] من
جهة الاطباب بالإيضاح بعد الإيهام ، والايحاز بحذف المبتدأ [وإيهام الجمع بين
المتنافيين] أى الإيجاز والاطناب ، وقبل الإيجاز والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع
بين المتنافيين من الأمور المستغربة التى تستلذها النفس ، وإنما قال - إيهام الجمع -
لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء
واحد في زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ومنه] أى من الإيضاح
بعد الإيهام [التوشيع وهو] فى اللغة لَفَّ القُطْنُ المُنْدُوفَ ، وفى الاصطلاح [أن يؤتى
فى عجز الكلام بمثنى مفسر بأتين ثانيهما معطوف على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم
ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل] .

[ولما يذكر الخاص بعد العام] عطفت على قوله - إما بالإيضاح بعد الإيهام -
والمراد الذكر على سبيل العطف (٢) [للتنبيه على فضله] أى مزية الخاص [حتى كأنه
ليس من جنسه] أى العام [تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات] يعنى أنه

(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الإيجاز من جهة حذف المبتدأ ، والاطناب من
جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه ، فاختلقت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المغايرة
فيكون ذكر الخاص فيه لا أجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فإن ذكر الخاص

حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى . .

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ كُنَّا كِيدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ .

وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا :

كَمَا أَمْتَاَزَ عَنْ سَائِرِ أَفْرَادِ الْعَامِ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَوْصَافِ الشَّرِيفَةِ جَعَلَ ظَنَّهُ شَيْءَ آخِرِ مَخَايِرِ الْعَامِ لَا يَحْمِلُهُ الْعَامُ وَلَا يُعْرِفُ حُكْمَهُ مِنْهُ [نَحْوُ - حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى] أَيْ الْوُسْطَى مِنَ الصَّلَوَاتِ ، أَوِ الْفَضْلَى مِنْ قَوْلِهِمْ لِلْأَفْضَلِ الْوَسْطَى ، وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ . .

[وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ] لِيَكُونَ إِنْطَابًا لِاتِّطْوِيلِ (١) وَتِلْكَ النُّكْتَةُ [كُنَّا كِيدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] فَقَوْلُهُ - كَلَّا - رَدٌّ عَنْ الْإِنْهَمَاكِ فِي الدُّنْيَا وَتَنْبِيهِ ، وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ إِنْذَارٌ وَتَخْوِيفٌ ، أَيْ سَوْفَ تَعْلَمُونَ الْخَطَأَ فِيمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ إِذَا عَايَنْتُمْ مَا قُدَّامَكُمْ مِنْ هَوْلِ الْحَشْرِ ، وَفِي تَكْرِيرِهِ تَأْكِيدٌ لِلرَّدِّ وَالْإِنذَارِ ، [وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ] مِنَ الْأَوَّلِ ، تَنْزِيلًا لِبُعْدِ الْمَرْتَبَةِ مَنْزِلَةً بَعْدَ الزَّمَانِ ، وَاسْتِعْمَالًا لِلْفَرْقِ ثُمَّ فِي مَجْرَدِ التَّدْرِجِ فِي دَرَجِ الْارْتِقَاءِ .

[وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ] مِنْ - أَوْغَلَ فِي الْبِلَادِ - إِذَا أَبْعَدَ فِيهَا ، وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ : [فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا] أَيْ

فِيهِ بَعْدَ الْعَامِ يَكُونُ لِلْإِبْضَاحِ ، فَيَكُونُ مِنَ النَّوْعِ السَّابِقِ لَا مِنْ هَذَا النَّوْعِ .

(١) صَرَحَ بِالنُّكْتَةِ هُنَا مَعَ وَجُوبِهَا فِي كُلِّ إِنْطَابٍ ، لِأَنَّ التَّطْوِيلَ يَظْهَرُ فِي التَّكْرَارِ

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَظْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا وَأَرْحُلُنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ
وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا
وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

فِي قَوْلِ الْخَنَسَاءِ فِي مَرْتَبَةِ أَخِيهَا صَخْرٍ [وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ] أَيْ تَقْتَدِي [الهداة به •] كَأَنَّهُ
عَظْمٌ [أَيْ جَبَلٌ مَرْتَفِعٌ] [فِي رَأْسِهِ نَارٌ] فَقَوْلُهَا - كَأَنَّهُ عَظْمٌ - وَأَيْ بِالْمَقْصُودِ ، أَعْنَى التَّشْبِيهِ
بِمَا يُهْتَدَى بِهِ ، إِلَّا أَنَّ فِي قَوْلِهَا - فِي رَأْسِهِ نَارٌ - زِيَادَةٌ مَبَالِغَةٌ [وَتَحْقِيقُ] أَيْ وَتَحْقِيقُ
[التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ : كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا] أَيْ خِيَامِنَا [وَأَرْحُلُنَا الْجَزْعُ
الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ] الْجَزْعُ بِالْفَتْحِ الْحَرَزُ الْيَمَانِيُّ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ ، شَبَّهَ بِهِ عَيُونَ
الْوَحْشِ ، وَأَتَى بِقَوْلِهِ - لَمْ يُثَقِّبْ - تَحْقِيقًا لِلتَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُثَقَّوبٍ كَانَ أَشَبَّ
بِالْعَيُونَ (١) قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الْقَلْبُ وَالْبَقَرَةُ إِذَا كَانَا حَبِيْنٍ فَعَيُونُهُمَا كَلَاهَا سَوَادٌ ، فَإِذَا
مَاتَا بَدَأَ بَيَاضُهَا ، وَإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِالْجَزْعِ وَفِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ بَعْدَ مَا مَوْتَتْ ، وَالْمُرَادُ كَثْرَةُ
الصَّيْدِ ، يَعْنِي عَمَّا أَكَلْنَا كَثُرَتِ الْعَيُونَ عِنْدَنَا ، كَذَا فِي شَرْحِ دِيوَانِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ،
فَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ يَخْتَصُّ الْإِيغَالُ بِالشَّعْرِ [وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ] بَلْ هُوَ خَتَمُ الْكَلَامِ
بِمَا يُفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا [وَمِثْلُ] لَدَلِكُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ [بِقَوْلِهِ تَعَالَى] - قَالَ يَا قَوْمِ
اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ] فَقَوْلُهُ - وَهُمْ مُهْتَدُونَ - عَمَّا
أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ (١) فَالْمُرَادُ مِنْهُ دَفْعُ الْخِلَافَةِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ ، فَيَكُونُ لِتَحْقِيقِ التَّشْبِيهِ لَا
لِزِيَادَةِ الْمَبَالِغَةِ ، وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ .

وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ ،
وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرِجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ
يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ - عَلَى وَجْهِهٖ ، وَضَرْبٌ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ
الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقِ كَهَذِهِ

يتم المعنى بدونه ، لأن الرسول مُتَدِّ لِمَحَالَةٍ ، إِلَّا أَنْ فِيهِ زِيَادَةٌ حَتَّى عَلَى الْإِتْبَاعِ وَتَرْغِيبِ
فِي الرِّسْلِ .

[وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا] أَيْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ
الْأُولَى [لِلتَّأْكِيدِ] فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْإِيضَالِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَكُونُ فِي خَتَمِ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ،
وَأَخْصَ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْإِيضَالَ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ الْجُمْلَةِ وَلِغَيْرِ التَّأْكِيدِ [وَهُوَ] أَيْ التَّذْيِيلُ
[ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرِجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِلْ بِإِفَادَةِ الْمُرَادِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى
مَاقْبَلِهِ [نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ - عَلَى وَجْهِهٖ] وَهَرَأَن
يُرَادُ - وَهَلْ يُجَازَى ذَلِكَ الْجُزْءُ الْمَخْصُوصُ إِلَّا الْكَفُورُ - فَيَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَأَمَّا عَلَى
الْوَجْهِ الْآخَرِ وَهُوَ أَنَّ يُرَادُ - وَهَلْ يُعَاقَبُ إِلَّا الْكَفُورُ - بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَجَازَاةَ هِيَ
الْمُكَافَاةُ (١) إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي [وَضَرْبٌ أَخْرَجَ
مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بَأَنَّهُ يَقْصِدُ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَكْمَ كُلِّ مَنْفَصِلٍ عَمَّا قَبْلَهُ جَارٍ بِجَرَى الْأَمْثَالِ فِي

الِاسْتِقْلَالِ وَفُسُوؤِ الْإِسْتِمَالِ [نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ
زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا] أَيْ التَّذْيِيلُ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً أُخْرَى ، وَأَتَى بِلَفْظِهِ أَيْضًا تَنْبِيْهُهَا عَلَى أَنَّ
هَذَا التَّقْسِيمَ لِلتَّذْيِيلِ مُطْلَقًا لِالضَّرْبِ الثَّانِي مِنْهُ [إِمَّا] أَنْ يَكُونَ [لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقِ ، كَهَذِهِ

(١) هَذَا بَيَانُ لَا مُصْلٍ مَعْنَى الْمَجَازَاةِ ، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ مِنْهَا فِي الْآيَةِ خُصُوصُ الْمُكَافَاةِ
بِالْعُقُوبَةِ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ مَعْنَاهَا عَامًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، أَمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَالْجُزْءُ
فِيهِ بِمَعْنَى الْعُقُوبَةِ ، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَيْضًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْأَوَّلِ عِقَابُ

الآية ، وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلَّهْ عَلَى شَعْتِ أَى الرِّجَالِ الْمَهْذَبِ

وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا ، وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف

المقصود بما يدفعه ، كقوله :

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

الآية [فان زهق الباطل منطوق في قوله - وزهق الباطل] وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله : ولست [على لفظ الخطاب] بمسبوق أخا لاتله [حال من - أخا - لعمومه (١)] أو من ضمير المخاطب في لست [على شعيت] أى تفرق وذم غصال ، فهذا الكلام يدل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال ، وقد أكد بقوله [أى الرجال المهذب (٢)] استفهام بمعنى الانكار ، أى ليس فى الرجال منفع الفعّال مرضى الخصال .

[وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا] لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود [وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفعه] أى يدفع إليهم خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخر الكلام ، فالأول [كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها] نصب على الحال من فاعل - سقى - وهو [صوب الربيع] أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع [وديمة تهيم (٣)] أى تسيل ، فلما كانت نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله - غير

خاص ، والمراد فى الثانى مطلق عقاب (١) بوقوعه فى حيز النفى ، فيصح مجيء الحال منه ، لأن وقوع النكرة فى حيز النفى يسوغ مجيء الحال منها (٢) البيت للنايضة الدياني من قصيدة له فى الاعتذار الى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء الجماعة ، وهو من قصيدة له فى مدح قتادة بن مسلمة الحنفى .

وَنَحْوِ - أَذْلَةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَةَ عَلَى الْكَافِرِينَ .
وَلِأَنَّا بِالتَّسْمِيَةِ وَهُوَ أَنَّ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يَوْمُهُمْ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنُكْتَةِ
كَالْمُبَالَغَةِ ، نَحْوُ - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامُ عَلَى حَبِّهِ - فِي وَجْهِ ، أَيْ مَعَ حَبِّهِ .
وَلِأَنَّا بِالْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنَّ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنَى
بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِنُكْتَةِ سِوَى دَفْعِ الْإِبْهَامِ ، كَالْتَنْزِيهِ

مفسدها - دفعا لذلك [و] الثاني [نحو - أذلة على المؤمنين] فانه لما كان بما يومهم أن
يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله [أعرة على الكافرين] تنبيها على أن ذلك تواضع منهم
للمؤمنين ، ولهذا عدى الذل بعلى (١) لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعديّة بعلى
الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم -
[وإما بالتسميم وهو أن يؤتى في كلام لا يومه خلاف المقصود بفضلة] مثل مفعول
أو حال أو نحو ذلك بما ليس بجمله مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة
ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذب كلام المصنف في الإيضاح ، وأنه لا تخصيص لذلك
بالتسميم (٢) [لنكتة كالمبالغة ، نحو - ويطعمون الطعام على حبه - في وجه] وهو أن
يكون الضمير في - حبه - للطعام [أى] يطعمونه [مع حبه] والاحتياج إليه ، وإن
جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله فهو لتأدية أصل المراد (٣) .

[وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى
بجمله أو أكثر لا يحل لها من الأعراب لنكتة سوي دفع الإيهام] لم يرد بالكلام بمجموع
المسند إليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ، والمراد
باتصال الكلامين أنت يكون الثاني بيانا للاول أو تأكيدا أو بدلا [كالتنزيه

(١) مع أنه يتمدى باللام ، يقال - ذل له (٢) لأن جميع أقسام الاطناب كذلك
لا التسميم وحده (٣) وهو مدحهم على ذلك ، لأنه لا مدح شرعا إلا على ما يفعل

فِي قَوْلِهِ ... وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ - وَالْدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :

إِنِّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ

وَالْتَنِيهِ فِي قَوْلِهِ :

وَأَعْلَمُ فَعَلِمُ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدَرَا

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ [فَعَلِمُ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ] - وَالْدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :
لأنه مصدرٌ بتقدير الفعل (١) وقعت في أثناء الكلام ، لأن قوله - ولهم ما يشتهون - عطفٌ على قوله - لله البنات [والدعاء في قوله :

إِنِّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ (٢)]

أَي مَفْسِّرٍ وَمُكْرِرٍ ، فَقَوْلُهُ - وَبَلَّغْتَهَا - اعترض في أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية [والتنية في قوله : وأعلم فعلم المرء ينفعه] هذا اعتراض بين - أعلم - ومفعوله وهو [أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدَرَا (٣)] ، أن هي المخففة من الثقيلة ، وضمير الشأن محذوف ، يعني أن المقدور آتٍ البتة وإن وقع فيه تأخيرٌ ما ، وفي هذا تسلية وتسهيل للامر ، فالاعتراض يبين التتميم لأنه إنما يكون بفضلة ، والفضلة لا بد لها من إعراب ، ويبين التكميل لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود ، ويبين الإيغال لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام ، لكنه يشمل بعض صور التذييل ، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين

لأجل الله تعالى (١) أي بفعل مقدر من معناه ، والتقدير أنزهه سبحانه أي تنزيها .

(٢) هو لعوف بن محمَّد الشيباني من شعراء الدولة العباسية ، وكان قد دخل عليه

عبد الله بن طاهر فسلم عليه فلم يسمع ، فقال له ذلك من قصيدة في مدحه والاعتذار إليه (٣) هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي ولم ينسبه .

وَمَا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ
أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نَسَاؤُكُمْ حَرِثٌ لَكُمْ - فَإِنَّ قَوْلَهُ
نَسَاؤُكُمْ حَرِثٌ لَكُمْ يَبَيِّنُ لِقَوْلِهِ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ
تَمَكَّنَ النُّكْتَةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ جَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقُوْعَهُ

بجملتين متصلتين معنى (١) لانه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط
فيه ألا يكون بين كلامين ، فأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل إياه يباين التذييل بناء
على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [وما جاء] أى
ومن الاعتراض الذى وقع [بين كلامين] متصلين [وهو أكثر من جملة أيضا] أى
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [قوله تعالى - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ إِنَّ
اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ] فهذا اعتراض أكثر من جملة ، لانه كلام يشتمل
على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله - (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ) - وثانيهما قوله
[نَسَاؤُكُمْ حَرِثٌ لَكُمْ] والكلامان متصلان معنى [فإن قوله - نَسَاؤُكُمْ حَرِثٌ لَكُمْ - يباين
لقوله - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ] وهو مكان الحرث ، فان الغرض الاتصال من
الانبان طلب الفصل لا قضاء الشهوة ، والنكته فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا
به ، والتنفير عما نهوا عنه [وقال قوم قد تكون النكته فيه] أى فى الاعتراض [غير
ما ذكر] مِمَّا سِوَى دَفْعِ الْإِيهَام ، حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود [ثم]
القائلون بأن النكته فيه قد تكون دفع الإيهام افرقوا فرقتين [جواز بعضهم وقوعه]

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ، ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى
قوله تعالى (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ) الآية .

آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل وبعض صور التكميل ، وبعضهم كونه غير جملة فيشمل بعض صور التميم والتكميل .

أى الاعتراض فى [آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها] وذلك بالآ تلى الجملة جملة أخرى أصلاً ، فيكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ، وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره [فيشمل] أى الاعتراض بهذا التفسير [التذييل] مطلقاً ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الأعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [وبعض صور التكميل] وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الأعراب ، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تبين التميم ، لأن الفضلة لا بد لها من إعراب ، وقيل لأنه لا يشترط فى التميم أن يكون جملة كما اشترط فى الاعتراض ، وهو غلط كما يقال إن الإنسان يبين الحيوان لأنه لم يشترط فى الحيوان النطق ، فافهم [وبعضهم] أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام [كونه] أى الاعتراض [غير جملة] فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما [فيشمل] الاعتراض بهذا التفسير [بعض صور التميم و] بعض صور [التكميل] وهو (٣) ما يكون واقعاً

(١) أى لم يذكر فى التذييل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الأعراب .

(٢) الضمير للاعتراض ، وقد أنه نظر إلى كونه جملة ، فالمراد لكن الجملة المعترضة

تبين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التميم والتكميل .

وَأَمَّا بغير ذلكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى .. الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ
بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ .. فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ لَمْ يَذْكُرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ
لَا يُنْكِرُهُ مِنْ يَثْبِتُهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيئاً فِيهِ .
وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَوْصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْأَطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

فَ أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ الْكَلَامِينَ الْمُتَصِلِينَ .

[وإما بغير ذلك] صُفِّتْ عَلَى قَوْلِهِ .. إما بالإيضاح بعد الإبهام وإما بكذا وكذا
[كَقَوْلِهِ تَعَالَى .. الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ..]
فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ [أَيْ تَرَكَ الْأَطْنَابَ ، فَإِنَّ الْاِخْتِصَارَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْمُ الْإِيْجَازُ
وَالْمَسَاوَاةُ قَامَر] لَمْ يَذْكُرْ .. وَيُؤْمِنُونَ بِهِ .. لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ لَا يُنْكِرُهُ [أَيْ لَا يَجْهَلُهُ
[مِنْ يَثْبِتُهُمْ] فَلَاحِاجَةٌ إِلَى الْإِخْبَارِ بِهِ لِكُونِهِ مَعْلُومًا [وَحَسَنَ ذِكْرُهُ] أَيْ ذِكْرُ
قَوْلِهِ .. وَيُؤْمِنُونَ بِهِ [إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيئاً فِيهِ] وَكَوْنُ هَذَا الْأَطْنَابِ بِغَيْرِ مَا
ذَكَرَ مِنَ الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ ظَاهِرٌ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا .

[وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَوْصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْأَطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا]

تطبيقات على الاطناب :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى .. (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ
عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) .

(٢) سَقَى اللَّهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ وَيَا حَبِذَا نَجْدًا عَلَى الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ

(٣) مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا يَلْقَى السَّاحَةَ فِيهِ وَالنَّدَى خُلُقًا

فَالأول من ذكر الخاص بعد العام للتنبية على فضله ، والثاني من التكرير للتلذذ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوِلُهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنْ سُودْدَ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عِزَاءَ نَاهِدٍ

وَقَوْلِهِ :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعِلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوِلُهُ [أَيْ لِذَلِكَ الْكَلَامِ] فِي أَصْلِ الْمَعْنَى [فَيَقَالُ لِلْأَكْثَرِ سُرُوفًا] إِنَّهُ مُطَنَّبٌ ، وَلِلْأَقْلِ [إِنَّهُ مُوَجَّهٌ] كَقَوْلِهِ : يَصُدُّ [أَيْ يَعْزِضُ] عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنْ [أَيْ ظَهَرَ] سُودْدَ [أَيْ سِيَادَةً] :

[هـ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عِزَاءَ نَاهِدٍ (١) هـ]

الْوَيْ الْهَيْئَةَ ، وَالْعِزَاءَ الْبُكْرُ ، وَالنُّهُودُ ارْتِفَاعُ التَّنْدِي [وَقَوْلُهُ : وَلَسْتُ] بِالضَّمِّ عَلَى أَنَّهُ فَعْلُ الْمُتَكَلِّمِ بِدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ :

وَإِنِّي لَعَبَّارٌ عَلَى مَا يَنْوِينِي وَحَبِّكَ أَنْ أَلْقَى إِلَهِي عَلَى الصَّيْرِ
[بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعِلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ (٢)]

بِذِكْرِهِ ، وَالثَّالِثُ مِنَ التَّشْمِيمِ لِلْبَالِغَةِ فِي مَدْحِهِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) الْمَشْرِقَانِ عَلَيْكَ يَتَّعِبَانِ قَاصِمِيهِمَا فِي مَا تَمُّ وَالْذَّائِي

(٢) صَيِّئًا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطُنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدِيسِرَاعٌ وَأَرْجُلُ

(٣) لَوْ أَنَّ الْبَاطِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ الْمَطَالَا

(١) الْبَيْتُ لِأَبِي تَمَّامٍ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي رِثَاءِ أَبِي الْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكِيمِ .

(٢) الْبَيْتُ لِلْمُعَذِّلِ بْنِ غِيْلَانَ مِنْ شِعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، وَقِيلَ [إِنَّهُ لِأَبِي سَعِيدٍ]

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى .. لَا يُسَالُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ .. وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ :
وَتُنْكَرُ إِنْ شَتْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالي ، يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول ،
فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ويقرب منه] أى من هذا القليل
[قوله تعالى .. لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .. وقول الحماسي] :

[وتُنكر إن شتْنَا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول (٢)]

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ، أى نحن نُغَيِّرُ مَا نُرِيدُ من قول غيرنا ، وأحد لا يجسر
على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ، وإنما قال .. يقرب .. لأن ما في
الآية يشمل كل فعل ، والبيت يختص بالقول ، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى ،
بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ، وكيف لا والله أعلم .
ثم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل في إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

الخروى (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، ومما في ذاتهما من المساواة ، لأن مثل
عبادتهما يجرى في متعارف الاوساط (٢) هو السَّمَوِيُّ بن عَادِيَّ من شعراء الجاهلية ،
وهو من قصيدته المشهورة :

إِذَا الْمَرْمَلُ يَدْنُسُ مِنَ التُّؤَمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَبِلُ

الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢	١٨	المقاس	القطع	٢٤٢	١٠	وهنا	وهنا
٤	١٣	بمطالته	بطبعه	٢٤٢	١٢	التقصي	التقصي
١٠	٣	أَبَالَغُ	أَبَالَغُ	٢٥٧	٧	انتفاؤها	استكناؤها
٥٨	١٨	للتعددية	المتعددية	٢٥٧	١٤	لمرافة	لمرافة
١١٨	١٨	مثل	مثال	٢٦٤	١٤	فعل	فعل
١٢٢	٣	تفبيها أنه	تفبيها على أنه	٢٦٩	١٦	الأصل	أصل
١٨٦	٢	وما	أوما	٢٧٩	١٥	متزوج	متزوج
١٩٢	١١	ألا	لا	٢٨٠	١١	بعدم	بعد
٢٢٥	١٤	مبدأ	مبدأ	٢٨٧	١٨	من	بن
٢٤٢	٣	رَجَالُ	رِجَالُ				

هذا ويزاد في آخر سطر ١١ من صفحة ٦٧ ، ربه قى

ويزاد في أول سطر ١٦ من صفحة ١١٣ (١)

ويحذف من سطر ٧ في صفحة ١٢٤ - المقصود



فهرس الجزء الاول من الكتاب

الصفحة	الموضوع
٢	ترجمة الخطيب القزويني
٣	ترجمة سعد الدين التفتازاني
٤	الخطبة
١٢	المقدمة
١٣	الفصاحة في المفرد - ١٩ - الفصاحة في الكلام - ٢٦ - الفصاحة في المتكلم
٢٧	البلاغة في الكلام - ٣١ - البلاغة في المتكلم - ٣٣ - حصر علوم البلاغة في المعاني والبيان والبدیع
٢٤	الفن الاول علم المعاني
٣٤	تعريفه - ٣٦ - أبوابه - ٣٨ - تنبيه على صدق الخبر وكذبه
٤٢	أحوال الاسناد الخبری
٤٧	أغراض الخبر - ٤٤ - أضرب الخبر - ٤٩ - الاسناد الحقيق والحجازی
٦٢	أحوال المسند إليه
٦٢	حذفه - ٦٥ - ذكره - ٦٧ - تعريفه - ٨٣ - تنكيده - ٨٦ - وصفه
٨٧	توكيده - ٨٩ - بيانه والابدال منه - ٩٠ - العطف عليه - ٩٣ - فصله
٩٤	تقديمه - ٩١٠ - تأخير - ٩١١ - تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :
	وضع المضمر موضع المظهر - ٩١٢ - وضع المظهر موضع المضمر

الصفحة	الموضوع
١١٥	الالتفات - ١٢١ - الأسلوب الحكيم - ١٢٤ - التمييز عن المستقبل بلفظ الماضي - ١٢٥ - القلب

١٢٧ أحوال المسند

١٢٧	تركة - ١٣٢ - ذكره - ١٣٣ - أفراد - ١٣٥ - كونه فعلا - ١٣٦ - كونه اسما
١٣٧	تقييد الفعل بمفعول ونحوه - ١٣٨ - تقييده بالشرط - ١٥٣ - تنكيره
١٥٤	تخصيصه وتعريفه - ١٥٨ - كونه جملة - ١٥٩ - تأخير - ١٦٠ - تقديمه
١٦٣	تنبيه على عدم اختصاص هذه الأحوال بالمسند اليه والمسند

١٦٤ أحوال متعلقات الفعل

١٦٤	حذف المفعول - ١٧٤ - تقديم المفعول ونحوه على الفعل - ١٧٧ - تقديم بعض المفعولات على بعض
-----	---

١٨٠ القصر

١٨٠	أقسام القصر - ١٨٦ - طرق القصر
-----	-------------------------------

١٩٩ الانشاء

٢٠٤	التمنى - ٢٠٢ - الاستفهام - ٢١٧ - الأمر - ٢٢١ - النهي - ٢٢٤ - التسديد
٢٢٦	تنبيه على أن الانشاء كالخبر في أحواله السابقة

٢٢٧ الفصل والوصل

٢٢٧	تعريفهما - ٢٢٨ - الوصل للتشريك في حكم الاعراب - ٢٢٩ - الفصل لعدم التشريك فيه - ٢٣٠ - العطف بغير الواو فيما لا محل له من الاعراب
-----	---

٢٣١ الفصل لعدم الاتحاد في الحكم - ٢٣٢ - الفصل لكال الانقطاع - ٢٣٣ - الفصل
لكال الاتصال - ٢٣٨ - الفصل لغير كال الانقطاع - ٢٣٩ - الفصل لغير
كال الاتصال - ٢٤٤ - الوصل لدفع الابهام - الوصل للتوسط بين الكالين
٢٥٤ تذييل في أحوال ربط الجملة الحالية بالوار وعدم ربطها به

٢٦٦ الإيجاز والاطناب والمساواة

٢٦٦ تعريفها - ٢٧١ - المساواة - ٢٧٢ - الإيجاز - إيجاز القصر - ٢٧٤ - إيجاز
الحذف - ٢٨٠ - الاطناب وأنواعه : الايضاح بعد الابهام - ٢٨١ - ذكر
الخاص بعد العام - ٢٨٢ - التكرير - الايغال - ٢٨٤ - التذييل - ٢٨٥ - التكميل
٢٨٦ التسمي - الاغراض (تم)

اطلبوا من : المكتبة المحمدية (مكتبة ميرزا القادر محمد)
مكتبة البرية رقم ٥٠٥

الأيضاح للخطيب الفريوني

في

المعاني والبيان والتبيين

brary (

٤ أجزاء : بشرح وتحقيق وتعليق الشيخ عبد المتعال الصعيدي • ثمنه ٣٠ قرشا